

دورة عادية: 2023

جلسة علنية: الجلسة الأولى

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت**في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023****الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ: الجمعة 06 أكتوبر 2023**

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 خلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة يوم الجمعة 06 أكتوبر 2023، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد كرام عنات باشا مدينة تارودانت، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31
- عدد الأعضاء الحاضرين : 25

وهم السادة :

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	كنزة عزمي	مستشارة جماعية
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	اسماء لقجدر	مستشارة جماعية
شرف الدين اسقارو	النائب الثالث للرئيس	عبد القادر هرماس	مستشار جماعي	الزهران دنبي	مستشارة جماعية
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	مينة فريسي	مستشارة جماعية	حامد جودي	مستشار جماعي
فاتحة موافق	النائبة الخامسة للرئيس	فاطمة الزهران خلوفي	مستشارة جماعية	سعاد اريب	مستشار جماعي
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس	مولاي هشام أشرف	مستشارة جماعية	محمد جبري	مستشار جماعي
هشام امزراو	نائب كاتب المجلس	فضمة ازوران	مستشارة جماعية		
رشيد وحيد	مستشار جماعي	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي		
شكيب اريج	مستشار جماعي	محمد احسان	مستشار جماعي		
سعاد ابلعيد	مستشارة جماعية				

- عدد الأعضاء المتغيين بدون عذر: عضو (01) واحد و هو السيد:

الاسم	الصفة
محمد حاتمي	مستشار جماعي

- عدد الأعضاء المتغيين بعذر : خمسة أعضاء (05) و هم السادة:

الاسم	الصفة
عبد الطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
رشيد فنان	كاتب المجلس
الزهران رحمون	مستشارة جماعية
عبد الحق يسري	مستشار جماعي
زينب الخياطي	مستشارة جماعية

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- مصطفى المرتقي : مدير المصالح.
- عبد المنعم المناني : رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.
- بويه ايكوت : رئيس مصلحة التعمير وبيئة.
- أحمد الشافور : رئيس مصلحة الشؤون الادارية والقانونية والممتلكات.

افتتح السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 بتاريخ 06 أكتوبر 2023 ، مرحبا بالسيد باشا المدينة، السادة الأعضاء، السيد مدير المصالح، السادة أطر الجماعة والموظفين، والجسم الإعلامي المحلي والإقليمي، وبحضور الكريم، وبعد ذلك عرض النقاط المدرجة بجدول الاعمال لهذه الجلسة وهي كالتالي:

❖ الجلسة الأولى : الجمعة 06 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت.

1. التداول بشأن تداعيات كارثة الزلزال.
2. المصادقة على كراء بعض البنايات
3. المصادقة على مساهمة جماعة تارودانت في "صندوق رقم 126" الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال.
4. قبول هبة مقدمة من طرف السيد عبد الرحيم لحرش لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.
5. بيع منتجات الملك الغابوي التابع لجماعة تارودانت.
6. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة التجهيز والماء المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك بتارودانت.
7. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة الدرك الملكي لبناء وحدة جهوية للدرك الملكي بإقليم تارودانت.
8. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنمية.
9. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية.
10. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «MASILYA» من أجل إحداث منتجع سياحي

النقطة الأولى:**التداول بشأن تداعيات كارثة الزلزال.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالتداول بشأن تداعيات كارثة الزلزال كما اشار أنه لاداعي لاستحضار تداولها.

الزهراء دنيمستشارة جماعية.**نقطة نظام:**

فيما يخص نقطة نظام التي سادخل بها متعلقة بجدول أعمال دورة أكتوبر 2023 ، سأطرق لنقط تم ادراجها بجدول الأعمال بالنسبة للجلسة الأولى :

- الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك.الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة SAHARA PROJET SAL. تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة MASILIA هذا بخصوص الجلسة الأولى.ثم تليها الجلسة الثالثة التي تم فيها ادراج النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على كناش التحملات مع تحديد الثمن المحدد مع العلم أن الثمن المحدد إذا أردنا عقد لجنة التقييم يجب أن تتوفر على مقررالدورة مصادق عليه من طرف السلطة الإقليمية تحت اشراف السيد العامل ثم يتم عقد لقاء للجنة التقييم، اذن كيف سيتم عقد لقاء لهذه اللجنة المكلفة بالتقييم للاراضي ؟ هل سنقوم بارسال مقررات الجلسة الأولى؟ بعده يتم عقد لقاء لجنة التقييم ؟ هذا من جهة. كذلك بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بالقرارالذي تم تنفيذه على مستوى الواقع متعلق بباب لبلايغ الذي اتخذ فيه قرار السير والجولان حيث كان يمنع الخروج منه ويجب القيام بنصف دورة اثناء العودة ، فهل هناك قرارا استثنائيا لإلغاء هذا القرار؟ أم أن القراربقي على ما هو عليه وتم تنفيذه على أرض الواقع دون تغييره في قانون السير والجولان ؟ وشكرا

محمد جبريمستشار جماعي.

فقط قبل أن نغير نقط الجلسة الأولى من جدول الأعمال سوف أثير ملاحظة بخصوص بعض النقط خاصة النقطة الثامنة والتاسعة والعاشر، والتي تتعلق بتفويت بقع أرضية لفائدة تعاونية كوباك وكذا شركة SAHARA PROJET SALLE وشركة MASILIA، بخصوص هذه التفويتات هناك قانون جديد وهو قانون رقم 91/57 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية وهذا القانون تم إصداره في 20 يونيو 2021 وتم نشره كذلك في الجريدة الرسمية في يوليو 2021 عدد 7005 والمادة 32 من هذا القانون الذي ينص على : " يرم رئيس الجماعة الترابية المعني عقود تفويت الأملاك الخاصة بعد مز ايدة وفق مداولة المجلس " كما ينص على ان تحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية كيفية إجراء المزايدة العمومية " إذن التفويت أصبح ساري المفعول و لكن في انتظار اصدار كيفية إجراء المزايدات العمومية ، وكيفية إجراء المزايدات العمومية تم اصدارها عن طريق قرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد في سنة 2022 ، وصدر في الجريدة الرسمية في 09 فبراير 2023 وهذا ما معناه ؟ يعني بعد 09 فبراير 2023 لا تفوت الأملاك الترابية الخاصة بالجماعات الترابية إلا عن طريق المزايدة العمومية، وبالتالي هذه النقط وبناء على رأي السلطة المحلية التي هي حاضرة معنا هنا، ما مدى قانونيتها كي يتداول فيها المجلس ؟ لأن هناك قانون تمت مناقشته من طرف المجلس الحكومي في البرلمان بمجلسيه وتم نشره في الجريدة الرسمية، وبالتالي إذا أردنا اتخاذ أي قرار لا بد أن يكون بصفة قانونية كي لا يقع أصحاب الشركات بعد التفويت في اشكالات مستقبلا ولو بعد المصادقة على هذه التفويتات ؟ وهل سيؤشر عليها السيد العامل ؟ ولنفترض أنه تم التفويت للشركة أو التعاونية وشرعت في إنشاء هذه المشاريع بعدها يتم فيها الطعن من طرف آخر بخصوص هذا التفويت ويتم اللجوء للقضاء او المحكمة الإدارية ماذا سيحدث حينها ؟ لهذا يجب ان يتم التفويت طبقا للقانون من اجل حماية المستثمرين وحماية المجلس ، كما جاء في تقرير المفتشية العامة لانه انذاك لم تكن هناك قوانين تنص في هذا الاطار هذا ولم يكن يصدر أي قرار من وزير الداخلية او وزير المالية في فبراير 2023 ومع ذلك أشارت إلى أن هذه التفويتات غير قانونية ، أنا في رايي الخاص لا بد من التريث في مثل هذه الأمور، ولابد لمكتب المجلس من تتبع المستجدات القانونية، وحتى إدارة المجلس لأنه إذا حدث وقدران

هناك مستثمر يرغب في أحداث أو انجاز أي مشروع وتم تفويت العقار له يجب ان يكون مطابق لما ينص عليه القانون في هذا الاطار حتى لا يتم الطعن في هذا الجانب وكذلك لحماية المجلس الموقر، ونطلب من المجلس التفويت وفق القوانين الجديدة وشكرا .

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس .

بالنسبة لهذه النقطة تتعلق أولا بمقر الملحقة الإدارية الثانية التي تتواجد بسطاح المدينة ، والتي تأثرت جراء الزلزال على مستوى البناية ، واستجابة لطلب السادة الأعضاء سنعيد تداول النقطة المتعلقة بتداعيات الزلزال التي سبق أن تم التداول بخصوصها في الدورة الاستثنائية يوم الثلاثاء الماضي ، على العموم الجماعة قامت بعدة إجراءات والأول منها وهو الذي قام به السيد عبد اللطيف وهي رئيس المجلس الجماعي على مستوى المكتب المسير إثر تداعيات زلزال 08 شتنبر 2023 الذي ضرب بلادنا، وبما أن إقليم تارودانت يعتبر من المناطق الأكثر تضررا وعلى اعتبار مدينة تارودانت عاصمة هذا الإقليم الشاسع استجابة لحاجيات المرحلة، قامت بعدة اجراءات وتدخلات مستعجلة لمواجهة حالة الطوارئ الغير المتوقعة وأثار هذه الكارثة ، وتكمن إجمالاً هذه الاجراءات فيما يلي :

- استنفار الإمكانيات والموارد البشرية واللوجستكية لمواجهة أثار الكارثة .
- اجتماع مستعجل تحت رئاسة السيد عبد اللطيف وهي رئيس المجلس الجماعي مع أعضاء المجلس ومدير المصالح حيث تمت دراسة الوضعية التي تعيشها المدينة كما أعطى السيد الرئيس توجيهات من أجل تسخير كل الإمكانيات المتاحة لدى الجماعة والتنسيق والتعاون مع السلطات الإقليمية بعد ذلك تم تنظيم زيارة تفقدية لمجموعة من الأحياء ومواقع المدينة .
- تشكيل لجنة مشتركة تضم فريقا من المجلس الجماعي والمحافظة الجهوية للتراث الثقافي والمديرية الإقليمية للثقافة وممثلا لباشوية حيث قامت هذه اللجنة بمعاينة أسوار وأبواب المدينة ودعت لإتخاذ مجموعة من التدابير
- اتخاذ قرارات استثنائية للسير والجولان بمدينة تارودانت خصوصا بالقرب من مقاطع السور التي تشكل خطرا والتي تضررت بفعل الزلزال .
- إحداث لجنة الإشراف وتتبع معطيات الزلزال على صعيد جماعة تارودانت تضم تقنيين ومراقبين وذلك لمراقبة البنايات والمنازل الأيلة للسقوط في مختلف أحياء المدينة ، وقد تمت معاينة العديد من البنايات التي تبين الضرر التي تعرضت له خصوصا بالمدينة العتيقة ، وفي هذا الإطار تم إصدار قرارات الهدم ، كما تم تعليق ملصقات للإشارة إلى الخطر الذي تشكله هذه البنايات على المارة .
- دعم المستشفى الإقليمي بالموارد البشرية خصوصا قطاع النظافة والتغذية واللوجستيك وسيارة الإسعاف ومواد التعقيم .
- التنسيق مع جماعات وجمعيات أجنبية من أجل إيصال المساعدات الإنسانية والتنسيق مع السلطات من أجل توزيعها حسب الحاجيات والأولوية .
- زيارة الكاتبة العامة لوزارة الثقافة لتارودانت يوم 22 شتنبر 2023 وعقدها لقاءات مع المسؤولين بالمدينة من أجل الوقوف عند الوضعية الراهنة والتسريع بالإجراءات .
- التنسيق مع السيد عبد الرحيم لحرش المقيم بالديار الفرنسية من أجل قبول هبة عبارة عن سيارة إسعاف .

إذن هذه هي الإجراءات التي تم اتخاذها في هذه الفترة .

هل هناك من تدخلات أو إضافات بخصوص هذه الموضوع ؟

سعاد أريب مستشارة جماعية .

ارتباطا بهذه النقطة بطبيعة الحال والتي تعتبر بالنسبة لنا نقطة ذات أهمية قصوى، إنما أحس أن هناك نقطة خاطئة بمحاولة التجاوز عليها وتميرها بهذا الشكل ، ولكن سنعود أولا لتداعيات كارثة الزلزال أول ما يجب الإشارة إليه هو تسمية الزلزال بزلزال الحوز، فلأسف الشديد أنا أسأل هنا المجلس هل هو معني بما وقع في تارودانت ؟ ولماذا لم يتم الدفع في اتجاه إظهار كل

التداعيات التي بطبيعة الحال لا تحتاج إلى المجهر حتى يظهر كل ما أثير في حياة الساكنة ؟ أولها تساقط السور، دون أن نتكلم عما يرتبط بما فعله المجلس مشكوراً من التحويلات التي قام بها وغيرها وغيرها ، فأنا اتحدث عن الواقع المشهود اليوم قبل الأمس، لدينا كارثة تحدثنا عنها وهي السور الذي بجانب باب السلسلة والذي قام شخص معين يعرفه المجلس بتخريبه قبل وقوع الزلزال ومن تداعياته أنه يوم الثلاثاء الذي كنا نعقد فيه الجلسة الاستثنائية تم سقوطه كاملاً ، إذن أعتقد بأن هذه نقطة مهمة كان الواجب يقتضي إعلامياً وحتى من طرف السيد الرئيس الذي لم نراه نحن ولم نجتمع به ولم يحضر ، فالذي نعرفه هو أنه عند زيارته لهذه المدينة اجتمع مع مجموعة من الأشخاص ، إذن المسألة ليست رسمية بالنسبة لنا نحن ، نحن لا نعلم ما الذي قام به السيد الرئيس ؟ وبالتالي ومن هذا المنطلق نحن مسؤولون عن الوضع الكارثي بل النكبة التي تعيشها تارودانت ، لزال الأشخاص المتضررين يعيشون في الخيام ، يوم أمس وقبله فالإعلاميون يأتون من الخارج كرضى الطوجني الذي قام بتسجيل فيديو كارثي ويعاب فيه علينا ومن العيب أن نقول أننا أبناء تارودانت ، وبالتالي المجلس مسؤول عما يقع داخل المدينة ومسؤول عن خيام المنكوبين حيث توجد هذه الخيم في حي أحفيري باب تارغونت وبأسراك وتحت السور، على أية حال ، هناك مسألة أخرى تتعلق بما قلته في الدورة الإستثنائية لأنه أيضاً من تداعيات ما وقع من الأضرار ومن غير الأضرار المادية وهي المسائل التي سجلت على مستوى الهدر المدرسي حيث أن الأطفال يجلسون في الخيام ولا يذهبون لمدراسهم ولدينا إحصائيات ، كنا نتمنى أن يكون المجلس سباقاً لإعطاء إحصائيات عن المدارس التي تضررت بفعل الزلزال والأقسام التي تغيب عنها التلاميذ كل هذه الأمور من تداعيات الزلزال علاوة على الأمور المادية والبشرية ، وأكبر التداعيات هو تهيمش المدينة إعلامياً لم نسمع عن تارودانت بل يتحدثون عنها مرور الكرام ، نحن لا نصرح بالضبط بما وقع وهذه مسؤولية تقع على عاتق المجلس وعلى عاتق الرئيس ، الرئيس كان عليه أن يأتي ويقوم بزيارة تفقدية للدور الآيلة للسقوط واتخاذ إجراءات جريئة وشجاعة

الزهراء دني مستشارة جماعية.

تحية مجددة للسادة الكرام ، أنا أتفق مع مداخلة السيدة المستشارة فيما جاءت به من جميع الجوانب وكما جاء على لسان السيد النائب بخصوص الإجراءات المتخذة خلال هذه الكارثة ومن بين الإجراءات المهمة هي زيارة الرئيس للجماعة وعقد لقاء مع بعض المستشارين وزيارة الكاتبة العامة لوزارة الثقافة لمدينة تارودانت ، إذن هذه هي الإجراءات التنفيذية التي سيتم بها إيجاد حل لكارثة الزلزال بتارودانت وهي زيارة الرئيس والكاتبة ، فأنا لا أبخس زيارة الرئيس ولكن هذا من الضروري والمؤكد لأنه رئيس جماعة تارودانت ومن الواجب أن يكون حاضراً من الألف للياء وليس فقط بسبب الزلزال فما بالك بهذه الكارثة ، ومن بين النقاط كذلك التي سأشير إليها نحن كمجلس ماذا قدمنا لهؤلاء الأشخاص المتضررين ؟ تحدثنا عن إيواء الأطباء والطواقم وكذا وكذا لحل اشكال العالم القروي المنكوب ولكن نسينا أننا نمثل ساكنة تارودانت ، فنحن كجماعة ماذا قدمنا لساكنة تارودانت ؟ هل نحن نمثل ساكنة تارودانت كي نقدم جميع وسائلنا لجماعات أخرى ؟ فهذا لا يمكن لأن المساعدة وإن كانت كبيرة فلا يجب أن تتجاوز (50) خمسين في المائة من طرف جماعة تارودانت، كما أشارت السيدة المستشارة وتبعاً للواقع الذي نعيشه فالمتضررين لا يزالوا في الشوارع داخل الخيام البلاستيكية والجو حار والفيديوهات يتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي ، فما الذي قامت به الجماعة ؟ حتى المراحض الموضوعة هناك غير مجيزة ، والمجلس لم يقم بحل مشاكل مدينة تارودانت ويتدخل في حل مشاكل ثانوية لجماعات أخرى والتي لا يحق لنا أن نتدخل فيها ولكن بعد حل مشاكلنا أولاً . هذه نقطة أخرى ، أما بالنسبة لتلاميذ المدارس فأغلب الأقسام يتناوبون عليها التلاميذ لأن بعض الأقسام توجد بها تشققات ، لانه من عادة المجالس السابقة مناقشة النقطة المتعلقة بالدخول المدرسي في دورة أكتوبر كانت تناقش بدون كارثة أو غيرها ، والآن عند وقع كارثة الزلزال لم يناقش موضوع الدخول المدرسي لماذا ؟ والتي تخص أبناء المواطنين المتدربين المتضررين من الزلزال ، على الأقل كان يجب أن تعرض تلك النقطة للتداول في هذه الدورة ، أما السور فقد تحدثت عنه السيدة المستشارة فلن أعقب عليه وعلاقته بالساكنة التي غادرت منازلها .

كنزة عزمي مستشارة جماعية.

بخصوص تداعيات كارثة الزلزال نحن نتحدث عن مدينة تارودانت بالتأكيد ، ففي المراسلة التي تمت قراءتها على مسامع الجميع حيث تحدثت عن عدة تدخلات مستعجلة ، وحتى نكون متففين فأنا لا أتحدث عن العالم القروي فهذا الأخير خصصت له مساعدات كثيرة من طنجة إلى لكويرة وهذه الأمور لأمز ايدة عليها وبالتالي لا يجب حتى العودة إليها ، نحن الان نتحدث عن تداعيات

بشأن مدينة تارودانت بالذات والسكان ما دمنا جميعا نمثل هذه الساكنة وهذا المجلس الموقر أشرتم إلى عدة تدخلات مستعجلة فما هي ؟ وذكرتم دراسة وضعية المدينة من غير اللجنة التي قامت بالمعاينة مشكورة والزيارات المهمة والشركاء مشكورين كذلك... الخ ، ولكن قدموا لنا النتائج ، وماذا استفادت المدينة من هذه التدخلات المستعجلة ؟ فأخذ قرارات استثنائية بخصوص السير والجولان لإعادة فتح الممر الطرقي المقابل لباب لبلايغ علامة التشوير غير موجودة هناك سواء بعد أو ما قبل الزلزال ، السائقين الذين يعرفون تارودانت يقومون بنصف دورة والبعض الآخر الذي لا يعرف المدينة يقوم بدورة كاملة حول المحور الطرقي ، كما ان هذا الممر يشكل خطرا كبيرا لتارودانت لانه يتسبب في حوادث السير ، أما حالة السورفو الله تبكي قلوب ساكنة تارودانت وساكنة المغرب وخارجه ، ونحن ننظر الحل المناسب الذي ربما لن نتمكن من الوصول إليه ، سؤالنا ما مصير المساعدات الإنسانية ؟ فما شاء الله على الديناميكية التي كانت بمدينة تارودانت كنت أتمنى أن تكون في كل الأوقات وليس في ظرفية الزلزال فقط ، ذلك التضامن جميل جدا ينشر له القلب ، ولكن على أرض الواقع فأخر شاحنة التي تحمل الخيام لم نراها ولم توزع على الأشخاص المتضررين من الزلزال رغم أن هذه الخيام لا تليق بهم ، أتمنى أن تقدموا لنا الإجراءات التي أنجزت وعلى أي وثيرة ، لأننا الآن فيما يقارب شهر على مرور الزلزال ، وبالتالي نريد أن نحصل على اللانحة للإطلاع عليها ، نريد معلومات كافية ، نتحدث على ساكنة تارودانت وشكرا.

محمد إحصان مستشار جماعي.

فقط أود الإشارة في البداية أنه يجب تجنب مثل هذه المشاحنات لأنها لا تشرفنا ، ففي هذا المجلس نعبر عن آرائنا فقط ، المهم هنا نتحدث عما لحق بساكنة تارودانت على إثر الزلزال ، أولا نترحم على الموتي ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى ونتمنى تعويض الخسارة للمتضررين إلى غير ذلك ، نشكر كل من تدخل بطريقة استعجالية سواء من طرف الدولة أو من المنتخبين أو من المجتمع المدني ، فقط نسجل على مستوى تارودانت نوع من التأخر في التدخل شيئا ما ، حيث أن هناك إجراءات اتخذت لكن تبقى معنوية لكن الأمور المادية تأخرنا فيها قليلا ، لماذا ؟ لأنه كان التركيز على مناطق معينة وكان علينا أن نهتم بتارودانت أولا وفي الوقت المناسب ، لأن الأشخاص المتضررين كانوا يعانون وخائفين ولا يعرفون مصيرهم من تبعات الزلزال ، فالمسائل الملموسة التي كان لها ارتباطات بالمواطن والساكنة والتي كان فيها نوع من العيب وخصوصا أنه كانت هناك مخيمات تعيش فيها الساكنة المتضررة وكان من الأجدر أن نهتم بهذا الجانب أولا ، لأن الصحافة والإعلام جاؤوا إلى تارودانت وبدأوا بتعاليق عن تارودانت ونحن المسؤولون غافلون لم نفعل شيئا لا إيجابا ولا سلبا وهذه المسألة ليست في صالحنا من كل النواحي ، فماذا يريد هؤلاء الأشخاص ؟ إذا بقي الحال على ما هو عليه وحل فصل الشتاء وسقط المطر فستكون الكارثة عظمى ، فهؤلاء الأشخاص الذين يعيشون في الخيام يحتاجون لأماكن محترمة تليق بهم وتحترم فيها خصوصياتهم وحميميتهم ، وأن تتوفر على المرافق الصحية التي يحتاجونها ، أنا أرى أن هذه الأمور تعتبر من الضروريات التي تحتاجها الساكنة المتضررة من الزلزال والذين ليس لهم مأوى آخر لأنهم غادروا منازلهم المهدة بالسقوط ، ويعني هذا لا بد أن نوفر لهم أماكن مجهزة تليق بهم ، وهذا هو المطلوب حاليا في رأيي المتواضع ، وهناك أمور أخرى تستدعي الاستعجال والتي تتعلق بالمآثر التاريخية كمسجد الجامع الكبير فهذا الأخير لا يحتاج فقط أن نحيطه بالحديد ونبقى من المتفرجين عليه حتى يحل الشتاء ويتفاهم الوضع وهذا يحتاج إلى التدخل السريع من طرف الجهات المعنية ، كذلك أشكال المواصلات المطروحة على أن هناك بعض الطرق مقطوعة مؤقتا ، وليس هناك أي تدخل لحد الآن ، اما الموروث الثقافي والتراثي والتاريخي للمدينة فإنه في خطر وكل هذه الأمور تحتاج إلى التدخل السريع والفوري من طرف الجهات المعنية ، وشكرا .

فضمة إزوران مستشارة جماعية.

أريد فقط أن الإشارة إلى ما تطرق له السيد محمد جبري المستشار الجماعي أننا نتفق مع ما ذكر جملة وتفصيلا بخصوص الثلاثة نقط المتعلقة بالمزايمة العمومية ، أما ما حدث خلال فترة الزلزال فقد تفقدنا بعض الأماكن كالملعب البلدي ومع الأسف لا حظنا بعض النساء يفتشون الأرض ولا يتوفرون على خيام تأويهم كما وجدنا أن 140 أسرة تستغل مرحاضين لقضاء حاجتهم منهم نساء ورجالا وأطفالا ومن بينهم كذلك سيدة من ذوي الاحتياجات الخاصة التي تجد صعوبة للوصول للمرحاض ، بالإضافة للمياه المتسربة بين الخيام ، إذن يجب أن نهتم بالمشاكل البيئية ، أما بالنسبة للنقطة الثانية أتساءل عما وصلت إليه لجنة الإحصاء لأن

السكانة يحتجون عن عدم الدخول وتفقد المساكن المتضررة وتقتصر فقط على خارج البنايات، علينا مراقبة هذه اللجنة هل تقوم فعلا بدورها كما ينبغي أم لا ؟ فهذا ما أريد أن أشير إليه في هذه النقطة، شكرا.

شرف الدين أسقارو..... النائب الثالث للرئيس .

في الحقيقة موضوع الزلزال لا يقبل المزايدة فربما أحيانا نزايد على بعضنا في هذا الموضوع، فبخصوص هذا الموضوع فالدولة بقدرها وإمكاناتها لم تتخطى بعد هذه الأزمة فبالتالي هذا ليس موضوع للجدال والمناقشة فيما تم فعله وما لم يتم ، في حين أن السيد الرئيس أشار إلى ما تم القيام به من طرف الجماعة وفعلا الجماعة ساعدت بإمكانياتها الذاتية فنحن لا نقدم دروسا ولا نقبل نحن كذلك اليوم أن يعطينا أحدا دروسا في الوطنية فجميع الحاضرين في قاعة الاجتماعات هم وطنيون ومغاربة وروادنيون فالكل يضحى، والبعض يسمع كلمتنا ويغادر القاعة لكن نحن نسمع الكلام ونجلس بصدر رحب وبكل احترام ودون أية نقطة نظام ولا يمكن لأي شخص أن يتزايد علينا فهذا الموضوع لا يحتاج إلى مزايدة خصوصا في هذا الموضوع المتعلق بالزلزال، فالذي يتحدث عن اشكال الخيام فساكنة الجبال إلى حد الآن لم يتم إيواها رغم الإمكانيات والوسائل التي تتوفر عليها الدولة والاجتماعات والإحصاء ليل نهار والتعليمات الملكية إلى ما ذلك ، فساكنة الجبال مازالت في الخيم وبالتالي فنفس وضعية تارودانت هي وضعية الحوز ومراكش والجبال ، الى حد الآن هناك تنسيق مستمر مع السلطات ليل نهار ومع المتدخلين وبالتالي فموضوع الزلزال فيه عدة نقاشات وفعلا نحن مع هؤلاء المتضررين ونقدم كل ما في وسعنا كي نجد لهم حلويا مناسبة، نتحدثون عن السور فهذا الأخير تتكلف به وزارة الثقافة ونحن كجماعة لا يمكن أن نتدخل في مشكل السور لأن القانون لا يسمح لنا بذلك لأنه تحت إشراف وزارة الثقافة وقد جاءت الكاتبة الدولة المكلفة بوزارة الثقافة لزيارة مدينة تارودانت وقامت بعدة معائنات وعدة إجراءات استعجالية لتدبير ملف السور وجميع الوسائل المتاحة ونحن كذلك قمنا بجلسة فريدة تمت فيها تحويلات مالية ، فهذه التحويلات والاعتمادات المالية لمن ستعود ؟ بالفعل ستعود لضحايا الزلزال ، وهناك بقع مخصصة للمتضررين من الزلزال ، فكي يكون هناك حل فوري وأناي فلا يمكن في هذا الموضوع لأنها كارثة لم تشهدها مدينتنا من قبل ، فهذا الموضوع يتطلب وقتا كما في الجبال أو الجماعات القروية الأخرى فكل المتضررين من تبعات الزلزال والذين هدمت منازلهم يعيشون في الخيم الان والدولة تتدبر هذا المشكل فلماذا لا نصيح ونقول لا تضعونهم في الخيم ؟ خصوصا وحتى المدارس التي هدمت بفعل الزلزال وأقاموا لهم أقسام مجهزة داخل الخيم ، إذن هناك مجهودات سواء من طرف الجماعات القروية أو الجماعات الحضرية أو السلطات المحلية أو المجالس الإقليمية أو السلطات المختصة فالجميع يقوم بمجهودات جبارة وبالتالي لا يمكن القبول بالمزايدات في هذا الموضوع لأن الدولة متدخلة بجميع إمكانياتها لفك هذا المشكل .

محمد أمهرسي..... النائب الأول للرئيس .

صراحة وبعد تدخل السيد النائب شرف الدين لم يعد هناك ما يقال ، فأنا دائما أقول وان نتحدث بموضوعية دون التطرق لمشكل المزايدات وغيره لأنه غير مناسب في هذا الوقت، فكما يقال إذا أردت أن تطلب شيئا من أي شخص أطلب قدر المستطاع، فالآن السادة المستشارين يحملون الجماعة كل شيء بما في ذلك التعليم والصحة وكأننا نحن رأس الحكومة ، فكذلك نحن مؤسسة منتخبة ترى وتعاين وأنتم تعلمون ذلك ، تحدثوا فقط بموضوعية ، فالعاطفة والنقاشات السياسية لا دخل لها في هذا الموضوع ، فهل هذه الدولة لا تقوم بالواجب ؟ فصاحب الجلالة نصره الله هورئيس لجنة قيادة الزلزال ، فكارثة الزلزال لم تستطع الدول المتقدمة على أوسعها أن تتجاوزها بصفة استعجالية ما بالك بالمغرب والذي يعتبر من الدول النامية ، إذن إذا أردتم أن تتحدثوا في نقط عادية أنا معكم يمكن أن تضعوا ملاحظاتكم فنحن لسنا ملائكة ولدينا أمور التدبير التي لا نصيب فيها ، ولكن بخصوص الزلزال لا يمكن أن تكون هناك نقط استعجالية ، فمن فضلكم فما عايشناه في هذه الفترة فنحن نتعلم منه الكثير وأول شيء نتعلمه هو أننا كلنا مواطنون وعبرنا عن مواطنتنا بشكل كبير، كما أن صاحب الجلالة نصره الله وبكل موضوعية قام بما لم تقم به الدول المتقدمة بخصوص تلك التدخلات السريعة التي قام بها والنجاعة ، وكذلك السلطات الإقليمية والمحلية والوطنية والمؤسسات العمومية والحكومية وكذا المجتمع المدني جميعهم عملوا بتفاني ولن يأتي شخص بفيديو ونعرف مغزاه ليحركنا نحن ، فالدولة والمؤسسات المنتخبة عملوا وتجنّدوا والأعمال تكون حسب الأولويات، نتحدثون عن السور فقد تدبرنا هذا الأمر مع كاتبة وزارة الثقافة التي قامت بزيارة لمدينة تارودانت مشكورة ، وتتساءلون لماذا لم يأتي وزير الثقافة ؟ فقد أرسل كاتبة الوزارة لتارودانت وقامت بالتدخل

وترميم السور في طور الإنجاز، فالسور المتواجد بالقرب من باب السلسلة الذي تتحدثون عنه جاء المحافظ لمعاينة السور وأعطى دراسة بخصوصه والإجراءات التي يجب اتخاذها لترميم السور حيث تم هدم الجزء الذي كان يشكل خطورة على المارة والدعم قادم! فهذه القضية وطنية، فهل تريدون الأولويات أم الكذب؟ فالأولوية للمناطق الجبلية، فكونوا واقعيون أردتم أم أبيتم، وزيادة على ذلك فهذه المناطق في حالة يرثى لها ولها الأسبقية، فنحن لدينا برنامج للإيواء وبخصوص هذا الأمر اجتمعنا البارح في العمالة حتى وقت متأخر وهذا لا نفصح عنه لأن هناك سرية العمل وتركه إلى حين وقته، فلو أردنا ممارسة الدعاية السياسية لأخبركم بما نقوم به ولكن لا يمكن لأننا نحن في إطار المسؤولية ولا نفصح عن الأمور حتى وقتها، فعلى مسؤوليتكم يا سادة من يتكلف بالمساعدات؟ أكيد السلطة ويدعون أن أمهرسي هو من يوزع هذه المساعدات، فإن أردت ممارسة السياسة فسأمارسها في أمور أخرى فنحن نترك هذه المسائل للسلطات ويقولون حزب الأصالة والمعاصرة فنحن جميعا نعمل داخل المجلس المتكون من 31 عضوا ولا يمكن نسبه للسيد عبد اللطيف وهي أو السيد عبد العالي الحوس أو السيد الحريري أو السيد إحسان بل هو مجلس واحد نعمل فيه كيد واحدة فهذا أمر بسيط لا نحتاج فيه إلى نقاشات وخلافات لأنها في الأخير ستسيئ لنا نحن كمجلس، وتساءلون لماذا جماعة تارودانت تساعد الإقليم؟ فيا سادة الإقليم منكوب وأنتم تدركون هذه الوضعية فالمجلس الإقليمي مديون ب مليار وخمس مائة مليون سنتم فبالعكس يجب أن نمده يد المساعدة في إطار أننا مغاربة دون أن نفرق بين من هو روداني أو تزنيتي... الخ، فهذه النقطة يجب تجاوزها والجميع مشكورون استثناء من الأيدي الصغيرة حتى القيادات العليا فهذه مسألة واضحة ولا داعي لمثل هذه الخلافات فإذا كانت هناك مناقشات نتركها خارجا أما داخل المجلس فالكل يجب عليه أن يعمل.

اسماعيل الحريري..... مستشار جماعي.

وردت في التدخلات السابقة الإجراءات المتخذة من طرف المجلس بخصوص ما يتعلق بموضوع الأسوار. حيث أن السيد شرف الدين أشار إلى مجموعة من الإجراءات. وأنا شخصيا قمت بجولة خاصة في الصباح الباكر بعد حدوث الزلزال مباشرة وذلك لتفقد الأسوار بدقة ثم توجهت مباشرة لمصلحة القرب وتواصلت مع الاخوان لإبلاغهم بالأضرار وضرورة التدخل لوضع الحواجز. بعدئذ كانت هناك لجنة مستعجلة تشمل تمثيلية المجلس البلدي والمحافظ والسلطات المحلية وكذا مديرية الثقافة والمديرية الجهوية للثقافة. وكان هناك لقاء مطول بقاعة الاجتماعات ببلدية تارودانت بخصوص الإجراءات المتخذة كما قمنا بزيارة ميدانية يوم الجمعة للسور البالغ طوله 7.5 كيلومتر، وقد قمنا بفحص السور بدقة مع أخذ صور ومقاطع لجميع المناطق المتضررة والآيلة للسقوط، كما تم تنظيم لقاء على مستوى عالي والذي ترأسه عامل إقليم تارودانت بحضور كاتبة الدولة في الثقافة بموازاة مع اللقاء كانت هناك زيارتين بحضور المجلس الجهوي للثقافة والمديرية الإقليمية والمحافظ وطاقمها، كما تم تصوير السور والأبواب، حيث تم تصنيف المقاطع الآيلة للسقوط والمتضررة بشكل كلي والمقاطع التي في حاجة لدعم. كما تم التركيز على مقطع ما بين مدار المعديات وباب تارغونت الذي يلزمه تدخل استعجالي لدعمه حفاظا على أرواح المارة، كما كانت مجموعة من التوصيات في هذا اللقاء والتي من بينها إصدار القرارات الاستثنائية لمنع السيروا الجولان وإغلاق بعض الطرق وفتح طرق أخرى لمعالجة المشكل، كما قدمنا توصيات التعجيل باعتماد مكتب خبرة ودراسات لتحديد المقاطع التي تحتاج إلى دعم، وطريقة الدعم في انتظار الترميم. أما مسألة الأسوار فهو مشكل فوق طاقة المجلس لا يمكن لميزانية المجلس ولا الدولة أن تقوم بترميم سور مدينة تارودانت. إلا في حالة إن كان هناك تدخل دولي المتبع من طرف المجلس للمطالبة بتصنيف السور في التراث العالمي، أتمنى من الله عز وجل أن يكون هناك تدخل عاجل في هذا الموضوع.

سعاد أبلعيد..... مستشارة جماعية.

المجلس الجماعي قام بدوره وكفانا مز ايدات. كما أحث على مسألة الإحترام أعضاء المجلس واحترام الحضور الكريم. لا يمكن ان نقلل من الأدب على الأعضاء سواء كان رجل أو امرأة. لا يمكن أن يأتي شخص ويتحدث بكلام لا يحق أن يقال ولو في شارع. فهذا فيه تقليل احترامنا وبالتالي فيجب احترام الطرف الآخر.

سعاد أريب..... مستشارة جماعية.

خلقنا لنعطي دروس ونتشرف بأننا أساتذة وأناس ننتمي للتعليم. وبالرجوع لكلمة المزايدات فنحن نبض الشارع ونأتي بأحداث واقعية من الشارع. ونحن هنا لإيصال صرخة المجتمع المدني. ونحن هنا قوة اقتراحية، بالنسبة لإدراج هذه النقطة كنقطة

أولى داخل جدول أعمال المجلس في حد ذاتها فهو اعتراف من طرف مؤسسة تدبر الشأن المحلي بأن هناك نقطة مهمة يجب أن نتوقف عندها ونمنحها الوقت الكافي للتداول فيها وليس الإملاءات. كما أننا نعلم ما حدث على المستوى الوطني ولا يجب شخصية الموضوع. فنحن لا نتحدث عن السيد الرئيس والسيد النائب فالجميع قام بما يجب أن يقوم به فلا يجب علينا خلق الأعذار. كما أن جلالة الملك نصره الله شاهدناه بأمر أعيننا ورأينا كمية الحب الذي وزعها على المغاربة وعلى غير المغاربة يكفيننا هذا درساً. بالنسبة للسيد النائب الأول السيد محمد امهرسي إذا كنت تنوب عن المجلس بالنسبة لهذه الحركة أتمنى أن تسحب كلمة الجنون لأنني لن أقبلها فهناك فرق بين أستاذة تعرف معنى التربية والتعليم وما بين شخص يتنكر لمهنة التعليم.

محمد امهرسي النائب الأول للرئيس.

لم أنطق بكلمة الجنون قط. وإنما أخبرتها بأنه ربما خانها التعبير. فنحن نحترمك ونحترم مهنتك النبيلة. ثم ذكر مدونة الأسرة وأجبت بأنه ربما خانك التعبير.

الزهرء دني مستشارة جماعية.

فيما يخص بعض النقاط التي تم تداولها. وجب على الجميع الالتزام بالاحترام وإلا تواجدنا ليس له معنى. لأننا هنا لسنا بدواتنا أو شخصنا بل ممثلي الساكنة. يمكن أن نتناقش بانفعال نظراً للحمولة الموضوع المناقش ونظراً لظرفية التي نعيشها. وأحيي المجلس الذي كان حاضراً لما يقع في مدينتنا ولوعلى مستوى الدورة إن لم يكن حاضراً على مستوى الميدان في حين أنه كان حضور المجلس في الميدان بتدخلات مؤقتة لفك المشكل. هذه مسؤوليتنا جميعاً فليس شريط الفيديو هو الذي أثارنا. كما أنه تم تداول الأمر يوم الثلاثاء قبل مقطع الفيديو كوننا نعيش الحدث. أما بالنسبة لإخواننا المسيرين فهم يعيشون الأمر أكثر لأنهم تتجه لهم جميع الشكايات. نحن بالمعارضة تتجه لنا 40% 30%. لكن الشكايات تتجه للمكتب المسير بنسبة 200% فمن هذا الباب نتدخل نظراً للمسؤولية الملفات التي على عاتقنا. حين نتحدث عن الأولويات فنحن كمجلس مسير لجماعة تارودانت ولسكان مدينة تارودانت وليس للمناطق القروية. فقد قمنا بمبادرات شأننا شأن كافة المغاربة لفائدة الناس المتضررين على مستوى سوس ماسة والحوزو بالتالي فالأولوية لمدينتنا ولسكانها. سأحيلكم على الفيديو الذي سنتوصل به لمخيم تم إنشائه بالجماعة لأصحاب المنازل الآيلة للسقوط. كما أن هذا الأخير منظم جيداً وبمرافق عمومية وصحية وتنظيم محكم.

نزهة أيت حبان مستشارة جماعية.

بالنسبة لموضوع عمل الجماعة. فأنا أؤكد أن الجماعة تقوم بعملها على أكمل وجه والسلطة المحلية. إذن رجاء كفى من النقاش ويجب السعي للعمل بجدية إذا كانت لنا غيرة على مدينتنا.

محمد إحسان مستشار جماعي.

السلام عليكم مجدداً. نحن بصدد النقاش في نقطة أساسية ومهمة. فهذا مجلس موقر ومحترم ولا يجب التعميم.

النقطة الثانية:

المصادقة على كراء بعض البنايات

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي انها تتعلق بالملحقة الادارية الثانية التي صدر فيها قرار أن البناية غير صالحة للاستعمال. لذلك قرر المجلس إدراج هذه النقطة المتعلقة بالمصادقة على كراء بناية تستجيب لمواصفات ملحقة إدارية ثانية. واقترح السادة الأعضاء البحث في التقسيم الترابي للملحقة الثانية. أي بالمنطقة التابعة لها. كما تم اقتراح أحياء حسب الميزانية المتوفرة. وتم التطرق إلى دور الأحياء مع العلم ان هناك خصاص كبير بالنسبة للبنية التحتية الثقافية والاجتماعية خاصة داخل الأسوار. لذا أجمع السادة أعضاء المجلس على كراء البناية بدل البرمجة للبناء لانه مكلف ويتطلب وقتا ولهذا اتخذ قرار الكراء لأنه احسن وسيلة لتوفير الوقت واشارانه سيسير على نهج سائر الجماعات التي تستعملها في التحضير للبنيات التحتية والفنية والاجتماعية والثقافية، وفي نفس السياق احوال الكلمة على السيد الشافور رئيس مصلحة الممتلكات

أحمد الشافور رئيس مصلحة الشؤون الادارية والقانونية والممتلكات.

أدى زلزال 8 شتنبر 2023 إلى ضرر جسيم في مجموعة من البنايات الإدارية المتمثلة في كل من الملحقة الإدارية الأولى والثانية وبعض دور الأحياء. حيث أصبحت تلك البنايات تشكل خطرا على المواطنين والمرتفقين وفي انتظار إجراء الخبرة التقنية لمعرفة إن كانت قابلة للإصلاح أو هدمها وإعادة بنائها اذا توفرت الظروف المناسبة، ولكن في الوقت الراهن الامر يفرض اكتراء بنايات لعمل الموظفين واستقبال المرتفقين لتعويض البنايات المتضررة مؤقتا. وشكرا.

مصطفى المرتقي مدير المصالح.

قبل الإشارة لهذه النقطة أريد الإشارة للتجنيد اليومي لسائر الموظفين مشكورين من هذا المنبر لربطهم الليل بالنهار طيلة هذه الأيام خاصة بعد الزلزال سواء كانوا موظفي خدمات القرب أو مصالح التعمير وكذا الشؤون التقنية وجميع مصالح الجماعة وهذا ان كان يدل على شيء فانه يعبر عن روح الوطنية وكذلك الاطقم الوطنية. بصدد هذه النقطة كل من الإخوان والمرتفقين المتوفرين على وثائق مرتبطة بالملحقة الإدارية الثانية بسطاح المدينة عاينوا أنها من بين البنايات المتضررة بشكل كبير وغير صالحة تماما. وقد وفرنا بنايات جاهزة من مكاتب مركبة وفي ظل هذه الظروف الصعبة من الصعب جدا التكيف. ونحن بصدد توفير مكان مناسب. لكن في جميع الحالات يصعب على الموظف الاشتغال فيه كفضاء إداري. أما بالنسبة للملحقة الادارية الثالثة بحي سيدي بلقاس التي تتواجد بها تشققات وتزداد مع الهزات الإرتدادية التي تشكل خطورة على الموظفين والمرتفقين. كما أن هناك مرافق أخرى سنكون بحاجة اليها وهي دور الأحياء. لأنه في حالة عودة الجمعيات لانشطتها لن تجدها كما كانت قبل الزلزال حيث تضررت بشكل كبير. ولذلك أطرح هذه النقطة على أنظار مجلسكم الموقر للنظر فيها من اجل إمكانية تخصيص اعتمادات، وقد تم ادراجها بجدول اعمال الدورة الاستثنائية واليوم يتم التداول بشأن كراء البنايات لتصبح مرافق إدارية. إلى حين ايجاد حلول نهائية إن شاء الله بناء على نتائج الخبرة.

محمد إحسان مستشار جماعي.

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بالمصادقة على كراء بعض البنايات. لا نرى أي مانع إن دعت الضرورة لضمان استمرارية بعض المرافق الجماعية لكي تؤدي الإدارة خدماتها على أكمل وجه تجاه المواطنين. فقط أركز على مسألة تغيير الموضوع ألا وهو كراء بناية لضمان استمرار خدمات بعض المرافق الجماعية لمقرر صحيح وسليم.

الزهراء ذنبي مستشارة جماعية.

تحية مجددا للسادة اعضاء ومستشاري المجلس الموقر على إدراج هذه النقطة المستعجلة لأن موظفي الملحقة الإدارية الثانية غادروا مقر عملهم. ربما قصد صدر قرار الهدم فيها. ومن بين الأمور التي تم تداولها في اللجنة المالية اقتراح اقتناء بناية بدل الكراء بثمان قد يرهق الجماعة. لكن ستبقى البناية باسم الجماعة. وكذا أؤمن نقطة إدراج دور الأحياء نظرا لأهميتها بتعزيز نشاط الجمعيات وشكرا.

سعاد ابلعيد.....مستشارة جماعية.

بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بالمصادقة على كراء بعض البنايات. عوض كراء الإدارات لكي لا تنحصر ربما تكون هناك ظروف وتكون مضطر لكرء بناية كون فصل الشتاء على الأبواب وهناك أناس أصبحوا بدون مأوى بعد الزلزال، وهم يمكنون حاليا في الخيام قد نضطر لكرء البنايات لايوائهم وبالتالي فلا يمكن حصرنا في البنايات الإدارية لكي تكون الأمور واضحة. هذا الموضوع سبق أن تم تداوله في لجنة المالية والتي أقرت بضرورة اقتناء بناية بدل الكراء لكن سبب الظرفية المستعجلة ستقوم في المرحلة الأولى بكرء بناية على أن يتم التفكير في الشراء وشكرا.

هشام امزراو.....نائب كاتب المجلس.

فيما يخص هذه النقطة فهي مهمة نظرا للظرفية التي حتمت على الموظفين مغادرة الإدارة نظرا لتأثرها الشديد بالزلزال الذي شهدته مدينة تارودانت. بحكم التوسع الديموغرافي يجب أن يكون تقييم المناطق التي تعرف طلب متزايد لتقريب الفضاء من المواطنين وليكونوا بشكل موزع. ويجب أخذ القرار من الآن والإشتغال عليه كما أتمنى أن يكون النقاش منحصر فقط بين اللجان ليتم الخروج بعد ذلك بنتائج ومعطيات مرضية. بالتالي خلال دورة المجلس يقوم بالتصويت مباشرة على النقطة لانه تم التداول فيها بشكل مستفيض. وأؤكد على غياب اللجن وبالتالى غياب رأيها وتعقييها من اجل الخروج بقرار يفيد المواطن.

الزهراء ذنبي.....مستشارة جماعية.

بناء على مداخلة الأخت سعاد حول كراء البنايات. فالميزة انية تتضمن فصول و ابواب إذا كنا نود كراء بناية نخصصها للإدارة فإن الامر يختلف على كراء بنايات مخصصة للسكن. ولا بد أن يكون المقرر واضح في هذا الباب تماشيا مع الميزانية وإلا سنعيد المقرر لتصحيحه مجددا وشكرا.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس.

بالنسبة لهذه البنايات فهي ادارية ثقافية فنية رياضية... علما أن الميزانية تتضمن ابواب وفصول واضحة في هذا الجانب سنعد مقرر مفتوح لكل بناية حسب اختصاصها.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على كراء بعض البنايات ادارية، ثقافية فنية، رياضية... ، فتمت المصادقة باجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي

عدد 48 / 2023

المصادقة على كراء بعض البنايات

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على كراء بعض البنايات ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين: 22 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها: 22 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين: 22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام أمزراو	ابراهيم المدلاوي	عبد الجليل ايت الجران	الزهراء دنبي
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	مينة فريسي	مولاي هشام أشرف	محمد احسان
شرف الدين اسقارو	شكيب اريج	سعاد اريب	فاطمة الزهراء خلوفي	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	اسماء لقجدر	كنزة عزمي	محمد جبيري
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان			

✓ عدد الأعضاء الراضين: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على كراء بعض البنايات ادارية، ثقافية فنية، رياضية...

توقيع: نائب كاتب المجلس الجماعي

هشام أمزراو



توقيع: النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



النقطة الثالثة:

المصادقة على مساهمة جماعة تارودانت في " صندوق رقم 126 "
الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالمصادقة على مساهمة جماعة تارودانت في صندوق رقم 126 لتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال في نفس السياق اشار انه تم تحويل اعتمادات في الدورة الاستثنائية يوم الثلاثاء 03 اكتوبر 2023 حيث تمت المصادقة على المبلغ الذي ستساهم به الجماعة والمقدر ب 200.000,00 درهم.

عملية التصويت :

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على مساهمة جماعة تارودانت في "صندوق رقم 126" الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

**مقرر المجلس
الجماعي
عدد 49 / 2023**

**المصادقة على مساهمة جماعة تارودانت في " صندوق رقم
126 " الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال.**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على مساهمة جماعة تارودانت في "صندوق رقم 126" الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين:.....22 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....22 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام أمزراو	ابراهيم المدلاوي	عبد الجليل ايت الجران	الزهراء دنبي
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	مينة فريسي	مولاي هشام أشرف	محمد احسان
شرف الدين اسقارو	شكيب اريج	سعاد اريب	فاطمة الزهراء خلوفي	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	اسماء لقجدر	كنزة عزمي	محمد جبيري
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان			

✓ عدد الأعضاء الرافضين:.....لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت:.....لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على مساهمة جماعة تارودانت في "صندوق رقم 126" الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال بمبلغ قدره 200.000,00 درهم.

توقيع: نائب كاتب المجلس الجماعي

هشام أمزراو



توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



قبول هبة مقدمة من طرف السيد عبد الرحيم لحرش لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت

النقطة الرابعة:

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس أنها تتعلق بقبول هبة مقدمة من طرف السيد عبد الرحيم لحرش لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت وهي عبارة عن سيارة إسعاف وفيما يلي بطاقة تقنية موجزة حول هذه الهبة:

عبد الرحيم لحرش	الجهة المانحة
جماعة تارودانت	الجهة الممنوحة
RENAULT MASTER	نوع الآلية الممنوحة
VF1MA000558413294	رقم الإطار الحديدي
EQ-870-YH	رقم التسجيل
23/03/2022	أول استخدام

وحتى تستوفي الاجراءات الادارية والتأشير ورقمنتها، وعليه طبقا لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، فإن المجلس الجماعي مدعو للدراسة والتصويت على هذه النقطة من اجل مباشرة الاجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بهذه الهبة وحيازتها.

عملية التصويت :

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بقبول هبة مقدمة من طرف السيد عبد الرحيم لحرش لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

قبول هبة مقدمة من طرف السيد عبد الرحيم لحرش لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت

مقرر المجلس الجماعي
عدد 50 / 2023

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بقبول هبة مقدمة من طرف السيد عبد الرحيم لحرش عبارة عن سيارة إسعاف لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين: 22 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها: 22 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين: 22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام أمزراو	ابراهيم المدلاوي	اسماء لقجدر	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	مينة فريسي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
شرف الدين اسقارو	شكيب اريج	سعاد اريب	فضمة ازوران	فاطمة الزهراء خلوفي
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	كنزة عزمي	الزهراء دنبي	
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	محمد جبيري		

✓ عدد الأعضاء الرافضين: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بقبول هبة مقدمة من طرف السيد عبد الرحيم لحرش لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت عبارة عن سيارة إسعاف بطاقتها التقنية كما يلي:

الجهة المانحة	عبد الرحيم لحرش
الجهة الممنوحة	جماعة تارودانت
نوع الآلية الممنوحة	RENAULT MASTER
رقم الإطار الحديدي	VF1MA000558413294
رقم التسجيل	EQ-870-YH
أول استخدام	23/03/2022

توقيع: نائب كاتب المجلس الجماعي
هشام أمزراو



توقيع: النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي



النقطة الخامسة:**بيع منتجات الملك الغابوي التابع لجماعة تارودانت.**

بالنسبة لهذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق ببيع المنتوجات للملك الغابوي التابع لجماعة تارودانت على اعتبارها نقطة تقنية تختص بها المديرية الاقليمية للمياه والغابات احوال الكلمة على السيد أحمد الشافور لتوضيحها بشكل مفصل.

أحمد الشافور.....رئيس مصلحة الشؤون الادارية والقانونية والممتلكات.

بالنسبة للنقطة الخامسة المتعلقة ببيع الملك الغابوي لجماعة تارودانت. بناء على المراسلة من السيد العامل موضوعها بيع المنتجات الغابوية. طبقا لمقتضيات الفصل 3 من الظهير الشريف المؤرخ ب 10 أكتوبر 1917 المتعلق بالمحافظة واستغلال الغابات. فإن المديرية الجهوية للمياه والغابات اتجاء الجنوب الغربي بأكادير ستنظم سمسرة عمومية لموسم 23/22 لبيع منتجات غابوية من ضمنها حطب التدفئة من نوع الكاليبتوس الناتج عن أشغال تهيئة الغابة الحضرية الواقعة بين الويدان. ولكي تتمكن المديرية من إدراج هذا الحطب للبيع خلال سمسرة فإنها تلتزم من المجلس إدراج هذه النقطة بالدورة العادية لشهر أكتوبر. والإحاطة على أن المديرية ألغت السمسرة العمومية المقررة إجرائها من طرفها بتاريخ 2023/09/20 وحتى تتمكن المديرية من اجراء هذه السمسرة تم إدراج هذه النقطة المتعلقة بالمنتج الغابوي التابعة لجماعة تارودانت بالدورة قصد المصادقة عليها مع موافاة المديرية بمحضر مداولة المجلس بناء على مراسلتهم في الموضوع تحت إشراف السلم الإداري الذي يتضمن القرار المتخذ في هذا الشأن. وبالنسبة لهذه النقطة فكلما أرادت مديرية المياه والغابات أن تقوم بأي تقطيع فإنها تقوم به في محيط الملك الغابوي ويأخذون بعين الاعتبار قرار المجلس إن كان هناك تحفظ فالأشجار ملك للمياه والغابات. وشكرا.

محمد احسان.....مستشار جماعي

للإشارة فقط نحن نريد لتارودانت أن تكون محاطة بحزام أخضر، وبالتالي المحافظة عليه وعلى بقاء الأشجار.

عملية التصويت :

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة ببيع منتجات الملك الغابوي التابع لجماعة تارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

بيع منتجات الملك الغابوي التابع لجماعة تارودانت

مقرر المجلس

الجماعي

عدد 51 / 2023

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ببيع منتجات الملك الغابوي التابع لجماعة تارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين: 22 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها: 22 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين: 22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام أمزراو	ابراهيم المدلاوي	الزهراء دنبي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	مينة فريسي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
شرف الدين اسقارو	شكيب اريج	سعاد اريب	فضمة ازوران	فاطمة الزهراء خلوفي
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد جبيري	كنزة عزمي	اسماء لقجدر
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان			

✓ عدد الأعضاء الرافضين: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة ببيع منتجات الملك الغابوي التابع لجماعة تارودانت على أساس قطع الحطب والفروع اليابسة مع التأكيد على عدم قطع الأشجار إلا بعد إجراء معاينة من طرف لجنة مختصة تضم ممثلا عن الجماعة مع احترام الضوابط والقوانين المعمول بها في هذا الإطار.

توقيع: نائب كاتب المجلس الجماعي

هشام أمزراو



توقيع: النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة التجهيز والماء المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك بتارودانت.	النقطة السادسة:
---	------------------------

بالنسبة لهذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس ان هذه الاتفاقية تتعلق بالمساعدة التقنية لإنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بالمشاريع التالية:

- تهيئة المنشأة الفنية على طريق الواد الواعر، النقطة الكيلومترية 230 من الطريق الإقليمية رقم 17/27 كذلك الرابطة بين تارودانت وإيمولاس .
- بناء المنشأة الفنية على الواد الواعر من منطقة أولاد بنونة .
- إحداث الطريق المديرية شرق غرب مدينة تارودانت.

بخصوص النقطة الأخيرة فقد تمت دراستها مع المديرية الإقليمية للتجهيز والماء. وذلك لإحداث طريق تمر عبر لاسطاح تم الربط بين الطريق الوطنية 10 والطريق الجهوية. كما أن الطريق المديرية كمشروع سبق ان تم الاعداد له و اقترحه السيد الرئيس عبد اللطيف وهي مع السيد وزير التجهيز على أساس إعداد الملف من جديد الذي كانت تعترضه إكراهات مالية. ولكن الآن والله الحمد هذا التمويل ستوفره الجهة مع وزارة الأشغال العمومية في اطار شراكة وهناك أيضا دراسة تم اعدادها لتتنية قنطرة الواد الواعر وإحداث قنطرة جديدة على نفس الواد في اتجاه أولاد بنونة ولهذا فإن المشروع يجب ان يتم في اطار اتفاقية شراكة لها علاقة بالدراسات. كما أن جماعة تارودانت هي من سيمول هذه الدراسات التي حدد مبلغها في 120 مليون سنتيم أي ما يعادل 1.200.000,00 درهم . وسيتم تتبعه من طرف وزارة التجهيز والماء خصوصا المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك. على أساس أنه بعد اعداد الدراسة سيتم إعداد دفتر التحملات خاص لانجاز المشروع.

محمد الحبيب المطلب رئيس قسم الشؤون الادارية والمالية والقانونية.

بالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة التجهيز والماء والمديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك بتارودانت. فسياق عقد الاتفاقية هو أن مدينة تارودانت تعرف حركة سير مهمة لشاحنات نقل البضائع وحافلات نقل المسافرين. الشيء الذي يؤدي لاختناق حركة المرور واحتمال وقوع حوادث السير. ومن أجل تخفيف حركة السير بمدينة تارودانت تزعم هذه الجماعة على إنشاء طريق مدارية طولها يقدر بحوالي 16 كيلومتر انطلاقا من الطريق الوطنية رقم 10 قرب المدخل الرئيسي لضيعة البورة وصولا للطريق الإقليمية رقم 114 على مستوى دوار النوايل مرورا عبر منطقة لسطاح، هذا المشروع سيعرف بالإضافة إلى ذلك إنجاز 4 منشآت فنية رئيسية على كل من الواد الواعر وواد سوس. إضافة للمنشآت اللازمة لا بد من اجتياز المجاري المائية المنتشرة بمنطقة لسطاح لان الصورة الجوية تبين المسار التوقعي للطريق المديرية انطلاقا من مسار الخط الأبيض، انطلاقا من ضيعة البورة مرورا بالكلية متعددة التخصصات وصولا بمنطقة المطرح الجماعي، ثم بعد ذلك جنوبا باتجاه منطقة النوايل والزيدانية. لذلك تسعى جماعة تارودانت لتتنية المنشآت الفنية على الواد الواعر بالنقطة الكيلومترية 230+0 من الطريق الإقليمية رقم 17/27 الرابطة بين تارودانت وإيمولاس، أي أن هذه القنطرة المتواجدة قرب المقبرة أو السوق الأسبوعي، كما سيتم بناء منشآت فنية على الواد الواعر أمام باب أولاد بنونة. هاذين المشروعين سبق لجماعة تارودانت أن أنجزت دراسات تقنية متعلقة بها والغاية من عقد هذه الإتفاقية، هي الإستفادة من خبرة المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك بتارودانت، في إنجاز البنيات التحتية وذلك بمشاركتها في المراقبة وإنجاز دراسات تقنية متعلقة بالمشاريع السالفة الذكر، لهذا تأتي هذه الإتفاقية التي تضع إطارينظم الشراكة بين الجماعة والمديرية المذكورة وتحدد مسؤولية كل جهة، ومن أهم بنود الإتفاقية أن المديرية الإقليمية للتجهيز ستقوم بمراقبة الدراسات التقنية التي سبق أن قامت بها الجماعة، فإذا قدرت تتطابق المعايير المعتمدة من طرف وزارة التجهيز سيتم القيام بالمصادقة عليها. أما إذا قدرت العكس سيتم ابلاغ الجماعة بمذكرة تتضمن ملاحظاتها كي تعمل هذه الجماعة على مباشرة الإجراءات الكفيلة بتصحيحها أو إنجاز دراسة تكميلية عند الإقتضاء، لمساعدة المديرية الإقليمية للتجهيز طبقا لما هو منصوص عليه في الإتفاقية، ستقوم المديرية الإقليمية للتجهيز كذلك بمساعدة هذه الجماعة في إنجاز دراسات متعلقة

بإنجاز الطريق المدارية. كما أن الخدمات التي ستؤديها المديرية الإقليمية للتجهيز لفائدة هذه الجماعة ستكون مجانية وستتحمل الجماعة تكاليف إنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بالمشاريع المذكورة. وستقوم الجماعة بالتدبير الإداري والمالي لصفقات الدراسات بمساعدة المديرية الجهوية للتجهيز. وستعمل المديرية الإقليمية للتجهيز على المتابعة والمراقبة التقنية للدراسات التي سيتم إنجازها للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير المعمول بها في وزارة التجهيز والنقل. وموافاة الجماعة بملاحظاتها كتابيا لاتخاذ الإجراءات اللازمة. كما ستعمل المديرية الإقليمية للتجهيز على إعداد ملفات طلبات العروض والمشاركة في جلسات فتح الأظرفة واختيار مكتب الدراسات وإعداد مشاريع الوثائق المتعلقة بتدبير الصفقات وإحالتها على الجماعة قصد توقيعها. بالإضافة للمشاركة في عملية تسلم الدراسات المنجزة. ومدة الإتفاقية محددة في سنتين أي 12 شهر لإنجاز الدراسات والمدة المتبقية لإنجاز الإجراءات المسطرية المتعلقة بتوفير الإعتمادات والإعلان عن طلبات العروض والمصادقة عن الصفقات. على أن يتم فسخ الإتفاقية إذا لم يتم الشروع في إنجاز الدراسات التقنية بعد انصرام فترة تزيد عن 12 شهرا بعد المصادقة عليها. وتبقى الاتفاقية قابلة للتعديل باتفاقية ملحقة تتم المصادقة عليها وفق نفس كيفية المصادقة على الإتفاقية الأصلية.

محمد أمهرسيالنائب الثاني للرئيس.

إذن كما لاحظ الجميع بشأن العرض الذت تم تقديمه حول الاتفاقية والمتعلق بالطريق المدارية وثنائية القنطرتين وإحداث قنطرة جديدة. إذن إذا لم تكن هنالك ملاحظات ننقل للمصادقة.

محمد إحسانمستشار جماعي.

السلام عليكم مجددا قبل أن ابدأ في تدخلي أريد توضيحا سيدي الرئيس هل الأمر يتعلق بثنائية القنطرة باتجاه لسطاح أو قنطرة أخرى لمنشآت فنية باتجاه باب أولاد بونونة تفاديا للبس بين ما سمعت وما كتب.

محمد أمهرسيالنائب الأول للرئيس.

إذن للتوضيح. سنعمل على التثنية وسيتم اضافة قنطرة أخرى محاذية لقنطرة واد الواعر التي تتجه نحو سطات المدينة من الأعلى لواد الواعر. ثم سنقوم بإنشاء قنطرة جديدة على واد الواعر في اتجاه أولاد بنونة ثم الطريق المدارية الرابطة بين الطريق الوطنية 10 والطريق الجهوية المارة بالنوايل، إذن هناك ثلاثة انجازات : التثنية، إنشاء قنطرة جديدة والطريق المدارية المارة عبر سطات المدينة. أظن ان الأمور واضحة لحد الساعة السيد المستشار محمد إحسان.

محمد إحسانمستشار جماعي.

نرحب بهذه المشاريع الكبرى المتعلقة بالقناطر، المنشآت الفنية وكذلك الطريق المدارية من جهة البورة، جهة طريق لحمر النوايل، ستستفيد منها الساكنة للدور الأساسي الذي ستلعبه لتسهيل الخدمات وتفاديا لضرورة مرور الساكنة وسط المدينة لتارودانت والمساعدة التقنية مجانية، إذن نحن ندعم هذه الاتفاقية ونتمنى كامل التوفيق والنجاح في هذا المجال وشكرا.

الزهراء دنيبيمستشارة جماعية.

فيما يخص هذه الاتفاقية التي تتعلق بالمساعدة التقنية لإنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بمشاريع إنشاء منشآت وهما الواد الواعر والتثنية وأولاد بونونة والطريق المدارية. ولقد أشار السيد عبد المطلب رئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية أن هناك دراسات أخرى تخص أربع منشآت فنية على الطريق المدارية، إذن تساؤلي ولو أنه أشير إليه بطريقة فنية في هذه الاتفاقية بخصوص المنشآت لا بالنسبة لتثنية قنطرة الواد الواعر في اتجاه لسطاح ولا بالنسبة لأولاد بنونة وقد أنجزت لهما دراسة في الولاية السابقة، أشير هنا أن مصلحة التجهيز سوف تقارن بين مدى ملائمة الدراسة مع المعايير المتوفرة لديها، هل المكتب الذي أقام تلك الدراسة كان غير مؤهلا للقيام بها؟ أو عدم إشراك التجهيز في إنجاز الدراسات في الولاية السابقة. وهل هي ملائمة للشروط التقنية المعتمدة لديهم؟ إذن نتوفر على دراستين وستبقى أربع دراسات متعلقة بأربعة منشآت أخرى بالإضافة إلى الطريق المدارية وشكرا.

محمد أمهرسيالنائب الأول للرئيس.

إذن كتوضيح للسؤال المطروح فهو ليس إعادة الدراسة لتثنية قنطرة واد الواعر، وإنشاء قنطرة أخرى، فقط تمت الإشارة للتحيين المالي لأن الاعتمادات التي تمت برمجتها سنة 2019 غير موازية لاعتمادات 2023 حيث تم القصد هنا بالتحليل المالي علما انه

تم الاعتماد والموافقة من الناحية التقنية. ولكن يجب تغيير الظرف المالي نظرا للأثمنة التي هي في تزايد على مستوى مجموعة من المواد.

عملية التصويت :

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة التجهيز والماء المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك بتارودانت. للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

**مقرر المجلس
الجماعي**
عدد 52 / 2023

**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة
تارودانت ووزارة التجهيز والماء المديرية الإقليمية للتجهيز
والنقل واللوجستيك بتارودانت.**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة التجهيز والماء المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك بتارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 18 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	سعاد ابلعيد	مولاي هشام أشرف	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	الزهراء دنبي
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	سعاد اريب
اسماعيل الحيري	مينة فريسي	فضمة ازوران		

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة التجهيز والماء المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك بتارودانت كما يلي:

اتفاقية تتعلق بالمساعدة التقنية لإنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بالمشاريع التالية:

- تشييد المنشأة الفنية على الواد ب ن ك 230 من الطريق الإقليمية رقم 1727
الرابعة بين تارودانت وايمولاس .
- بناء منشأة فنية على الواد الواعر بمنطقة أولاد بونونة .
- إحداث الطريق الإدارية شرق غرب المدينة تارودانت

بين:

وزارة التجهيز والماء، ممثلة من طرف السيد المدير الإقليمي للتجهيز والنقل واللوجستيك
بتارودانت، المشار إليها في ما يلي بلفظ (المديرية)

من جهة:

و:

جماعة تارودانت ممثلة من طرف رئيس مجلسها الجماعي، المشار إليها في ما يلي بلفظ
(الجماعة)

من جهة أخرى.

تم الاتفاق والتراضي على ما يلي:

❖ المادة الأولى : موضوع ومكونات الاتفاقية

تحدد هذه الاتفاقية توزيع المهام والمسؤوليات والوسائل الموارد البشرية والمالية والعتاد التي سيتم تسخيرها من أجل إنجاز المهام

التالية :

أ- الدراسات التقنية المتعلقة بثنائية المنشأة الفنية على الواد الواعر في النقطة الكيلومترية 230+0 PK من الطريق الإقليمية رقم

RP1727 الرابطة بين تارودانت و إيمولاس، والدراسات التقنية المتعلقة ببناء منشأة فنية على الواد الواعر بمنطقة أولاد بونونة،

المنجزة من طرف جماعة تارودانت :

أ- 1- عرض الدراسات المذكورة على المديرية قصد الفحص؛

أ - 2- مصادقة المديرية على تلك الدراسات إذا كانت مطابقة للمعايير التقنية المعمول بها في وزارة التجهيز والماء .

أ- 3- إذا كانت الدراسات المذكورة غير مطابقة للمعايير التقنية المعمول بها في وزارة التجهيز والماء، تقوم المديرية بتوجيه مذكرة

تفصيلية تضم ملاحظاتها حول الدراسة إلى الجماعة لكي تعمل هذه الأخيرة على تصحيحها وإنجاز الدراسات التكميلية إذا اقتضى الأمر ذلك ، بمساعدة المديرية، طبقا لما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية .

ب- بخصوص الدراسات التقنية المتعلقة بإنجاز الطريق المدارية شرق غرب لمدينة تارودانت :

- إعداد ملفات طلب العروض والإعلان عن صفقات الدراسات وإبرامها، وتتبعها إداريا وماليا، ومراقبتها والمصادقة عليها وتسليمها ،

وفق ما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية .

❖ المادة الثانية : تمويل إنجاز الدراسات التقنية

ستتحمل الجماعة التكاليف المالية لإنجاز أو تعديل جميع الدراسات التقنية موضوع هذه الاتفاقية .

❖ المادة الثالثة : تحديد وتوزيع المسؤوليات

تسهر الجماعة على تنفيذ المهام التالية :

✓ تسخير الوسائل الضرورية لتنفيذ هذه الاتفاقية؛

✓ الإعلان عن طلبات العروض، بالتنسيق مع المديرية طبقا لما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، وتتبع مسطرتها إلى غاية

المصادقة على الصفقات؛

✓ توقيع وتبليغ أوامر الخدمة؛

✓ تدبير أجال تنفيذ صفقات الدراسة؛

✓ أداء كشوفات الحساب المؤقتة وكشوفات الحساب النهائية؛

✓ تصفية صفقات الدراسات موضوع هذه الاتفاقية؛

تسهر المديرية على تنفيذ المهام التالية :

- مراقبة الدراسات التقنية المنجزة من طرف الجماعة، وموافاة الجماعة بمذكرة بخصوصها تشير إما إلى مطابقتها للمعايير

المعمول بها بوزارة التجهيز والماء مع المصادقة عليها ، أو إلى عدم مطابقتها للمعايير المذكورة مع بيان مكان الخل فيها؛

- إعداد ملفات طلبات العروض وإحالتها على الجماعة من أجل الإعلان عنها؛

- المشاركة في جلسات فتح الأظرفة وفي اختيار مكاتب الدراسات؛
- إعداد مشاريع الأوامر بالخدمة وإحالتها على الجماعة من أجل توقيعها وتبليغها؛
- إعداد جداول المنجزات ومشاريع الكشوف الحسابية وإحالتها على الجماعة من أجل تسديدها .
- المصادقة على الدراسات التقنية؛

يتم إخبار المديرية بوضعيات الأداء المنجزة من طرف الجماعة لفائدة أصحاب صفقات الدراسات .
لا تتحمل المديرية أي مسؤولية، من أي نوع كان مترتبة عن عدم توصيلها بالمعطيات المتعلقة بالشبكات المارة تحت الأرض الكهرباء، الماء، التطهير السائل، إلخ (... إزاء مالكي تلك الشبكات .

تعين الجماعة، بمجرد إعداد الأمر بالخدمة للشروع في الدراسات، مخاطبا تقنيا، يكلف بالعلاقة مع المصالح التقنية للمديرية ومالكي مختلف شبكات توزيع الماء والكهرباء والهاتف والصرف الصحي .

❖ المادة الرابعة : أجل إنجاز الدراسات

يتم إنجاز الدراسات داخل أجل 12 شهرا .

❖ المادة الخامسة: التنسيق

إن المديرية أو المفوض إليه من طرفها هي المنسق الوحيد للدراسات التقنية التي ستنجز في إطار هذه الاتفاقية .يتم عقد اجتماعات تنسيقية كل ثلاثة أشهر، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك إما بمبادرة من الجماعة أو من المديرية أو من السلطة الإقليمية .
في كل اجتماع من الاجتماعات المذكورة، سيتم تقييم الجانب المالي حسب تقدم إنجاز الدراسات ووضعيات الأداء المنجزة من طرف الجماعة لفائدة أصحاب صفقات الدراسات من أجل مباشرة التصحيحات اللازمة .

❖ المادة السادسة: سريان هذه الاتفاقية ومدتها

لن تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول، نهائية وقابلة للتنفيذ إلا بعد التوقيع عليها من طرف السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت، والسيد المدير الإقليمي للتجهيز والنقل واللوجستيك بتارودانت، والسيد عامل إقليم تارودانت، والمصادقة عليها من طرف السيد المدير الجهوي للتجهيز والنقل واللوجستيك لسوس ماسة .
مدة سريان هذه الاتفاقية محددة بستين، وسيتم فسخها إذا لم يتم الشروع في الدراسات التقنية بعد مرور فترة تزيد عن 12 شهرا بعد المصادقة عليها .

❖ المادة السابعة :كيفية تعديل هذه الاتفاقية

كل تعديل على بنود هذه الاتفاقية يتم إدخاله بواسطة اتفاقية ملحقة تسهر على إعدادها المديرية ويتم التوقيع والمصادقة عليها وفق نفس مسطرة وكيفية إبرام الاتفاقية الأصلية .
يجب أن تحدد الاتفاقية الملحقة كل البنود المعدلة والمتممة للاتفاقية الأصلية وكذلك مساهمات الجماعة والمديرية .

❖ المادة الثامنة :تسلم الدراسات

تتم معاينة التسلم المؤقت والتسليم النهائي للدراسات المنجزة من طرف أصحاب صفقات الدراسات بواسطة محاضر تنجز من طرف لجنة مختلطة مكونة من ممثلين عن الجماعة وعن المديرية .
تقوم الجماعة بتصفية صفقات الدراسات على أساس الوثائق المعدة والمقدمة من طرف المديرية .

❖ المادة التاسعة: تسوية النزاعات

كل نزاع ينشأ بسبب تنفيذ هذه الاتفاقية بين الجماعة والمديرية، ولم يتم حله وديا يعرض على السيدين وزير التجهيز والماء ووزير الداخلية.

إذا لم يتم حل النزاع بهذه الطريقة، يتم عرضه على تحكيم السيد رئيس الحكومة.

اتفاقية تتعلق بالمساعدة التقنية للإنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بالمشاريع التالية :

- تثنية المنشأة الفنية على الواد الواعر ب ن ك 230 من الطريق الإقليمية رقم 1727 الرابطة بين تارودانت وايمولاس
- بناء منشأة فنية على الواد الواعر بمنطقة أولاد بونونة .
- إحداث الطريق المدارية شرق غرب لمدينة تارودانت.

التوقيعات

السيد المدير الإقليمي للتجهيز والنقل واللوجستيك بتارودانت	السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت
تارودانت، بتاريخ.....	تارودانت، بتاريخ.....
السيد عامل إقليم تارودانت	السيد المدير الجهوي للتجهيز والنقل واللوجستيك لسوس ماسة
تارودانت، بتاريخ.....	أكادير، بتاريخ.....

توقيع: نائب كاتب المجلس الجماعي

هشام أمزراو



توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



النقطة السابعة: الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة الدرك الملكي لبناء وحدة جهوية للدرك الملكي بإقليم تارودانت.

بالنسبة لهذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة الدرك الملكي لبناء وحدة جهوية للدرك الملكي بإقليم تارودانت، وبناء على الطلب الموجه للجماعة من طرف المديرية الجهوية للدرك الملكي حول تفويت بقعة أرضية من أجل إنشاء وحدة جهوية للدرك الملكي بتارودانت احال الكلمة على السيد احمد الشافور من اجل عرضها معلومات عن موقعها ومساحتها.

أحمد الشافور..... رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية والممتلكات.

المشروع عبارة عن احداث وحدة جهوية للدرك الملكي من شأنها تعزيز الظروف الأمنية بمدينة تارودانت بالإضافة إلى تكريس اللامركزية وستتكون من الإدارة والسكن الوظيفي ولقد تمت دعوة لجنة التعرف على الأراضي وتم اقتراح بقعة أرضية مساحتها 2 هكتار و 9000 متر بجوار تجزئة كوباك وكارفور بسطاح المدينة

مولاي هشام أشرف..... مستشار جماعي.

وفق المادة 41 من القانون رقم 57/19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية في الباب الثالث تمت فيه الإشارة ان عملية التفويت طبقا لما ينص عليه القانون في هذا الاطار من اجل استغلال الملك الخاص للجماعات الترابية توضع رهن إشارة الدولة أو مؤسسة عمومية بدل تفويتها لعقارات تابعة لها وذلك من أجل تخصيصها لمصلحة عامة تدخل في اختصاصات الطرف المستفيد في إطار إتفاقية التي يتم ابرامها بين الأطراف المعنية ، إذن من خلال هذا القانون الجديد الذي بدأ العمل به في 2 فبراير 2023 أحيلكم على الباب الثالث من المادة 41 انه توضع رهن الإشارة بدل التفويت .

فضمة إزوران..... مستشارة جماعية.

نفس المنحى نتجه في التخصيص بدل التفويت لأنه من اختصاصات أملاك الجماعة، والإدارات التي تخدم الصالح العام خصوصاً الدولة فإننا نشم هذه المنشأة التي ستقام في مكانها.

محمد إهسان..... مستشار جماعي.

لا نرى مانعا، ولكن في هذا الإطار هل يتعلق الأمر بالتفويت؟ أم التخصيص؟ أم وضع رهن الإشارة؟ إذا تم تفويت العقار فهذا يعني أن إدارة الدفاع الوطني مع لجنة التقييم هي التي ستتكلف بالتسديد، اما إذا قمنا بالتخصيص أو رهن الإشارة سيتم مجانا. أولا نضبط فحوى الاتفاق، ثانيا الموقع، والمساحة التي حددتها ما يقارب 3 هكتار ان يتم انجازه في القطب الإداري يعني يجب تدبير الوعاء العقاري بسطاح المدينة، أن نختار الموقع بدقة وان لا يتم دمج الإدارات مع الاستثمارات ، يجب أن نحافظ على الأقطاب ذات الطابع الإداري، الاستثماري، السكني الاجتماعي، يجب مراعاة هذه الأمور، وشكرا.

الزهراء دنيبي..... مستشارة جماعية.

يجب تحديد المنطقة التي وقع عليها الاختيار لانجاز هذا المشروع لانه تمت مناقشته يوم الثلاثاء حول موضوع الدور الأيلة للسقوط وخصصنا لهم مكان جانب مصلحة الوقاية المدنية ومستودع العمالة، أتساءل لما لم يخطط له قرب هذه المصالح؟ ولو أنه لم يشار للمكان المخصص له في مخطط التهيئة أو ربما لم أنتبه لذلك، بالنسبة للبقعة المختارة يمكن أن تتموقع في منطقة إدارية لتكون جهوية الدرك الملكي في سرية كبيرة لأنها ستتضمن عددا من المرافق الخاصة بها. إذن من الافضل أن يوضح لنا مخطط التهيئة لتلك المنطقة وشكرا.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس.

لقد تم عقد اجتماع مع السرية الجهوية للدرك الملكي اقترحنا عليهم ثلاثة أماكن، حيث وقع اختيارهم على هذه المنطقة بالضبط فكما تعلمون أن لديهم خصوصيات وهم من سيحدد الموقع ولسنا نحن، علما ان هناك مشروع سابق دون ذكر اسم الإدارة التي كانت ستتولاه وكانت لها مواصفات أخرى التي وجدوها في هذا الموقع .

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة الدرك الملكي لبناء وحدة جهوية للدرك الملكي بإقليم تارودانت.

**مقرر المجلس
الجماعي**
عدد 53 / 2023

**الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة الدرك
الملكي لبناء وحدة جهوية للدرك الملكي بإقليم تارودانت.**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة الدرك الملكي لبناء وحدة جهوية للدرك الملكي بإقليم تارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 18 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	الزهراء دنبي	فاطمة الزهراء خلوفي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
شرف الدين اسقارو	شكيب اريج	مينة فريسي	فضمة ازوران	
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	سعاد اريب	اسماء لقجدر	

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على **تفويت بقعة أرضية لفائدة الدرك الملكي لبناء وحدة جهوية للدرك الملكي بإقليم تارودانت.**

توقيع نائب كاتب المجلس الجماعي

هشام امزراو



توقيع النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



النقطة الثامنة:**الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية.**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية تم تأجيلها الي حين عقد دورة لاحقة لمناقشتها.

عملية التصويت :

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس

الجماعي

عدد 54 / 2023

الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة
تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية، عرض السيد الرئيس تأجيل البث في هذه النقطة للتصويت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين: 18 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها: 18 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين: 18 عضوا وهم السادة:

اسماء لقجدر	سعاد اريب	سعاد ابلعيد	اسماعيل الحيري	محمد أمهرسي
فاطمة الزهراء خلوفي	الزهراء دنبي	نزهة ايت حبان	فاتحة موافق	عبد العالي الحوس
مولاي هشام أشرف	محمد احسان	ابراهيم المدلاوي	هشام أمزراو	شرف الدين اسقارو
	فضمة ازوران	مينة فريسي	شكيب اريج	

✓ عدد الأعضاء الرافضين: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية لدورة لاحقة.

توقيع: نائب كاتب المجلس الجماعي

هشام أمزراو



توقيع: النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



النقطة التاسعة:

**الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة
«SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية.**

أشار السيد محمد امهرسي انه تم تأجيل البث في هذه النقطة والمتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة Sahara projet Sarl الى دورة لاحقة.

عملية التصويت :

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

**الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة
شركة «SAHARA PROJET SARL AU»
من أجل إحداث قاعة رياضية.**

**مقرر المجلس
الجماعي
عدد 55 / 2023**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات، وبالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية. ، عرض السيد الرئيس تأجيل البث في هذه النقطة للتصويت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 18 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	مينة فريسي	سعاد ابلعيد	سعاد اريب	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	الزهراء دنبي
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	مولاي هشام أشرف	محمد احسان
اسماعيل الحيري	شكيب اريج	فضمة ازوران		

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية لدورة لاحقة.

توقيع: نائب كاتب المجلس الجماعي

هشام أمزراو



توقيع: النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



النقطة العاشرة:**الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «MASILYA» من أجل إحداث منتجع سياحي.**

في مستهل هذه اشارة السيد محمد امهرسي انه تم تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «MASILYA» من أجل إحداث منتجع سياحي الى حين عقد دورة لاحقة.

عملية التصويت :

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «MASILYA» من أجل إحداث منتجع سياحي لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «MASILYA» من أجل إحداث منتج سياحي.

مقرر المجلس
الجماعي
عدد 56 / 2023

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «MASILYA» من أجل إحداث منتج سياحي. عرض السيد الرئيس تأجيل البث في هذه النقطة للتصويت ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين:.....: 18 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 18 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

اسماء لقجدر	سعاد اريب	سعاد ابلعيد	شكيب اريج	محمد أمهرسي
الزهراء دنيي	فاطمة الزهراء خلوفي	نزهة ايت حبان	فاتحة موافق	عبد العالي الحوس
مولاي هشام أشرف	محمد احسان	ابراهيم المدلاوي	هشام أمزراو	شرف الدين اسقارو
		مينة فريسي	فضمة ازوران	اسماعيل الحيري

✓ عدد الأعضاء الرافضين:.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت:.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «MASILYA» من أجل إحداث منتج سياحي لدورة لاحقة.

توقيع: نائب كاتب المجلس الجماعي

هشام أمزراو



توقيع: النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت**في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023****الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ: الجمعة 13 أكتوبر 2023**

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 خلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة يوم الجمعة 13 أكتوبر 2023، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد كرام عنات باشا مدينة تارودانت، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31.....
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31.....
- عدد الأعضاء الحاضرين : 27.....

وهم السادة :

الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو
مستشارة جماعية	كنزة عزمي	مستشارة جماعية	نزهة ايت حبان	النائب الأول للرئيس	محمد أمهرسي
مستشارة جماعية	اسماء لقجدر	مستشار جماعي	ابراهيم المدلاوي	النائب الثاني للرئيس	عبد العالي الحوس
مستشارة جماعية	الزهراء دنبي	مستشارة جماعية	مينة فريسي	النائب الثالث للرئيس	شرف الدين اسقارو
مستشار جماعي	حامد جودي	مستشارة جماعية	فاطمة الزهراء خلوفي	النائب الرابع للرئيس	اسماعيل الحريري
مستشار جماعي	مولاي هشام أشرف	مستشارة جماعية	الزهراء رحمون	النائبة الخامسة للرئيس	فاتحة موافق
		مستشارة جماعية	سعاد اريب	النائبة السادسة للرئيس	عائشة تاغموت
		مستشار جماعي	محمد جيري	كاتب المجلس	رشيد فنان
		مستشار جماعي	عبد الجليل ايت الجران	نائب كاتب المجلس	هشام امزراو
		مستشار جماعي	محمد احسان	مستشار جماعي	رشيد وحيد
		مستشارة جماعية	زينب الخياطي	مستشار جماعي	شكيب اريج
		مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشارة جماعية	سعاد ابلعيد

• عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: عضو (01) واحد وهو السيد:

الاسم	الصفة
محمد حاتمي	مستشار جماعي

• عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : ثلاثة أعضاء (03) وهم السادة:

الاسم	الصفة
عبد اللطيف وهي	رئيس المجلس الجماعي
عبد القادر هرماس	مستشار جماعي
عبد الحق يسري	مستشار جماعي

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- مصطفى المرتقي.....: مدير المصالح.
- محمد الحبيب المطلب.....: رئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية
- عبد المنعم المناني.....: رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.
- أحمد الشافور.....: رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية والممتلكات.
- إدريس ورزيكن.....: رئيس مكتب النفقات.
- مصطفى حنون.....: عن مكتب النفقات.

استأنف السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 مرحبا بالسيد باشا المدينة، والسادة الأعضاء، والسيد مدير المصالح، والسادة أطر الجماعة والموظفين والجسم الإعلامي، وبحضور الكريم، بعد ذلك عرض النقط المدرجة بجدول أعمال لهذه الجلسة وهي كالتالي:

الجلسة الثانية: الجمعة 13 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت.

11. تعيين ممثل جماعة تارودانت بشركة التنمية المحلية "تارودانت".
12. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية مستخدمي المياه المخصصة للأغراض الزراعية (تارغونت).
13. الدراسة والمصادقة على فسخ اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحي البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية النصر للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية بحي البورة.
14. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحي البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الغزالة للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية ومحو الأمية بحي البورة.
15. الدراسة والمصادقة على تحويل ملكية قطعة أرضية لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء) مقابل أداء التعويض عن نزع الملكية.
16. الدراسة والمصادقة على الأئمة الافتتاحية للمزايدات العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام لجماعة تارودانت المحددة من طرف اللجنة الإدارية للخبرة.
17. الدراسة والمصادقة على ملاتمة دفتر التحملات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للملك العام التابع لجماعة تارودانت بواسطة اللوحات الإشهارية مع مقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 2658.22 المؤرخ في 2022/09/14 بتحديد نماذج دفاتر التحملات المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة.

في بداية الجلسة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس الى ان المجلس مضطر الى اجراء تعديل في ترتيب نقاط جدول أعمال الدورة ، وذلك بضرورة تحويل النقطة المتعلقة ب " المصادقة على مشروع التحويلات من بعض الفصول" من الجلسة الثالثة الى الثانية وذلك لعدة أسباب تهم استعجالية التحويل.

نظام: سعاد أريب مستشارة جماعية

في إطار نقطة نظام، أود بناء على ما وقع في الدورة الأخيرة يوم الجمعة الأخير، أن ألتبس من شخص السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أن يقدم لي اعتذارا أمام العموم حول الإيحاءات التي بدرت عنه للأسف الشديد، وهو الخطاب الموشوم بالإحباط وبالتنمر، فلا يحق بأي شكل من الأشكال أن يتم هذا داخل المجلس، أوداغل أي مؤسسة لأنه يحط من قيمة المجلس الجماعي لمدينة تارودانت، هذه الاتهامات كانت بشكل مباشر ترميني بالحمق والجنون، وأنا اأءءل بصفة قانونية وبكل أءب في اليوم المشار إليه، وأحيطكم علما أيضا بأني راسلت السيد عبد اللطيف وهي بصفته وباسمه في هذا الأمر، وراسلت أيضا السيد عامل إقليم تارودانت، وسأراسل كل الجهات وسأطرق جميع الأبواب لوقف هذا الأسلوب المنحط، الذي في الحقيقة أصبح يتسم به المجلس الموقر ويحط من قيمته، وهذا الأمر سأعرضه على جميع الجهات وحتى الولايات المتحدة إن اسأءءى الأمر ذلك، إذن أأمنى أن يتم الحسم في هذه الأمور الآن واليوم، وأأمنى أن آصل مراسلي السيد عبد اللطيف وهي شخصا، وأأمنى أيضا وليس لشخصي كامرأة ولكن لشخصي كمستشارة وما يستوجب توجيهه لي من خطاب بكل احترام، ثم بطبيعة الحال لأن المسألة آهم مبادرة ملكية، أعود وأكررها وهي مءونة الأسرة وأشير إلى أن من بين الأشخاص المزمين بالعمل عليها هو السيد عبد اللطيف وهي وهو رئيس المجلس الجماعي لتارودانت، اللهم قد بلغت .

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس .

المرجو آسجيل هذه النقطة.

نقطة نظام: كنزة عزمي مستشارة جماعية.

أنا كذلك سأأطرق لنقطة نظام بخصوص ما وقع بآلسة يوم الثلاثاء بتاريخ 03 أكتوبر 2023، وآلسة يوم الجمعة بتاريخ 06 أكتوبر 2023، وبالتالي وعلى إثر ما وقع في الآلسآين من آهآم من طرف مستشارين على المستوى الشخصي والمهني والتمثيلي آحت أنظار السلطة في شخص سعادة باشا مدينة تارودانت ورؤساء المصالح وباقي المستشارين والصحافة فهو أمر خطير وآلل، فقد كان هذا آآهآم أكثر من مرتين، ففي أحد الآلسآت آكلمآ وقلت سي رشيد فنان ونطق السيد محمد أمهرسي وقال السيدة المستشارة لا نأطق الأسماء بأسمائها بل نأقول السيد المستشار أو السيدة المستشارة لكن أنا ومن آون الأشخاص الآآرين أنا الآآورة أنا الأستاذة أنا أنا...آآ ولكم واسع النظر، وبالتالي أشير إلى أن هذا الأمر خطير وآلل فإذا كانت الأمور يتم آآيرها بهذه الأساليب التي لا آرقى بمستوى آآسير بصفة عامة، لأن السيد النائب الأول له الصلاحية بأن يضع آءا لمآل هذه آآصرفات ولم آآءل قط، وبالتالي فهذا آآضيق والاستفزاز المستمر لن أسمح به، وبالتالي كذلك آءوري آمت بتوجيه مراسلة للسيد عامل صاحب الآلالة على الإقليم على إثر ما وقع، لأنني أصبحت مهآة وآون أن آآءآ عن المكالمات التي آلقاها بأرقام سرية لأنه موضوع آخر، وسأشير إذا كانت الآآورة والأستاذة الجامعية أهم مما آعيشه مدينة تارودانت وساآنتها فذلك الوضع الذي آفاقم آصوصا بعد زلزال 08 شآبر 2023 فالمرآو أن آءرج كنقطة للآءاول والآءارس، فإذا كنت أنا من أسباب آفاقم الوضعية المزرية التي آعيشها مدينة تارودانت ما شاء الله، فلا أسمح لأي كان أن آآءآ عن صفآي كأستاذة وآآورة آامعية فهذه آخر مرة وهذا ليس آآءيدا بل إنآارا، وسأآآء بالآة الفرنسية والآة العربية كما أشاء

نقطة نظام: الزهراء آنبى مستشارة جماعية.

آآية صباآية في هذا اليوم المبارك، في نقطة نظامي آآبي السيدآان المستشارآان وأشد على أيآيهما فيما آعرضآا له وعلى مسامعنا جميعا كآاضرين لهآآين الآآآآين المؤسآآين والتي آآل بمستوى مدينة تارودانت وبمستوى آامعآا، فهذا الأمر الذي آعرضآا له السيدآان المستشارآان والذي فيه آآآارآهن كنساء والذي فيه نوع من أساليب الردع والآآويف والآآءيد بسلامة المرأة،

خصوصا في هذه الفترة التي تزامنت مع مدونة الأسرة وما يروج عنها على المستوى الوطني، وكذلك تزامنا مع العاشر من أكتوبر 2023 والذي هو اليوم الوطني للمرأة، فبالتالي أنا أظم صوتي لصوت السيدتان المستشارتان كما أنا على يقين أن بعض السادة المستشارين والمستشارات ضموا صوتهم لنا ولو في صمت وأطلب من السيد الرئيس بصفتي مستشارة أو أحد مكونات هذا المجلس أن يقدموا اعتذارا رسميا للسيدتين المستشارتين لأن هذا الموضوع يحز في النفس بعيدا عن كلما سمعناه. وكذلك سأطرق للنقطة التي في جدول الأعمال هذا فيما يخص الشق الأول والشق الثاني هو ما يخص النقطة 12 وهي الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية مستخدمى المياه المخصصة للأغراض الزراعية بباب تارغونت، نرى في معطيات هذه الاتفاقية التي بين أيدينا أن هناك مبلغ مالي ستساهم به الجماعة في إطار هذه الاتفاقية في حين أن هذه الأخيرة لم تدرج في التحويلات ولم تناقش في لجنة المالية خصوصا أنها فيما مبلغ مالي موجه لهذه الجمعية وشكرا.

بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس تحويل النقطة 24 المتعلقة ب" المصادقة على مشروع التحويلات من بعض الفصول" من الجلسة الثالثة الى الثانية، وعرض المقترح على مصادقة المجلس ، فتمت المصادقة بالأغلبية على تعديل جدول الاعمال

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 26 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 26 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 23 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	الزهران رحمون	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	حامد جودي	فاطمة الزهران الخلوفي
اسماعيل الحيري	سعاد ابلعيد	محمد جبيري	زينب الخياطي
فاتحة موافق	رشيد وحيد	عبد الجليل ايت الجران	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	مينة فريسي	فضمة ازوران	نزهة ايت حبان
عائشة تاغموت	ابراهيم المدلاوي	شكيب اريج	

✓ عدد الأعضاء الراضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت ثلاثة { 03 } : الزهران دنبي ، سعاد اريب ، كنزة عزمي

النقطة الرابعة والعشرون:

الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أن هذه النقطة تتعلق بالتحويل في شقيها التسيير والتجهيز تم الاستعجال بها نظرا للضرورة الحتمية. وكذلك في نطاق التسريع بالأولويات ائرفاجعة زلزال 08 شتنبر 2023، إذن في إطار مجموعة من اللقاءات التي تم عقدها مع السلطات الإقليمية والسلطات الجهوية على مستوى عمالة إقليم تارودانت، تم التنسيق على إعادة إيواء بعض الأسر المتضررة من الزلزال خاصة الأسر التي تقطن في تلك المخيمات المنتشرة على مستوى جماعة تارودانت، حيث تم الاتفاق على إحداث حي خاص يتكون من منازل مركبة تتكون كذلك من غرفة، مطبخ صغير ومرحاض، وفي هذا الصدد تم التنسيق مع السلطات المحلية على أنه سيضم الأسر المتضررة جراء الزلزال، وبعد الإحصاء والتمحيص سيتم إنشاء في أماكن داخل تراب جماعة تارودانت. وهذا سيأتي فيما بعد، نحن في أعداد تحويل الاعتمادات الممكنة لاقتناء هذه المنازل المركبة، كما أن هناك مساهمة من طرف جماعة تارودانت والجهة وسيأهم معنا محسنين آخرين حيث تم التواصل مع السيد عبد اللطيف وهي على أنه سيلتزم إن شاء الله بتعبئة بعض المحسنين لإضافة الأعداد الممكنة، لأننا في حاجة لـ 240 وحدة تقريبا بالنسبة لجماعة تارودانت ستلتزم بـ 100 وحدة، بالمناسبة اتقدم بالشكر الجزيل لتعاونية كويك التي ستساهم بـ 30 وحدة وذلك من خلال الاجتماع الذي تم عقده مع السيد مولاي محمد الوليتي المدير العام لتعاونية كويك صرح لنا أنه سيلتزم معنا في إنشاء هذا الحي الذي سيضم هذه الأسر المتضررة بالزلزال لإعادة إيوائهم، إذن كما اشترت ستساهم كويك بـ 30 وحدة مركبة، الجماعة ستساهم بـ 100 وحدة مركبة، بالإضافة لبعض المحسنين وبهذا سنكون اتمنا العدد، كما أريد الإشارة والتوضيح أن هناك شركة على مستوى الإقليم هي من يصنع هذه الوحدات المتعلقة بالمنازل المركبة علما أن تعاونية كويك خصصت لها مكان لصناعتها مشكورة على ذلك، كما أن التكلفة لكل وحدة تبلغ تقريبا أي "المنازل مكون من غرفة، مطبخ ومرحاض بمبلغ TTC 30.000,00 بالدرهم وتبلغ تكلفة وحدة المرافق الصحية TTC 9.600,00 بالدرهم عن كل وحدة مع المرفق ستكلف TTC 39.600,00 بالدرهم، ولهذا سيلتزمنا 100 وحدة ستساهم بها بجماعة تارودانت و 30 وحدة ستساهم بها كويك، وانطلاقا من مراجعة ميزانية 2023 على مستوى التجهيز تم وضع مشروع التحويلات الذي أمامكم، نبدأ أولا بالتحويلات على مستوى التجهيز ثم نعود للتسيير في نفس السياق، اخترنا تقريبا تسعة (9) خطوط وهي:

- ✚ تهيئة الطرق الحضرية.
- ✚ ترميم الأسوار.
- ✚ تهيئة المسبح البلدي.
- ✚ تهيئة سوق السمك.
- ✚ تهيئة الساحات العمومية والأشغال الكبرى.
- ✚ صيانة محطة الضخ، أشغال.
- ✚ تهيئة الطرقات وتهيئة مطار سيدي دحمان.

ولن انطرق لتفاصيل أخرى لأن رئيس مصلحة النفقات سيقدمها لكم فقط اشترت للسياق العام، من هذه التحويلات الخاصة بالتجهيز ثم سيتم تحويل اعتمادا لاقتناء هذه المنازل المركبة وسنحتاج إلى اعتماد آخر بمبلغ 200.000,00 درهم لتجهيز الحي بالصرف الصحي، ونقط الماء الصالح للشرب، والإنارة العمومية وتوفير المرافق الصحية التي ستليق بالمواطن الروداني وكرامته

خاصة الساكنة التي تضررت بفعل الزلزال، والتفاصيل سيقدمها لنا السيد مصطفى حول الاعتمادات التي سيتم تحويلها انطلاقاً من ميزانية التجهيز لاقتناء هذه المركبات المنزلية .

مصطفى حنون.....عن مصلحة النفقات

بالنسبة للتحويلات الخاصة بالتجهيز المزمع اتخاذها من ميزانية التجهيز فهي تتعلق بتحويلين أساسيين الأول يكتسي طابعاً استعجالياً والثاني يروم إلى تعزيز إبرام بعض الصفقات التي عملت الجماعة على إنجازها، في ما يخص التحويل الأول وفي إطار انخراط جماعة تارودانت في مبادرة إيواء السكان المتضررين من الزلزال والذين يقطنون المنازل الآيلة للسقوط عملت الجماعة على تخصيص مبلغ إجمالي قدره 4.717.573,00 درهم من ميزانية الجماعة وذلك من أجل هدم وإزالة بقايا المنازل الآيلة للسقوط بتحويل مبلغ 500.000,00 درهم وتخصيص باقي المبلغ الذي هو 4.217.573,00 درهم قصد اقتناء المنازل المركبة أو ما يسمى بالبيوت الجاهزة ويهدف هذا التحويل إلى توفير بيوت جاهزة لإيواء الأسر التي عانت بنائتها من تصدعات يهددها الانهيار في أي وقت مما حتم على الجماعة التعجيل بهذا التحويل قصد تمكينهم من الحصول على منازل جاهزة لائقة للسكن ولا سيما ونحن مقبلين على فصل الشتاء وفي هذا الصدد تم العمل على تخصيص المبالغ المذكورة من الفصول التالية :

- الفصل الأول الخاص بالطرق الحضرية وذلك بخصم مبلغ 400.000,00 درهم من هذا الفصل.
- الفصل الثاني الخاص بترميم الأسوار والذي أخذنا منه مبلغ 600.000,00 درهم.
- الفصل الثالث ويهم تهيئة المسبح البلدي حيث تم خصم مبلغ 800.000,00 درهم من هذا الفصل.
- الفصل الرابع ويخص تهيئة سوق السمك وذلك بخصم مبلغ 220.366,44 درهم من هذا الفصل.
- الفصل الخامس ويهم تهيئة الساحات العمومية حيث أخذنا منه كذلك مبلغ 1.500.000,00 درهم.
- الفصل السادس يخص الأشغال الكبرى لتهيئة الساحات الخضراء حولنا منه مبلغ 200.000,00 درهم.
- الفصل السابع والخاص بصيانة محطة الضخ وتم خصم ما قدره 300.000,00 درهم من هذا الفصل.
- الفصل الثامن ويهم الأشغال الكبرى لتهيئة الطرق وقد حولنا منه اعتماد 497.206,56 درهم.
- الفصل التاسع والأخير والمتعلق بتهيئة مطار سيدي دحمان والذي تم تحويل ما تبقى منه وهو 200.000,00 درهم، شكر السيد الرئيس.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس.

شكراً السيد مصطفى، إذن هذه التحويلات منحتنا مبلغ 4.717.573,00 درهم على مستوى ميزانية التجهيز شق منها سيذهب لاقتناء وتركيب لوازم البيوت المركبة والتي هي 4.217.573,00 درهم ثم الشق الآخر والذي هو مبلغ 500.000,00 درهم لهدم وإزالة بقايا المنازل الآيلة للسقوط وبخصوص هذا الهدم لدينا مجموعة من الشكايات من طرف المواطنين المتضررين الذين يقطنون داخل السور والتي تهم بعض المنازل الآيلة للسقوط المهجورة أو التي تعود للورثة أو المكترية وقد تم تبليغ هؤلاء المواطنين بإخلائها يعني أن هناك قراراً لهدم ولكن ليست لهم القدرة على هدمها لأنها تشكل خطورة كبيرة على المواطنين، إذن حاولنا أن نتواصل مع الخزينة العامة وأعطينا الموافقة على التحويلات وإزالة المنازل الآيلة للسقوط لذلك حولنا لها مبلغ 500.000,00 درهم، هذا الهدم ستخصص له لجنة تقييمية مكلفة بتحديد القيمة المالية وستسجل على تلك الأرض على أساس أنها ستبقى كرهن لدى الجماعة إلى حين أن يتم بيع تلك البقعة ويقوم صاحبها بتعبئة مبلغ الهدم للجماعة وهذا ينظمه قانون التعمير يعني أن الجماعة تهدم للمواطن وهو يؤدي مبلغ قيمة

الهدم للجماعة وبالتالي يكون لديه وصل إذا أراد بيع الأرض، فهذه العملية ستحل مجموعة من المشاكل داخل النسيج العمراني القديم في المدينة، نذهب الآن إلى التحويلات الثانية وبعد ذلك ندخل في النقاش .

التحويل الثاني: ومهم شقين الأول يتعلق بحفر تعميق وتجهيز الآبار والذي سنناقشه في النقطة 12، ثم بناء الطرق والسور المحاذي للكلية، ولدينا مشروع اتفاقية شراكة مع جمعية تارغونت وسنحتاج فيه إلى اعتماد سنقوم بتحويله الآن، ولدينا الكلية المتعددة الاختصاصات الموجودة في لسطاح والتي يوجد فيها امتدادا L'EXTENSION لم يدشن لحد الآن بخصوص الجزء الثاني وهناك امتداد آخر والذي تمت مناقشته في المجلس الإداري بجامعة ابن زهر سنة 2021 وهو إحداث قطب خاص بالذكاء الاصطناعي وبالضبط ما يتعلق بالمعلومات والأنظمة الإلكترونية هذه الشعبة برمجت لها جامعة ابن زهر مبلغا على أساس إنشاء طابق أو جناح خاص لهذه الشعبة، ونحن كمجلس التزمنا بتهيئة المستودع الخاص بموقف السيارات المحاذي لهذه الجامعة، بخصوص التزام الجماعة سنحتاج تقريبا للمليونين وثمانمائة لأننا قمنا بإعداد دراسة على أساس تهيئة المستودع الخاص به وكذلك المساحات الخضراء وكذلك سيتم تحويل هذا المبلغ، إذن تم أخذ اعتماد حفر وتعميق وتجهيز الآبار من تهيئة السوق الأسبوعي باب الخميس، واعتماد بناء الطرقات وموقف السيارات المحاذي للكلية من أشغال تهيئة الطرق وهو مشروع مندمج في التقرير منذ سنة 2002 تقريبا وتم تصفيته في هذه السنة.

هل هناك من إضافات السيد مصطفى بخصوص هذا التحويل؟

مصطفى حنون عن مصلحة النفقات.

بالنسبة للتحويل الثاني في ميزانية التجهيز فيتعلق بتحويل اعتماد 604.538,05 درهم من الفصل الخاص بتهيئة السوق الأسبوعي بباب الخميس، إذن الفصل متعلق بحفر وتعميق وتجهيز الآبار، وكذلك تحويل مبلغ 1.454.294,75 درهم من الفصل الخاص بالمشاريع المندمجة إلى فصل بناء الطرق حيث سيتم تهيئة موقف السيارات المحاذي للكلية المتواجدة بسطاح المدينة، وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادين المحولين والبالغ مجموعهما 2.850.832,80 درهم هما ما تبقى من الصفتين اللتان تم تسويتها نهائيا، الصفقة الأولى تم أشغال الشطر الأول من تهيئة سوق باب الخميس والثانية عبارة عن مشروع مندمج يعود لسنة 2002 وتم تصفيته بواسطة حكم قضائي لفائدة شركة العلال وشكرا السيد الرئيس .

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس.

ثم للتحويل الأخير هو التحويل إلى ميزانية التسيير وهذه إعانات دائما تعطى لموظفي جماعات تارودانت بمناسبة عيد الأضحى ولكن الصيغة التي نفوت بها لهؤلاء الموظفين مشكورين على الأعمال التي يديرونها وعلى مجهوداتهم وتضحياتهم، نحن نفوتها لجمعية الأعمال الاجتماعية للموظفين وهي تقوم الجمعية بصرفها لفائدة الموظفين كمساعدة أو إعانات بمناسبة عيد الأضحى وهذه ستحول لميزانية التسيير مباشرة وهي الإعانات المقدمة لجمعية الموظفين، إذن هذه هي التحويلات الثلاثة التحويل الأول في التسيير والثاني في التجهيز ويتعلق بمساعدات وإعانات للموظفين بخصوص عيد الأضحى والتحويل الثاني اقتناء المنازل المركبة وتجهيزها والتحويل الثالث هو تجهيز وتعميق الآبار وتهيئة الطرق وموقف السيارات المحاذي للكلية، إذن هذا ما لدينا من التحويلات.

محمد جبري مستشار جماعي.

بالنسبة لمشروع تحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم السنة المالية 2023 بالنسبة للتحويل موضوعي ولا يمكننا إلا أن نثمنه لأنه يجيب على الإشكالية التي طرحناها سابقا وهي ظروف إيواء المتضررين من الزلزال، كلنا نعرف الظروف الآن حيث الجوار ومستقبلا سيكون البرد والشتاء وبالتالي فتدخل المجلس كان جد موفق في تحويل هذه الاعتمادات بمبلغ إجمالي قدره 4.717.573,00

درهم لاقتناء المنازل المركبة ثم الهدم وإزالة بقايا المنازل الآيلة للسقوط، إذن بالنسبة لنا نطلب من المجلس بأن يكون الإحصاء دقيقا كي يستفيد كل من يستحق وأن نبحت عن الشركاء كما أشار إلى ذلك السيد محمد أمهرسي النائب الأول بأن المجلس الآن يبحث عن شركاء آخرين لأن اعتمادنا نحن سيكفينا فقط لاقتناء 100 وحدة من المنازل المركبة تقريبا لأن كل وحدة ستكلفنا 40.000,00 درهم، إذن لا يمكننا إلا أن نثمن هذه التحويلات، كذلك بالنسبة للتحويل الثاني والذي هو عبارة عن اعتمادات كانت في الميزانية وغير مستغلة وبالتالي يتم تحويلها لحفر وتعميق وتجهيز الآبار حيث أن هناك مشكل الآبار ونطلب من الله أن يرحمنا بالشتاء، وكذلك بناء الطرق بموقف السيارات المحاذي للكلية بلسطاح، وبالنسبة للتحويل الأخير والخاص بميزانية التسيير فهو تحويل عادي نقوم به دائما حيث نحول 250.000,00 درهم الخاصة بإعانات الموظفين بمناسبة عيد الأضحى إلى جمعية الأعمال الاجتماعية للموظفين، بالنسبة لنا هذه التحويلات هي تحويلات موضوعية، ونتمنى أن يتم التسريع في اقتناء هذه المنازل المركبة وتركيبها و شكرًا .

مولاي هشام أشرف.....مستشار جماعي.

إذن لا يمكننا إلا أن نثمن تحويل هذه الاعتمادات كما سبق وأن أشار إليها السيد محمد جبري المستشار الجماعي لأن الأولوية الآن تكون للأشخاص المتضررين من كارثة الزلزال، فعلا تحويل الاعتمادات سيؤجل بعض المشاريع على اعتبارها مهمة داخل المدينة ولكن بالنسبة لنا نحن كرامة الإنسان لها الأولوية كي يصبح له مبيت وعيش كريم، وبالتالي هذه الاعتمادات لا يمكننا إلا أن نثمنها وكنا من السابقين نطالب بخطة في المرحلة الثانية لإيواء هذه الأسر، لأننا نعلم جيدا أن إحداث المنازل الجديدة لهذه الفئة المتضررة من جراء الزلزال تحتاج إلى مدة أقصاها سنة أو سنتين، إذن من الضروري ومن الأولويات أن نفكر في المرحلة الانتقالية وهي اقتناء المنازل المركبة. ولا يسعنا إلا أن نثمن هذه المبادرة التي قام بها المجلس

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

لا يمكنني أن أضيف على ما أشار إليه السادة المستشارين السيد محمد جبري والسيد الدكتور مولاي هشام أشرف، لو أن الظروف عادية ستكون لنا نقاشات بخصوص هذه التحويلات ولكن لأن الظروف تقتضي منا جميعا أن نكون واعين بالإشكاليات المطروحة بعد الزلزال، فقد مرت فترة التضامن الشعبي والتضامن العاطفي والآن جاءت المرحلة الثانية وهي أن نشتغل على التضامن المنتج في المدى المتوسط للتداعيات والإشكاليات المطروحة، جميعنا عشنا ظروف الساكنة حاليا داخل محيط الجماعة الترابية، وتلقينا العديد من الشكايات المتعلقة بظروف عيش النساء المتضررات منها، ما تلقيناها مباشرة كمستشارون ومنها كذلك ما هو في إطار أخرى من غير الجماعة فهذه الظروف للأسف تمس بكرامتهم وكرامة النساء خاصة ومنهم المسنات والمسنون الذين يعيشون ظروفًا صعبة، وأريد تذكير السيد النائب عبد العالي الحوس بالوضعية التي عايناها جميعا الأحد الماضي وبالتالي نحن مع مبادرة التحويل، كان هناك تواصل معكم السيد النائب والسيد الرئيس، وبالتالي الإسراع بإيواء الساكنة هو أمر حتمي يتطلب منا جميعا ألا نخلف فيه، ونحن مع هذه المبادرة الخاصة بالتحويل، كذلك الحث على البحث عن شركاء ليس فقط المجلس، بل كذلك حتى أعضاء وعضوات المجلس المستشارين والمستشارات، الذين لهم علاقات مع بعض الشركاء الذين لديهم إفادة بخصوص إيواء الأسر المتضررة وتكون مرحبة بها

الزهراء دني.....مستشارة جماعية.

تحية مجددة للحضور، فيما يخص هذه النقطة المتداول بشأنها والتي تتعلق بالتحويلات في الميزانية هذه هي النقطة التي اجتمع من أجلها المجلس في دورة استثنائية بهذا لوانه كانت دورة استثنائية في الأسبوع الأول بعد الزلزال، لأن هذه النقطة تستحق دورة استثنائية، لأن الاستثناء الذي نعيشه على مستوى المدينة وعلى مستوى الوطن والاستثناء وكذلك الذي نعيشه أولئك المتضررين من الدور المهدمة والآيلة للسقوط، ويعيشون في رعب فهذه هي النقطة تستحق منا دورة استثنائية ولو في يوم الأحد على الساعة

الثانية ليلا، أنهو بالمجلس أنه استدرك هذا الأمر وقام بإدراجها في هذه الدورة العادية، بخصوص التحويلات التي نحن بصدد مناقشتها هي تحويلات في ميزانية التجهيز أما فيما يخص ميزانية التشغيل فإن هذا إجراء إداري عادي يقوم به المجلس، فيما يخص هذه التحويلات في ميزانية التجهيز حبذا لو كانت هناك نقطتين وتمعنا في ميزانية التجهيز كان أحسن لو ما أخذنا منهما بل نقوم بتحويلهما إلى فصل آخر والتي هي مثلاً تهيئة الطرق الحضرية ولو أن المبلغ بسيط 400.000,00 درهم ولكن يوجد إشكال على مستوى المدينة في هذا الإطار ذلك أشغال تهيئة الطرق المشروع المندمج فهاتين النقطتين كان من الأجدر أن يقوم المجلس بتحويلات أخرى في مسار وفصول أخرى ويتم تجنب هاذين الفصلين نظرا للوضعية التي تعيشها مدينة تارودانت ولديها علاقة كذلك بالوضع الذي نعيشه .

فيما يخص بناء الطرق الذي هو موقف السيارات المحاذي للكلية كما جاء في مداخلة السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنه سيتم تمديد للمستودع الذي اشغلت عليه الجماعة أمام الكلية، ولكنه له شق آخر الذي هو أن الكلية لا توجد على أرض الواقع، وربما لأن هناك اشكال في الصوت ولم أستمع جيدا مداخلة السيد المستشاروهنا أشير أن هذا التحويل إن لم يكن آني ومستعجل من الأفضل أن نضيفه للاعتماد لأننا الآن نراهن على اعتماد يخص اقتناء المنازل المركبة، لأننا نتكلم على هذا المبلغ بناء على الدراسة التي قدمها لنا السيد النائب الأول والتي تهم اقتناء 100 منزل مركب في حين أن الوضع الذي نعيشه على مستوى مدينة تارودانت فإذا بادرنا بالاشتغال فإننا لن نصل إلى 200 منزل مركب، لن يتم حل هذا الإشكال رغم دعم المحسنين ومؤسسات أخرى، إذن أشير أن هذا الفصل أو هذا الدعم حبذا لو تم تحويله لاقتناء وتركيب المنازل المركبة سيكون أفضل، بناء على ما جاء به السيد محمد امهرسي النائب الأول أثناء مداخلته لأن الوضعية التي يعيشها الأشخاص المتضررين من الزلزال في الشوارع تحت وطأة الحرارة ممكن أن تتحمل لكن في فصل الشتاء لن يكون الوضع عادي بالنسبة لنا في تارودانت وشكرا.

هشام أمزراو نائب كاتب المجلس.

أولا هذه النقطة لا أريدها أن تناقش دون أن أحيي المجلس الموقرو السادة الأطرو موظفي المجلس الجماعي لمدينة تارودانت، على المجهودات الجبارة التي بذلوها منذ اليوم الأول الذي تعرض فيه إقليم تارودانت بكامله لهذه الكارثة، أتمنى من الله عزوجل أن تكون آخر الأحزان، كما أريد الإشارة إلى أن هذا المجلس ولله الحمد منذ الأيام الأولى كنت من الأشخاص الذين حضروا وسهروا وعاینوا هذه الامور، وتتبعها مع السادة الأعضاء بشكل يومي، كما ان هذا المجلس قام بمجموعة من التدخلات ومجموعة من الأمور في حينه إلى جانب السلطات بدورها مشكورة على المجهودات التي قامت بها، وتمت الإشارة إليها في الجلسات السابقة، مع العلم انه كانت هناك مواكبة وتخطيط احترافي لتدبير هذه الأزمة، وتم وضع أولويات وكل شيء تم تنفيذه في وقته والعالم كله يشهد أن المغرب تجاوز هذه المحنة بحنكة، اما فيما يتعلق بالمبادرة التي بصدد مناقشتها اليوم في الحقيقة هذه الأمور لم يكن من السهل إيجاد خطة بديلة لإيواء عدد كبير من المتضررين على اعتبارهم اخواننا وعائلتنا من هذه الدور التي تعرضت للهدم ومنها الأيلة للسقوط وحتى نجد الصيغة أو البديل الذي يصون كرامتهم تتوفر فيه الشروط ليس يسيرا ولكن ولله الحمد وبتظافر الجهود والبحث والعمل تيسر لنا اقتناء هذه البيوت التي سبق ان عايناها باعيننا، وذات جودة عالية جدا، كما ان المرحلة ستمتد لمدة شهر او شهرين ويمكن أن تمتد إلى سنتين أو أكثر في انتظار أن يتم هدم الدور الأيلة للسقوط وإعادة الإعمار من جديد إن شاء الله، والمجلس في إطار التنسيق مع السلطات أخذ على عاتقه أن هذه المنازل سيتم انجازها وفق الشروط التي ستحفظ الكرامة التي تليق بالساكنة وهذا المشروع والتصميم سيتكون من مرافق صحية كالماء الصالح للشرب والانارة وكذلك لحمايتهم من البرودة والحرارة، اما بالنسبة للتحويلات الأخرى فهي عادية ولا إشكال فيها فقط اعطاء لكل ذي حق حقه وشكرا

سعاد أبلعيد.....مستشارة جماعية.

أنا بدوري أؤمن كذلك مشروع تحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز خاصة التحويل الأول لأنه تم طرح عدة تساؤلات كثيرة في الجلسات السابقة وبالتالي فإنه جواً على كل من يشكك في عمل الجماعة موظفيها، كما أن الجماعة تشتغل وفق مخططات وبالتالي لا يحق أن نقول بأنها لم تقم بأي دور أو تدخل انطلاقاً من عدم تطلعنا على ما تقوم به والدليل الذي بين أيديكم يبين أن الجماعة تشتغل وفق مخططات وليس بشكل عشوائي. وبالتالي فهي تراعي في هذه المخططات جميع اشكاليات الساكنة.

بالنسبة لمشروع التحويلات فإننا نثمن التحويل الأول ونوافق عليه، لأنه يهتم اقتناء المنازل المركبة حتى تأوي الساكنة المتضررة من الزلزال، والمسألة التي أركز عليها هي عملية الإحصاء أن تكون بطريقة صحيحة ودقيقة حتى يشمل جميع المتضررين الذين لا يتوفرون على مسكن يأويهم، وأن نستفيد من الأخطاء السابقة التي كانت قائمة. أما بالنسبة للتحويل الثاني الخاص بحفر الآبار فهو فعلاً مشروع ذا أهمية نظراً لما نعرفه من سنوات الجفاف المتتالية، وحفرها مسألة مهمة ودليل على أن المجلس يفكر في جميع الإشكاليات المطروحة لدى الساكنة، وشكراً.

محمد احسان.....مستشار جماعي.

قبل أن اتدخل في ابداء رأيي بخصوص التحويلات سواء على مستوى ميزانية التسيير أو ميزانية التجهيز أريد الإشارة أولاً أننا كفعل أساسي داخل المدينة وممثلي الساكنة لابد أن نكون من السابقين في التدخل فيما يخص مدينة تارودانت وساكنتها، وكان من الأجدى منذ الأيام الأولى من الزلزال أن تتم دعوتنا من طرف السيد محمد امهرسي النائب الأول الرئيس دعوة في إطار لقاء مستعجل ولو خارج الدورات للتشاور وتبادل الآراء حول ما سنقوم به كجماعة تارودانت بمعنى أن يكون هناك تدخل آني في الأمور المستعجلة وما سنقوم به في الأمد القريب؟ وماذا سنفعل في الأمد المتوسط؟ لأنه بدون رؤية، وبدون تصور لا نعرف ما يمكننا أن نقدمه بالضبط، لهذا يجب دائماً أن يكون هناك تريب، تفكير، ورؤية والتصور الآني والمستعجل والقريب جداً على المدى المتوسط، وهذه الأمور كانت غائبة عن مجلس تارودانت.

فيما يخص التحويلات المتعلقة بالجزء الأول من الميزانية المتعلقة بالمبلغ المحدد في 250.000,00 درهم كإعانات للموظفين بمناسبة عيد الأضحى التي سيتم تفويتها لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي جماعة تارودانت لنا رأي في الموضوع، وهو يجب أن تكون هناك طريقة لضبط وتنظيم توزيع هذه الإعانات، وألا تتم بنوع من التلقائية والانتقائية والعفوية، كما أنني لا أتهم أحداً، ولكن يجب ضبط هذه الأمور خاصة الأمر يتعلق بالمال العام. أما بالنسبة للجزء الثاني من الميزانية، نحن من الأوائل ومن السابقين منذ البداية وحديثنا بعد وقع الكارثة التي يعرفها الجميع أن من أهم الأساسيات والأولويات لدى المتضررين من الزلزال هو إيواءهم. أشرنا إليه في عدة تدخلات، وبالتالي رغم أن هذه الأمور جاءت متأخرة شيئاً ما ولكن لا بأس، الأهم أن يكون الإيواء، سكن يليق بهؤلاء الأشخاص المتضررين ويحترم كرامتهم وأن تتوفر فيه شروط العيش من ماء وكهرباء وأن يتواجد بالقرب من المدارس التي سيدرس بها أبناءهم إلى غير ذلك، يجب أن نرى التصور برمته وليس من زاوية واحدة ومعينة، لأن هناك أطفال سيدرسون ولا يتوفرون على ثمن النقل المدرسي، ولهذا يجب أن يكون السكن بالقرب من المدرسة وعدة أمور مرتبطة بهذا المشروع السكني، ولجميع الفصول المحولة منها مهمة ولكن لدي تحفظ على تحويل واحد وهو ترميم الأسوار حيث تقدر تكلفته بمبلغ 600.000,00 درهم السيد الرئيس وبعض الأحيان يجب أن يكون التدخل آني ومستعجل جداً من طرف الجماعة ونحن نتحسر لأنه لا يوجد لدينا مكتب متخصص في متابعة ما يتعلق بالآثار وقد تم طرح هذا الأمر وتم تصوره وهناك أشخاص سيساهمون فيه ومن جهات خارجية، لدينا مسائل مهمة لا نعطيها أهمية لا أدري لماذا، إذن أنا أتحفظ على هذا المبلغ الذي قدره 600.000,00 درهم لأننا إذا أردنا أن نتدخل غذا فلن نجد شيئاً في الميزانية وكان بالأحرى وبخصوص مبلغ 950.000,00 درهم الذي خصصناه للتغذية لو أخذنا منه القليل لنفك هذا المشكل، فهذه

المسألة ينقصها بعد نظر، وهناك قضية أخرى والمتعلقة بمبلغ 4.710.000,00 درهم، 4.210.000,00 درهم تمت برمجتها لاقتناء المنازل المركبة و 500.000,00 درهم في الهدم كما توجد أيضا مسألة تجهيز الآبار وبناء الطرق بموقف السيارات فلا إشكال لدينا في ذلك ولكن جميع الأمور مستعجلة وجميع المسائل مهمة ولكن الأولويات هي التي تفرض نفسها ونتمنى كامل التوفيق للمجلس الموقر

شكيب أريجمستشار جماعي

أعتبر هذه التحويلات تمس بشكل مباشر الساكنة، وتنسجم انسجاما صريحا مع توجيهات صاحب الجلالة محمد السادس، الذي أشرف منذ اليوم الأول على التدابير المتعلقة بالتحقيق من أضرار كارثة الزلزال على الأسر المتضررة، هذه الإجراءات العملية التي تندرج ضمن الأولويات الراهنة لإبواء المتضررين، وهو تنزيل ومستعجل وسنختلف في هذه الكلمة لأن هناك من فسر هذا الاستعجال بالتسرع الذي أدى إلى اقتراحات متسارعة مثل الخيم وغيرها، نعتبر أننا نسير بخطى ثابتة، والزمن يمر بسرعة ومع ذلك يبدو لنا أن الخطة بطيئة لكن أنا أعتبرها في وقتها المناسب وهي لا تعتبر تكريما من المجلس بل هي واجب وحق لهذه الساكنة، ولا نختلف إذن حول اتجاه هذه التحويلات، لأنها انتظارات المواطن الروداني فبذل ان نقف عند أطلال الدمار ونذرف الدموع وبذل ان نصور الواقع المأساوي ونفتح الجروح فالأفضل لنا أن نبادر للعمل، ومن هذا المنبر أحيي السلطة المحلية على ما تبدله من جهود وكذلك أطر وموظفي الجماعة الذين وصلوا الليل بالنهار حتى أننا لم نعد نعرف وقت عملهم فكل وقت هو وقت عمل بالنسبة لهم لانهم بكل بساطة آمنوا أن الظرفية هي ظرفية نكران الذات وليست ظرفية أجبر ورب عمل وأنها قضية وطنية وليست قضية شخصية، نثمن هذه التحويلات ونثمن اجتهادات القسم المالي بالجماعة ومكتب المجلس، أحيي كافة الغيورين على مدينة تارودانت والمساهمين في تفعيل هذه الخطوة عضوا عضوا ولا استثنى أحدا، وما نطمح اليه في الحقيقة وفي الواقع هو تسريع هذا العمل وضبطه على مستوى إجراء إحصاء دقيق وموضوعي، وان نسابق الزمن ونكون يدا واحدة ونتشرف بالمصادقة على هذه التحويلات وشكرا.

اسماعيل الحريالنائب الرابع للرئيس

إن سمحتم السيد الرئيس نحن في حاجة الى:

- 500.000,00 درهم بالنسبة للهدم.

- 400.000,00 درهم لاقتناء البيوت الجاهزة.

- 200.000,00 درهم للربط بالماء والكهرباء والصرف الصحي، ولكن سنحتاج الى مبلغ لتهيئة الأرضية التي سيتم وضع المباني الجاهزة عليها، فكما لا يخفى عليكم أن أغلب المواقع بمدينة تارودانت لم يتم تبليطها خاصة اننا في فصل الشتاء كما جاء في تدخل السادة المستشارين الذين أشاروا إلى ذلك، ولهذا سنحتاج لمبلغ لتهيئة الأرضية و اقترح بأن 200 وحدة من المنازل المركبة إن كان ممكنا أن توزع وأن لا تحدث بمنطقة معينة ومن الافضل وضعها بالقرب من المدينة لأن أغلب المتضررين من قاطني المناطق الشعبية ان يحدد لهم اماكن تتواجد فيها المرافق والأسواق التي اعتاد عليها هذا المواطن، إذن يجب ان نخصص المبلغ وأن نفكر في هذا الامر لأنه إذا حلت الأمطار سيكون هناك مشكل، ويجب علينا أن نفكر في مسألة التبليط، لأنه للأسف ليست لدينا ساحات مبلطة التي من الممكن أن نضع عليها هذه المنازل المركبة خصوصا أنها منازل تتطلب منا مساحة واسعة، لأنه سيشكل اكتظاظا وسنراعي فيه الجانب الأمني، والجانب الصحي، وبالتالي يجب ان نفكر في هذا الموضوع وبالطريقة والشكل التي ستوضع به هذه المنازل وكذلك المواقع، مسألة أخرى ذات أهمية كبرى يجب علينا ألا تغيب عنا، وهي أن جميع ساكنة تارودانت وعلى غرار باقي الأماكن التي تعرضت للزلزال، هناك اضطرابات نفسية في الجانب النفسي خصوصا عند الأطفال، نحن الآن نعوض الأشخاص الذين تعرضوا لخسارة مادية، ولكن الجانب النفسي يجب علينا كذلك عقد لقاء مستعجل مع جميع الهيئات والمؤسسات المعنية سواء كانت سلطات، التعاون الوطني، وكذلك وزارة التربية الوطنية، أن يكون هناك تنسيق وبرنامج يهتم بالجانب النفسي خصوصا عند الأطفال، النساء

والرجال الكبار لأن هذا الاضطراب النفسي لا زال قائما حيث انه مجرد ان يتحرك أي شيء تجدهم خائفين ، يجب أن تكون هناك توعية علمية، وبعض الأنشطة داخل المدارس وبرنامج موازي، لان الأسرة التعليمية تمثي على نفس المنوال دون أية إحاطة أو توعية أو أي خطة لتجاوز هذا المشكل النفسي لدى الأطفال، مع العلم ان هناك بعض الاستاذات والأساتذة قاموا بمبادرات انفرادية و اجتماعات شخصية وبدأوا بالشرح للأطفال أن الزلزال ما هو إلا مسألة طبيعية. ولكن لا زال هناك من التلاميذ وباقي الأطفال ينظرون إلى الأسقف لم يستوعبوا بعد، وكذلك هناك بعض النساء والرجال لا يستطيعون الدخول إلى منازلهم الآن، إذن بخصوص هذا الجانب النفسي يجب تكوين خلية داخل مستشفى المختار السوسي، أو خلايا داخل المستوصفات، أو في الأحياء، أو حملات صحية في هذا الجانب، وبالتنسيق مع العلماء والخطباء ووزارة الأوقاف على أن هذا الأمر أمر طبيعي ويمكن للإنسان تجاوزه، لأن هذا الاشكال النفسي لدى الأطفال لازال ويمكن أن يتطور. اما بخصوص الإحصاء لا أظن أن هذه العملية شملت جميع المساكن والمنازل، هناك بعض المنازل تعتبر في مرحلة الخطر وهي آيلة للسقوط، وأنا لدي حالتين ولحد الآن لم تتم معاينة هذه المنازل وأنا أبلغكم هذه المسألة ، أن تكون هناك إحاطة بالمنازل داخل الأسوار وخارجها هذه اللجنة لابد أن تستمر في معاينتها للمنازل وأن يكون ذلك في اطار التنسيق مع الهيئات المعنية، وبمجموعة من التوصيات، منها وضع مكتب خبرة، او مكتب دراسات ان يكون مجاني للمواطنين، أي شخص لديه تشققات بمنزله يتقدم بطلبه للجماعة او السلطات المحلية، وأن تنتقل اللجنة المعنية لمعاينة منزله من اجل اطلاعه هل فعلا يستدعي البقاء فيه، وما هي نوع الإصلاحات التي يجب أن يقوم بها صاحب المنزل، لان أغلب المنازل فيها تشققات، وهناك بعض الأشخاص لديهم منازل تتواجد على الطريق الرئيسية وتشكل خطورة على المارة، وهذا الأمر لا يزال غائب. ألتمس من السادة في المجلس أن يحدث خلية تهتم بالجانب النفسي، تتكون هذه الخلية من أطباء نفسيين واجتماعيين وأن يقوموا بحملة، وكذلك مكتب للخبرة والدراسات أن يكون رهن إشارة المدينة والذي سيقوم بزيارات ميدانية للأماكن المتضررة وتصنيف ما يجب هدمه، وما يجب إصلاحه في هذا الجانب، وكذلك بالنسبة للموقع التي ستقام عليه المنازل الجاهزة وجب تخصيص ميزانية خاصة لهذا الغرض

زينب الخياطيمستشارة جماعية.

فقط لدي إضافة فيما يتعلق بإشكالية الدعم النفسي بخصوص الساكنة. أن هناك خلية على مستوى مستشفى المختار السوسي التي تستقبل ابتداء من يوم السبت إلى يوم السبت منهم الأستاذ جلال بصفته طبيب وأستاذ جامعي في مجال الطب النفسي، وهو دائم الحضور مع العديد من الأشخاص كفريق طبي من مدينة أكادير يحضرون من يوم السبت إلى يوم السبت حيث عرضت عليهم حالات من الساكنة المتضررة التي كانت في حاجة لهاته الجلسات وكانوا في تواصل معهم وفعلا هم في حاجة للمتابعة النفسية كل يوم السبت صباحا وكانوا يتواجدون ب(شايبيتو) ولكن الآن سينتقلون ابتداء من السبت القادم إلى مركز التشخيص الذي يوجد في المستشفى المختار السوسي، وبالتالي من هنا يجب أن يكون هناك تواصل مع الساكنة لأن هذا إشكال كبير حتى بالنسبة للأطفال داخل المؤسسات التعليمية، فإذا كان هناك تحفيز للمؤسسات العمومية لأنه كانت هناك ملاحظات لحالات نفسية وتمت إحالتها على هؤلاء الأطباء النفسيين، ثم الأستاذ جلال يطالب بذلك أن تحال عليه حالات مثيلة لأنه لا يمكن له معرفة من في حاجة للعلاج النفسي ومن لا يحتاج اليه، ولكن إذا كنا جميعا في تواصل مع الساكنة ومع المؤسسات التعليمية وخصوصا الجماعة يجب أن تتواصل مع المؤسسات التعليمية وتقدم لها هذه الخدمة وذلك لتتم متابعة الساكنة المتضررة، هناك إشكال آخر يجب علينا أن ننتبه اليه وهو مسألة النظافة التي تطرح مشكلا كبيرا إلى جانب الإشكال المتعلق بالإعمار القانوني، هناك إشكاليات قانونية ستنتج عن الزلازل، التي بدأت تداعياتها ونتائجها تظهر على أرض الواقع، وبالتالي هنا نواجه المسائل الخاصة بالساكنة المتضررة التي لم تسجل، كذلك اللجنة المحلية التي تتلقى ملتمسات من اجل إعادة التسجيل بناء على قرار عاملي يجب علينا أن نقوم بتوعية الساكنة المتضررة حتى لا تنتهي مدة التسجيل مع العلم ان القرار العاملي تمت فيه الإشارة أن الأجل مفتوح، وبالتالي على الساكنة

أن تكون على علم بهذه الأمور، ونحن بدورنا نعمل عن طريق المجتمع المدني الذي يشتغل داخل اللجنة المحلية الخاصة بالتكفل ولدينا زيارات وخرجات على مستوى بعض الدواوير التي خصص لها الدعم النفسي للأطفال، وكذلك التوعية والتحسيس القانوني، لأنه ظهرت اشكالات كبيرة التي يمكن أن نحاصرها كي لا تسيء فعلا لعملية الإجراءات والبرنامج الملكي ككل، لأن هناك تصرفات ربما هي صادرة من طرف أشخاص وستسيء للعملية برمتها، وبالتالي هذا يدخل في إطار الجماعة وأخبر السيد الباشا بهذه المسألة لأن هذا له تأثير حتى على مستوى الإقليم وشكرا.

مولاي هشام أشرف.....مستشار جماعي.

بدوري أشكر المستشار الذي أشار إلى مسألة المتابعة النفسية. لأنه من اليوم الثالث بعد فاجعة الزلزال كانت هناك خلية داخل المستشفى تتكون من أطباء نفسانيين وأطباء الأمراض العقلية. وتمت العملية طيلة فترة الاستشفاء للمتضررين الوافدين على المستشفى. وبعد ذلك كانت زيارة طبيب الأمراض النفسية يوم السبت بالنسبة للأشخاص والأفراد الذين يعانون نفسيا من تبعات الزلزال. ولا زالوا لحد الآن كل يوم سبت تتم زيارة للطبيب النفسي داخل مستشفى المختار السوسي. بما فيهم المختصة بالأمراض النفسية للأطفال. وأكرر شكري للمستشار وأود توضيح بالنسبة للحملات فإنها موجودة لحد الساعة. كما تعرفون يتواجد مركزين عسكريين في تفنكولت وثلاثة مراكز طبية تابعة للقوات المسلحة الملكية المتواجدة في أوزيوا وتفنكولت وأولاد برحيل. هناك كذلك حملات طبية بشرافة مع جمعية أطباء وصيادلة وأطباء لجراحة الأسنان بمدينة تارودانت. حيث انطلقت الحملة بحد إيمولاس وتمالوكت. وجمعيات أخرى بمستشفى القرب لأولاد تايمه التابع لمستشفى المختار السوسي. وهناك متابعة نفسية خاصة بالأمراض التي تنتج عن تبعات كارثة الزلزال. والله الحمد نفتخر ببلادنا وبالأطراف الطبية وبجميع المساهمين في هذا العمل وشكرا.

الزهراء دني.....مستشارة جماعية.

في إطار تدخلتي الذي سأنتقل إليه أود طرح التساؤل الأول الذي جاء على لسان السيد النائب اسماعيل الحريري أنه تم تخصيص 200.000,00 درهم للربط بالماء والكهرباء. فهل تم ادماجها داخل الفصل الخاص باقتناء وتركيب المنازل أم مدمجة في فصل آخر؟ بالنسبة للنقطة التالية فقد سبق أن تطرقنا إليها في الدورات السابقة أنه عند ادراج أي نقطة بجدول الأعمال حبذا لو تم تزويدنا ببطاقة تقنية. فمثلا حفر وتجهيز الآبار. ففي هذا الفصل تمت برمجة 1.114.000,00 درهم حبذا لو صرح لنا الإخوان. لماذا سيتم اضافة 600.000,00 درهم أخرى لكي يصبح المبلغ 1.740.000,00 درهم فهذه النقطة أشرت لها بالذات بالإضافة للنقطة التي أشار لها السيد احسان فيما يخص الأعوان العرضيين. والتي سيتم تحويل 250.000,00 مليون لفائدة الجمعية. وذلك في إطار الإعانات المخصصة للعديد الاضحي. وهذه النقطة أشرت لها بالضبط المتعلقة بحفر وتعميق الآبار لأن تدبير الآبار المتواجدة في تارودانت من طرف الجماعة هو تدبير عشوائي. فهنا يجب مسائلة الجماعة. وكذلك هناك أمر خطير والذي يعرفه جميع ساكنة تارودانت. هو ان آبار الجماعة تستغل لسقي الضيعات المتواجدة في مدينه تارودانت. وكذلك تملأ بها المسابح الخاصة وكذا مسابح الفنادق المتواجدة في المدينة. وهذا بالدليل والشهود وقد أشرنا لهذا الموضوع عدة مرات ولكن لحد الان لم يتم تحريك ساكن. هناك فندق في ملكية أجنبي يتم مملئ مسبحه بواسطة آبار تابعة للجماعة. أما فيما يتعلق بإعانة الاعوان العرضيين سبق أن قمنا بتوجيه مراسلة من أجل مدنا بلائحة التي تتضمن عدد العرضيين الذين يستفيدون من الاعانة المقدمة لهم ولكن المجلس الموقر لم يوافقنا بها. وبالتالي نريد الشفافية والمسؤولية وشكرا.

كرام عنات.....باشا مدينة تارودانت.

فقد تدخلت للتوضيح بخصوص النقطة التي أشار لها الاستاذ اسماعيل الحريري وأشارت لها الاستاذة زينب الخياطي والتي تتعلق أساسا بعملية الإحصاء. لأحاطتكم علما ان عملية الإحصاء للمتضررين من الزلزال على مستوى مدينة تارودانت بدأت مباشرة

بعد اعطاء الاشارة لتشمل الإقليم بأكمله وكما تعلمون فالإقليم يتميز بشعاعته ولذلك فقد تم إعطاء الأولوية للمناطق الجبلية والتي شهدت أضرارا كبيرة. وبالتالي العملية لم تنطلق على مستوى المدينة إلا في وقت متأخر ولكن الحمد لله بفضل الجهود فقد استطعنا تغطية عدد كبير بالمقارنة مع الأضرار على مستوى المدينة. فقط للإشارة أن هناك 57 جماعة على مستوى الإقليم تضررت وقد شملها الإحصاء، وكان مجموع عملية الإحصاء على مستوى الإقليم حوالي 59000 متضرر، أما على مستوى مدينة تارودانت فقد تم إحصاء ما يقارب 900 حالة ضرر. ما جعل الأمر يشكل ضغطا علينا خاصة بعد إصدار البلاغ الحكومي الذي يحدد التواريخ لبداية صرف الإعانات الاستعجالية وذلك من 06 أكتوبر إلى غاية 16 أكتوبر. وفعلا انطلقت العملية بمتابعة من المسؤولين والمواكبة على المستوى المركزي. لكن لا بد لأي عمل أن يكون فيه نقص ويجب علينا تداركه. وانطلاقا من شاء الله من يوم 17 أكتوبر سيتم فتح الباب على مستوى جميع الملحقات الإدارية بالنسبة للأشخاص الذين لم يشملهم الإحصاء في المرحلة الأولى، من أجل تقديم الملتمس للجنة. وسيتم تحديد اللجنة وطريقة عملها وكذا الأعضاء المكونين لها. ويتم إحالة الطلبات وملتزمات الأشخاص على اللجنة. وهذه العملية ستستمر لمدة شهر وذلك لتدارك الأشخاص الذين لم يتم تسجيلهم في الإحصاء. إذن فالمجال مفتوح لتقديم الملتزمات ابتداء من يوم الثلاثاء المقبل. أما الحالات التي تم الاهتمام بها والتي تم التعويض عنها استعجاليا فهي تتعلق أساسا بالمنازل التي هدمت إما كلياً أو جزئياً. أساسا فان هذا التعامل تم على مستوى الإقليم للمنازل المتضررة بشكل كلي أو جزئي. واللجنة هي من تخرج بتوصيات إما بهدم المنزل أو تدعيمه أو طمأننة صاحب المنزل بأنه لا داعي للقلق وأن بإمكانه إصلاح منزله والعودة للسكن فيه بشكل آمن.

سعاد اريب مستشارة جماعية.

أريد الإشارة مباشرة إلى النقطة المتعلقة بحفر الآبار، أتمنى ان يتم تزويدنا بمعطيات أكثر دقة وأكثر وضوحا حول الاعتماد والتحويل فهل هي مسألة تتعلق بتكلفة الحفر أم هي تتعلق بتنقيب الآبار؟ وكما أذكر بأنه من الواجب استحضار الشروط عندما نتحدث عن الآبار. إذن ما اطلبه هو توفير معطيات حول عدد الآبار وتكلفتها وهل سيتم حفر آبار جديدة أو مجرد تنقيب؟ كما تجدر الإشارة إلى أن هناك آبار سطحية وآبار عميقة لذلك يجب إعطاء المعطيات حول تكلفة الآبار السطحية والآبار العميقة وأتمنى ان نتوصل بمعطيات تؤكد فعلا بأن هذا الاعتماد هو اعتماد يتناسب مع المطلوب ومع الأهداف المسطرة بالنسبة لنقطة حفر وتعميق وتجيز الآبار في مدينة تارودانت. وشكرا.

زينب الخياطي مستشارة جماعية

باختصار كنت أتمنى حضور السيد الباشا لأن النقطة التي سأطرق إليها والتي تهمننا كجماعة ترابية هي اشكالية الإعمار القانوني الذي له ارتباط وطيد بوثائق ضحايا الزلزال. وأريد إثارة انتباه الجماعة الترابية لمدينة تارودانت بأنهم وقعوا في إشكالات الخاصة بتسليم بعض الوثائق الثبوتية المتعلقة بالأيتام. ولكي تتجنب جماعتنا الترابية الوقوع في هذا الإشكال خاصة أن هناك مع الأسف داخل الجماعات الترابية على مستوى الإقليم وأتمنى أن يتم التوثيق من طرف السلطة المحلية لأن هناك من ينصب نفسه قاضيا وأنا أشير هنا إلى ضباط الحالة المدنية. على الجماعة أن تكون واعية لأن أغلب الأشخاص الذين ينتمون للمناطق الجبلية تتم ولادتهم بالمستشفى ويتم تسجيلهم بمدينة تارودانت. كذلك فان القانون المنظم للحالة المدنية قد نظم تسليم الوثائق ولكن عندما يأتي الجد من جهة الأب أو الجدة من جهة الأم لطلب الوثائق لا بد أن يتم تسليم الوثائق لهم سواء كان الجد من جهة الأب أو الجدة من جهة الأم لان القانون واضح والمحكمة لها حق الفصل فيمن له الحق برعاية الطفل. وبالتالي فهذه المسألة يجب الانتباه إليها بالنسبة للجماعة الترابية لتارودانت لكي لا نقحم أنفسنا في المشاكل، هذه المسألة مطروحة على مستوى الإقليم. ومع الأسف كان الاتصال مع بعض رؤساء الجماعات الذين لم يستطيعوا أن يدلون بموقفهم الخاص. حيث يتركون الأولوية لما يفعله ضابط الحالة المدنية. وهذا

إشكال أريد من السيد الباشا أن يبلغ على هذه المسألة من أجل وقفها لأن فيها تعطيل لمصالح الناس ومصالح الأيتام وهم يعتبرون مكفولي الأمة مع الاسف ولا أذكر الجماعة التي حصل فيها هذا الشيء ولكنني أثير الانتباه الى هذه النقطة بالذات. وشكرا.

الزهراء رحمون.....مستشارة جماعية

في إطار المداخلة التي قام بها السيد الباشا مشكوراً. حيث أن هناك مجهودات مبذولة من طرف السلطة المحلية وكذا جماعة الترابية لمدينة تارودانت. لكن يبقى هناك نقص بخصوص التواصل وتوصيل المعلومة. وكما أشار السيد الباشا أنه يوم 17 أكتوبر سيفتح باب تسجيل الملتزمات. ولذلك على الجماعة أن تلعب دوراً في توصيل وتبسيط المعلومة مع العلم حجم المجهودات التي تقوم بها اللجان. ولذلك يجب على الجماعة أن تقوم بتنزيل الاعلانات على موقعها بشكل مبسط لكي يستطيع المواطن البسيط أن يفهم وأن تصله المعلومة. في حين أن بعض المتضررين عندهم شقوق بسيطة ويقدمون الطلبات للتعويض خاصة المكتري الذي يكتري منزلاً لمدة طويلة بثمن رخيص. ويتم تعويض صاحب المنزل. والآن الناس يعانون ونطلب من الجماعة أن تقوم بدورها لتوصيل المعلومة للمواطن وتخفيف على اللجان. وشكراً.

حامد جودي.....مستشار جماعي.

بدوري أثنى هذه المبادرة لتحويل هذه المبالغ المالية. وذلك من أجل مواجهة مخلفات وأثار هذه الكارثة. وبما أننا تحدثنا عن المباني السكنية أريد فقط أن أشير إلى أن هناك غياب بعض القطاعات الحكومية. والتي هي أيضاً مسؤولة ومهمة في هذه المسألة وأذكر خاصة وزارة الثقافة ووزارة الأوقاف. فهناك عدد من الأضرحة والمساجد والتي تعتبر مآثر تاريخية للمدينة. قد بدأت في التساقط بشكل كبير. وهذه الأضرحة والمساجد متواجدة بالمناطق السكنية خاصة في الأحياء السكنية والأحياء العتيقة. أنا فقط أتساءل هل هناك تدخل من طرف هذه الوزارات أم لا؟ خاصة إذا رأينا بعض الصوامع مثل الصومعة المسجد المتواجد بالقصبة أو صومعة المسجد الكبير. الذي تم إغلاق مسجد القصبة حيث تم اضافته الى مسجد فرق الاحباب وكذلك الزاوية سيدي وسيدي. فهل يوجد هناك تدخل من قبل هذه القطاعات؟ وإذا لم يوجد أي تدخل نطلب من رئاسة المجلس رفع ملتصق من أجل التدخل السريع. وشكراً سيدي الرئيس.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس.

نشكر تدخلات الإخوان. كإضافة بالنسبة للسؤال الذي طرحه الحاج الجودي. فقد تمت مراسلة قطاع الماء الصالح للشرب وذلك لإعطاء تقرير يتعلق بوضعية قنوات الماء الصالح للشرب هل تأثرت بالزلزال أم لم تتأثر؟ ولم نتوصل بجواب لحد الساعة. كذلك تمت مراسلة وزارة الأوقاف على مستوى الأضرحة والمساجد لتحديد الإجراءات المتخذة بخصوص الزلزال. كذلك تمت مراسلة وزارة الثقافة والتي استجابت حيث سيتم ترميم المناطق الأيلة للسقوط في إطار الصفقة. وهي الآن تباشر عملية الترميم. وهذه هي المراسلات التي قمنا بتوجيهها لثلاث قطاعات. قطاع الماء وقطاع ثقافة وقطاع الأوقاف. والتي استجابت هي وزارة الثقافة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي

عدد 57 / 2023

الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض الفصول.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

وتطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض الفصول، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 24 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 24 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 24 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	سعاد اريب	كنزة عزمي
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد جبيري	اسماء لقجدر
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	الزهراء دنبي
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	حامد جودي
هشام امزراو	مينة فريسي	زينب الخياطي	مولاي هشام أشرف

✓ عدد الأعضاء الراضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على التحويلات في بعض الفصول كما يلي:

تحويل اعتمادات في ميزانية التسيير برسم السنة المالية 2023

الاعتماد النهائي	التحويلات	الاعتماد الأصلي	نوع المصاريف	رمز الميزانية			
				السطر	المشروع	الفصل / البرنامج	الترتيب
00,00	-250 000,00	250 000,00	إعانات بمناسبة عيد الأضحى	39	30	2020	10
	-250 000,00	مجموع الاعتمادات المزمع تحويلها					
750 000,00	250 000,00	500 000,00	إعانات مقدمة لجمعية الأعمال الاجتماعية للموظفين	11	10	1010	20
	250 000,00	مجموع الاعتمادات المحولة					

تحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم السنة المالية 2023

الاعتماد النهائي	التحويلات	الاعتماد الأصلي	نوع المصاريف
257 975,27	- 1 454 294,75	1 712 270,02	اشغال تهيئة الطرق (مشروع مندمج)
00,00	- 400 000,00	400 000,00	تهيئة الطرق الحضرية (الأحياء الناقصة التجهيز)
1 361 879,03	- 800 000,00	2 161 879,03	تهيئة المسبح البلدي
00,00	- 600 000,00	600 000,00	ترميم الأسوار
1 500 489,83	-1 500 000,00	3 000 489,83	تهيئة الساحات العمومية
40 128,00	-200 000,00	240 128,00	الاشغال الكبرى لتهيئة المساحات الخضراء
1 256 582,30	- 497 206,56	1 753 788,86	الاشغال الكبرى لتهيئة الطرق
1 220 585,21	- 300 000,00	1 520 585,21	صيانة محطات الضخ
7 203,37	- 220 366,44	227 569,81	تهيئة سوق السمك
00,00	-604 538,05	604 538,05	تهيئة السوق الأسبوعي باب الخميس
00,00	-200 000,00	2 00 000,00	تهيئة مطار سيدي دحمان
	-6 776 405,80	مجموع الاعتمادات المزمع تحويلها	
4 217 573,00	4 217 573,00	00,00	اقتناء و تركيب المنازل المركبة (البيوت الجاهزة)
500 000,00	500 000,00	00,00	هدم و إزالة بقايا المنازل الآيلة للسقوط
2 814 741,25	1 454 294,75	1 360 446,50	بناء الطرق
1 746 622,02	604 538,05	1 142 083,97	حفر و تعميق وتجهيز الآبار
	6 776 405,80	مجموع الاعتمادات المحولة	

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النقطة الحادية عشرة:

تعيين ممثل جماعة تارودانت بشركة التنمية المحلية " تارودانت " .

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي انها تتعلق بتعيين ممثل جماعة تارودانت بشركة التنمية المحلية تارودانت وفي نفس السياق اعطى توضيحا في الموضوع:

كما تعلمون تمت المصادقة على النظام الأساسي المتعلق بشركة التنمية المحلية لتارودانت في دورة ماي 2022. ويساهم خمسة مساهمين في رأسمال الشركة حيث تشكل الجماعة أكبر نسبة من المساهمين. تليها الجهة ثم المجلس الإقليمي وجماعة تالوين واخيرا جماعة أولاد برحيل. إذن هناك خمسة مساهمين وأكبر نسبة للأسهم هي لفائدة جماعة تارودانت. وبعد المصادقة والتأشير على القانون الأساسي من وزارة الداخلية مباشرة تم التواصل مع مكتب الدراسات لإنشاء هذه الشركة من الناحية القانونية، بتاريخ 07 غشت 2023 تم عقد الجمع العام التأسيسي، والذي حضره خمسة مؤسسين. وقد تم التفويض لجماعة تارودانت في شخص السيد الرئيس على إتمام إجراءات إنشاء شركة التنمية المحلية لتارودانت، وكذلك تم تعيين المدير العام للشركة، وقد عمل السيد الرئيس على مباشر هذه الأعمال وتم تأسيس الشركة وتعيين المدير العام هو "السيد هشام برا" الذي قدم لنا عرض توضيحي حول المشاريع المزمع انجازها ان شاء الله، وذلك في إطار اتفاقية الشراكة مع المؤسسات العمومية، بعد ذلك تم التفويض للنائب الأول "محمد امهرسي" لتعيينه ممثل جماعة تارودانت داخل الشركة. وبناء عليه تم ادراج هذه النقطة والمتعلقة بتعيين ممثل جماعة تارودانت بشركة التنمية المحلية " تارودانت " قصد استكمال الاجراءات القانونية المتعلقة بالموضوع.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بتعيين النائب الأول لرئيس الجماعة ممثلا لجماعة تارودانت بشركة التنمية المحلية " تارودانت " للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

تعيين ممثل جماعة تارودانت بشركة التنمية المحلية "تارودانت".

مقرر المجلس الجماعي
عدد 58 / 2023

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بتعيين ممثل جماعة تارودانت بشركة التنمية المحلية "تارودانت"، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين: 25 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها: 25 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين: 17 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	مينة فريسي	حامد جودي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	
فاتحة موافق	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	
رشيد فنان	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	

✓ عدد الأعضاء الرافضين: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: ثمانية (08) أعضاء وهم السادة:

سعاد اريب، محمد جبيري، محمد احسان، زينب الخياطي، فضمة ازوران، كتزة عزمي، الزهراء دني، مولاي هشام أشرف.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بتعيين النائب الأول لنيس الجماعة ممثلا لجماعة تارودانت بشركة التنمية المحلية "تارودانت".

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

مجلس الجماعي
النائب الأول
رشيد فنان

مجلس الجماعي
النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النقطة الثانية عشرة:

الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية مستخدمى المياه المخصصة للأغراض الزراعية (تارغونت).

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية مستخدمى المياه المخصصة للأغراض الزراعية (تارغونت) وفي نفس الاطار احال الكلمة على السيد عبد المنعم المناني لتقديم العرض حول الموضوع.

عبد المنعم المناني **رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية**
الأمر يتعلق باتفاقية الشراكة بين جماعة تارودانت وجمعية تارغونت. وكما تعلمون فإن جمعية تارغونت من ضمن الجمعيات الثلاث التي تهتم بالسقي بالمجال الأخضر بمدينة تارودانت.

وقد سبق للجماعة خلال الفترة السابقة أن عقدت اتفاقيات شراكة مع جمعيتين انطلقا من جمعية لويسي سنة 2014. وذلك بخصوص اقتناء جرار مجهز. كذلك تدخلت جماعة تارودانت في إطار اتفاقية بين الجماعة وجمعية أولاد بنونة للمساهمة في حفر البئر وتجهيزه. والآن هذه الاتفاقية تهم المساهمة مع جمعية تارغونت في إطار حفر البئر وتجهيزه. فكما تعلمون ان هذه الجمعية تشتغل في إطار الحفاظ على الحزام الأخضر وتعرف انخراط مجموعة من الفلاحين الصغار. ومن بين أهداف هذه الاتفاقية المحافظة على الحزام الأخضر وحماية المدينة من التصحر، خلق موارد للمالكين الصغار، وخلق متنفس بالمدينة. بالنسبة لالتزامات جماعة تارودانت بالإضافة للمواكبة المساهمة بمبلغ مالي الذي يحدده المجلس في إطار في أشغال حفر البئر وتجهيزه. دائما في إطار تشجيع الجمعيات العاملة بالمجال البيئي بمدينة تارودانت. وشكرا.

محمد امهرسي

كما يعلم الاخوة الكرام أن الفلاح الصغير بجماعة تارودانت يعيش وضعية مزرية. بسبب قلة التساقطات المطرية. وكذا انخفاض في نسبة المياه على مستوى الآبار بالجماعة خصوصا المناطق التي تتواجد فيها نسبة كبيرة من الفلاحين الصغار مثل سيدي بورجة وجديدة الى غير ذلك. هذه المناطق تعرف ندرة كبيرة على مستوى المياه الجوفية. لذلك قررت الجماعة على لقاء توافقي مع الجمعيات السقوية وقد بدأنا مع جمعية تارغونت. حيث تم عقد اجتماع حول سبل التعاون من أجل إنعاش هذه الفئة المتضررة. إضافة كذلك إلى الحزام الأخضر الذي يحيط بمدينة تارودانت، كما تعلمون فهو بدأ يندثر إن لم نقل أنه اندثر. مع العلم ان له أهمية كبيرة على المستوى البيئي لأنه يمثل الحزام الحامي للمدينة خاصة أن مدينة تعرف حرارة مفرطة. كذلك الرياح الشرقية التي تأتي محملة بالغبار. والحزام يلعب دورا مهما في تلطيف الجو. كما أن له أهمية اقتصادية. بالنسبة للفلاحين الصغار. الذين يعتمدون عليه في فلاحه الخضروالذرة والحبوب التي تعتبر قوتهم اليومي. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على مساهمة الجماعة مع الجمعية على أساس أن نتجه إلى جمعيات أخرى ومساعدتهم على حفر وتعميق الآبار. على أساس أن المنخرطين في الجمعية الذين ينتمون إلى جماعة تارودانت. إعطاء الأولوية للفلاح المنخرط في الجمعية من أجل الاستفادة من الماء. وسيستفيدون من أئمة تفضيلية في اقتناء عدد الساعات للسقي. فكما تعلمون فإن عداد السقي ارتفع بشكل كبير. حيث أصبح ثمن الساعة للسقي تقدر ب 150 درهم. ولكن تم تواصلنا مع الجمعية لتخفيض الثمن ليصبح في متناول الفلاح الصغير. لتشجيعهم على الاستمرار خصوصا أن هذه الفئة عانت الأمرين. كما ان الملاحظ أن مجموعة من الفلاحين الصغار غيروا نشاطهم الى أنشطة أخرى. كذلك تربية الماشية التي تأثرت. ويعتبر الهدف من هذه الاتفاقية هو تشجيع الفلاح الصغير على ممارسة نشاطه الفلاحي وتدعيمه .

محمد احسان.....مستشار جماعي.

السيدات والسادة الحضور الكريم. فيما يتعلق بهذه النقطة والمتعلقة بمشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية تارغونت. خصوصا من أجل حفر البئر وتجهيزه ، فقد سبق أن تمت نفس العملية مع جمعية الساقية أخرى. وسبق لنا في هذا المجلس كما في عهد المجلس السابق أن نهنأ الى مسألة الحفاظ على الحزام الأخضر للمدينة. وكذلك الأضرار التي تتعرض لها اشجار الزيتون بمدينة تارودانت. فكما تعلمون فإن شجرة الزيتون تعتبر رمز وتدخل في هوية المدينة. ولا ننسى الوضعية المزرية التي يعيشها الفلاحون الصغار خصوصا بعد جفاف السواقي. وكذا الإتلاف التي تتعرض له السواقي وهذه المعطيات كاملة لا يسعنا إلى أن ندعم كل ما من شأنه أن يصلح هذا الوضع، إلى أنه يجب الإشارة الى مسألة وهي في ما يخص هذه الاتفاقية. حيث أننا توصلنا بالتقديم متاخرا، ووجدنا أن بعض الأهداف الموجودة في الوثيقة ليست هي الأهداف التي سمعنا في التدخل. هذا يعني أنه يجب توحيد أهداف الاتفاقية. وكذلك يجب أن يتم اقتراح مبلغ مساهمة الجماعة في حفر البئر وتجهيزه. ثانيا أقتراح بأنه يجب اضافة بند جديد ينص على أنه بإمكان الجماعة استغلال هذا البئر وذلك عند الحاجة خصوصا في المجال المتعلق بالسقي. ولا سيما أنه قد تم برمجه في نفس الاتفاقية والتي تم الاتفاق فيها مع جمعية أخرى وذلك لسقي المناطق الخضراء المتواجدة بالقرب من البئر. وشكرا.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية

في الحقيقة هناك تساؤلات كثيرة وكثيرة جدا. حول هذه النقطة وسيعاب علينا إذا تجاوزناها. بالنسبة لي ما لفت انتباهي في هذه الاتفاقية أنه من بين ما جاء في أهدافها هو المساهمة في أمن المدينة على اعتبار أن الموقع أصبح مرتعا لكل الهاربين من العدالة. ما هذا المنطق، هل هناك جمعية طبيعة عملها تدخل في إطار بيئي و انتاجي ويمكن القول اقتصادي وكذلك اجتماعي يستحضر فئة تمثل ابائنا واجدادنا وعائلتنا. وفي الأصل مدينة تارودانت مدينة فلاحية. وأعتقد بأن جميع المؤسسات وعلى جميع المستويات تعلم بأن المخطط الذي تعمل عليه جميع الجهات هو أن تعيد لتارودانت قيمتها الفلاحية. ونأتي ونتحدث عن الهاربين من العدالة كأنه لا يوجد أي معطى ولا دافع مقنع لكي نقول ان هذه الجمعية تستحق ان نعقد معها اتفاقية ، وبالتالي فأنا أعتقد لو كان حريا بنا أن نتحدث في هذه الاتفاقية أوعلى الأقل أننا نقوم ببعض التصحيح لما ورد فيها بناء على وضعية الفلاحين. ونحن نعلم من هورئيس الجمعية ولا داعي لذكر الاسماء. كما أن الاتفاقية لا ترتبط بتوجه الدولة في تخطيط وإدارة المياه وهو ما تعمل عليه الدولة بكل مكوناتها ومؤسساتها وآلياتها وهو في الحقيقة ما سيعود على المدينة والمنطقة بالنفع. وهو ايضا الهم الحقيقي للإدارات المعنية باستغلال الثروة المتمثلة في المياه. وكلنا يعرف ما تعانيه المنطقة والمدينة بشكل خاص من مشاكل فيما يتعلق بندرة المياه. وايضا مسألة الأشجار والتي لم يبق منها شيء فقد كان يحكى انه في مدينة تارودانت كان هناك أشجار الزيتون وأشجار الرمان وكان البرتقال الى اخره من الأشجار المثمرة. واستسمح بان اقول بان هذه مجرد عناوين لكي نمر للتصويت واعتقد بأن دور مجلس الموقر هو تحليل الأشياء بما يستوجب القانون وإعطاء آرائنا دائما فيما فيه مصلحة للمدينة والإشكاليات التي يعيشها الفلاحة في تارودانت. وشكرا.

الزهراء دني.....مستشارة جماعية.

فيما يخص النقطة المتعلقة باتفاقية الشراكة لحفر بئرين جماعة تارودانت وجمعية مستغلي المياه المخصصة للأغراض الزراعية تارغونت. سأشير الى نفس النقطة التي أشرت لها في مداخلتي الاولى و التي أطالب بها في مستهل أي نقطة وهي حبذا لو أنه تم تزويدنا ببطاقة تقنية حول الجمعية وأعضاء مكتبها وتقريرها المالي. وكذلك دورها والفئة المستهدفة. وسأشارك معكم بعض الأهداف المدرجة في نظامها الاساسي. وذلك بناء على المعلومات البسيطة التي أتوفر عليها، فهذه الجمعية تشرف على الساقية الموجودة بتارغونت. والتي تمتد من الجديدة الى الحدود مع هواره مروراً بحمر الكلالشة. حيث أن 90% من الفلاحين منخرطين في الجمعية يتواجدون بحمر الكلالشة. ورئيس الجمعية هو الحاج كبور الماسي وميزانية الجمعية السنوية تفوق المليار، وتحصل مواردها من قبل الفلاحة. حيث أنها تقوم ببيع المياه بالساعة والتي وصل ثمنه إلى 150 درهما للساعة ولحد الان تنمو الجمعية على حساب الفلاح

الروداني. كما أن أخربئرتم حفره من قبل الجمعية تم حفره في احمر الكلالشة بالقرب من الحدود مع تارودانت. والذين يستفيدون منه هم فلاحو احمر الكلالشة وليسوا تابعين لجماعة تارودانت. بالنسبة لي أنا مع حفر بئر في مدينة تارودانت وارجوان يتم برمجة مكان الحفر في الجديدة او بالقرب منها. وذلك على أساس أن يتم استغلاله من طرف فلاحو مدينة تارودانت. ولو أن القناة الرئيسية تصب في احمر الكلالشة. وإضافة إلى ما جاءت به الأخت سعاد بخصوص رداءة لغة الاتفاقية فهي لا تشرف مستوى مجلسنا كجماعة تارودانت. حيث نشير بأن جمعية مخصصة للأغراض الزراعية ستعمل على خلق الأمن ضد الهاربين من العدالة وهذه النقطة غير مفهومة وغير مشرفة. كما أنه جاء في احدى المداخلات وأطلب من المجلس الموقر أن يعمل على اعداد اتفاقيات في المستوى، وهذه الاتفاقية لا تتضمن معلومات كافية ولا يوجد بها مبلغ محدد. كما أن البئر التي سيتم حفرها هل ستكون تابعة لجماعة تارودانت ام لا؟ فرجاء نحن جماعة تارودانت ونمثل ساكنة مدينة تارودانت ولا نمثل سكان الجماعات المحايدة والتي تتبع أحزاب سياسية أخرى. وشكرا.

زينب الفياطي.....مستشارة جماعية

أريد الإشارة إلى ملاحظة تتعلق بصيغة الاتفاقية من ناحية التعابير ومضامينها بحيث أنني أجدها فضفاضة. فإذا أردنا العمل على حماية الحزام الأخضر فيجب أن تكون التزامات الجمعية واضحة. وليس فقط جذب ثقة الفلاحين المنخرطين بالجمعية، لكن يجب التطرق إلى أساليب مستعملة في كسب ثقة الفلاحين. خاصة أن الإشكاليات التي خلقتها جمعية تارغونت ليست جديدة فقد عاشها الفلاحون منذ سنوات قليلة. كما أن هناك إشكالات مع مسؤولين في الجمعية وكان سببا في تغيير مكتب الجمعية. هذه الاشكالات معروضة على المحاكم حسب ما يروج وانا لا أؤكددها. ولكن هناك إشكاليات مطروحة وفيها شكايات ولا يمكننا التغاضي عن الحقيقة. وبالتالي فعلينا أن نكون حاضرين في الاتفاقية ونلعب دورا كبيرا لضمان استفادة الفلاح الصغير وساكنة مدينة تارودانت.

وكما أشار السيد محمد فكلنا تقريبا أبناء الفلاحين ونحن في تحاور معهم منذ سنوات والإشكاليات كانت مطروحة. كذلك هناك العديد من المشاكل التي تطرحها الجمعيات المهتمة بالسقي مع الأسف. فمنهم من يسعى فقط للاغتناء على حساب الفلاح الصغير لمدينة تارودانت. وهذا إشكال مطروح ليس حاليا ولن نتطرق الى التفاصيل، وفي إطار حوار مع الفلاحين الصغار تم اقتراح بعض التوصيات على أساس أن نشتغل عليها كجماعة مع كافة الجمعيات المهتمة بالسقي. وليس جمعية واحدة فهناك جمعية لويسي نعرفها جميعا. كما أشار السيد عبد المنعم إلى اتفاقية اقتناء جرار. ولكن لم يبق اقتناء جرار هو المطلب الاساسي عند الجمعيات. بل حفر الآبار التي أصبحت تحتاج إلى عمق كبير. ونرجع لجمعية لويسي التي تقوم بسقي ألف هكتار من مدينة تارودانت وتمتلك ثلاثة آبار أو أربعة واحد منها قد جف من المياه. وهنا اسجل توصية أخرى هي ان نشتغل أيضا على اتفاقية مع جمعية لويسي. اعتبار أنه يستفيد منها المزارع الموجودة باولاد عرفة ومزارع الجديدة ومزارع تارغونت والعديد من المزارع الاخرى. والتي لها ارتباط بالحزام الأخضر. ونرجو تسجيل هذه التوصية وأن نشتغل عليها. وهناك ثمانية توصيات تم استنتاجها من خلال الحوار مع الفلاحين الصغار بالمدينة ومن ضمنها ضرورة توفير مياه السقي بانتظام للفلاحة. فلا يمكن أن نبرم اتفاقية وفي وقت لاحق لا يتم الاستفادة من طرف الفلاحين وهذه توصية أولى. كذلك الحفاظ على الحزام الأخضر يجب ان ير افقه الحفاظ على السواقي باعتبارها إرث تاريخي ايكولوجي. ونلاحظ الإشكاليات التي تعرضت لها السواقي على مستوى مدينة تارودانت بما فيها العقار. حيث انه يتم البناء عليها وإغلاق السواقي وحي بويفرنة مثال حي والتي عرفت اقتلاع الساقية بدون تدخل الجمعيات. وهذه الممارسات تسيء كذلك للبيئة وللحزام الاخضر لمدينة تارودانت. كما طرح الأخ إحسان إشكاليات الحفاظ على أشجار الزيتون وأريد إضافة توصية وهي متابعة الأشخاص الذين يقتلعون أشجار الزيتون بسبب انها ميتة او أنها أصيبت بالشيخوخة. وهناك مسألة إعادة الغرس بالمشاتل الصغيرة. فعلينا متابعة الالتزام الذي يوقعه الأفراد هل يلتزمون بالزراعة ام لا؟ ونطرح سؤالاً أين تذهب هذه المشاتل وهي تعطى مجاناً. سادسا التزام الجمعية والجمعيات الاخرى بالتعاون مع شركائها على تنقية الساقية المرتبطة بواد سوس خاصة جمعية تارغونت والساقية كذلك على مستوى سيدي بورجا . ايضا توصية حول إيجاد حل عاجل للنقطة السوداء والكارثة البيئية للصرف الصحي بحي بوتاريالت. الذي تفيض فيه

المياه العادمة على الأراضي الفلاحية. وهذا مطلب الفلاحين الصغار لمدينة تارودانت. كذلك على الجماعة والجمعيات بصفتهم شركاء بمراسلة وزارة أوقاف والتي لم تعد تسقي الزيتون الخاص بها لأسباب غير معروفة. وشكرا.

سعاد ابلعيد.....مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه الاتفاقية المتعلقة بحفر بئر وتجهيزه مع جمعية تارغونت. فكما نعلم جميعا هذه الجمعية لها تاريخ. وبالتالي للحفاظ على الحزام الأخضر بمدينة تارودانت، وكذلك المنطقة الفلاحية لمدينة تارودانت. علينا إعطاء الأولوية للفلاحي المدينة بالدرجة الاولى وذلك عن طريق اعطائهم الماء بثمان تفضيلي. ولا أناقش هنا من يسير الجمعية فلا يهمني ذلك فما يهمني هو كيف تسير الجمعية. وبالتالي لا نتطرق لهذا الباب لأننا لا نريد التدخل في الأشخاص الذين يسرون جمعية. وما نؤكد عليه هو تفعيل لجنة مشتركة بين الجماعة والجمعية من أجل حل جميع إشكاليات وتتبع عمل الجمعية وشكرا.

سعاد أريب.....مستشارة جماعية.

بالنسبة لي فنحن لا نتخذ موقفا ضد أحد. ولكننا لا نتحدث من فراغ. وبالتالي اتحدث في الموضوع وأشير إلى أن عندما تكون اتفاقية ما بين المجلس وبين الأغيار فلا بد أن تقنع المجلس أولا بما لا يدع مجالا للشك. لأن المشروع هو في مصلحة المدينة قبل كل طرف آخر. وبالتالي فهذه المسألة تستدعي أننا إذا كان هناك تغيير بالنسبة للأهداف نطالب بأن تحتوي هذه الوثيقة على أشياء من شأنها إعداد المزارع بصورة ملائمة لتستفيد من مياه الري. وكذلك اعتماد أساليب مقتصدة وتحقق الايجابية لفائدة الفلاحة الرومانية بشكل عام. وكذلك المحافظة على الشجر الاصيل بمدينة تارودانت. ومنها شجرة الزيتون ايضا علينا دمج الجمعيات في هذه الاتفاقية فهناك ثلاث جمعيات تعمل في نفس المجال. وكذلك السواقي التقليدية وحتى العصرية لا نستثنىها على انها تراث معماري تاريخي للمدينة. ويجب إصلاحها وتنميتها وربما ترميمه ايضا. كذلك أسلوب الزراعة. فهل هذه الشراكة ستأتي بالأساليب الجديدة في الزراعة وستستفيد منها المدينة. ايضا المسألة المتعلقة بخلق متنفس لفائدة ساكنة مدينة تارودانت فأنا استشهد بأية قرآنية كما سبق لزميلتي كنزة أن قالتها وهي أليس فينا رجل رشيد. فهل المتنزه له نفس الشروط مثل الفلاحة.

الزهراء دني.....مستشارة جماعية.

أود إضافة أنه من الضروري تواجد فصل يحث على إنشاء لجنة مشتركة، حيث أشارت أستاذة سعاد ابلعيد بأن اللجنة تقوم بالمتابعة وهذه الاتفاقية لا توجد فيها أي لجنة. أما بالنسبة للنقطة الثانية هو أنه في إطار البئر الذي سيتم حفره فيجب على الجماعة أن تقوم بتحديد مكان التنقيب لكي تضمن استفادة فلاحي المدينة. خاصة في منطقة الجديدة وحذا لو يتم برمجتها في الاتفاقية لكي يستفيد منه الفلاح والمدينة. وذلك إذا كان هدفنا هو تدعيم الفلاح المتواجد بمدينة تارودانت. وإذا كان هناك هدف آخر فلن يتم حفر البئر في المكان الذي حدثته جماعة. فإذا كان الفلاحون المقصودون بالتدعيم والاستفادة متواجدين في احمر الكلالشة فقد يتم حفر البئر في منطقة النوايل وهي اصلا قد تم إعدادها لبداية حفر البئر.. كما أشير كذلك الى ما جاء في مداخلة السيد الموظف لأنه كانت هناك اتفاقية مع جمعية لويسي وجمعية الحسن أولاد بنونة. السؤال الذي أطرحه أين هذه الاتفاقيات وهل تم انجازها وهذه الجمعية تستهدف أكثر من 50% من الفلاحين المتواجدين في مدينة تارودانت. فمثلا جمعية الحسن أولاد بنونة فهي على فراش الموت. لذلك فأين تدخلنا كجماعة. علينا التدخل لحياء هذه الجمعية والتي تستهدف فلاحين متواجدين بمدينة تارودانت وشكرا.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

إضافة صغيرة إلى ما أشارت إليه المستشارة سعاد أريب وهي ضرورة الاشتغال على تجميع الجمعيات في إطار الفيدرالية التي تهتم بالحزام الأخضر وحتى لا تذهب مجهوداتنا سدى علينا الاهتمام بالمشاريع الكبرى ذات الوقع الخاص بالمدينة، وشكرا.

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس.

بالنسبة للتعديلات التي تطرق إليها السادة والسيدات أعضاء المجلس تتمثل في إعطاء الأفضلية لمخرطي تارودانت، وتحديد لجنة مشتركة تتكون من تقنيين واختيار الموقع للبئر في المكان المناسب الذي سيجتمع فيه الفلاحون الصغار لمدينة تارودانت وكذلك الاستفادة من مياه السقي والمحافظة على السواقي وعدم إقلاعها.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية مستخدمي المياه المخصصة للأغراض الزراعية (تارغونت) للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة
الترابية لتارودانت وجمعية مستخدمي المياه المخصصة
للأغراض الزراعية (تارغونت).**

**مقرر المجلس
الجماعي
عدد 59 / 2023**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية مستخدمي المياه المخصصة للأغراض الزراعية (تارغونت)، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 24 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 24 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 24 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	الزهراء رحمون	زينب الخياطي
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	سعاد اريب	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	كنزة عزمي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	محمد جبيري	اسماء لقجدر
عائشة تاغموت	ابراهيم المدلاوي	عبد الجليل ايت الجران	الزهراء دنيبي
رشيد فنان	مينة فريسي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف

✓ عدد الأعضاء الراضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية مستخدمي المياه المخصصة للأغراض الزراعية (تارغونت) كما يلي:

اتفاقية شراكة لحفر بئر وتجهيزه

بين :

جماعة تارودانت

و

جمعية مستخدمي المياه

المخصصة للأغراض الزراعية

تارغوننت تارودانت

تمهيد

- ◆ بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- ◆ بناء على القانون الأساسي لجمعية مستخدمي المياه المخصصة للأغراض الزراعية تارغونت تارودانت
- ◆ بناء على طلب الجمعية
- ◆ وفي إطار عمل جميع المتدخلين و رغبتهم في المساهمة المادية و المعنوية لإعادة الاعتبار للحزام الأخضر و المنطقة الفلاحية على اعتبار أنها جزء من تاريخ مدينة تارودانت و كذلك الدور الذي تلعبه في المحافظة على الحزام الأخضر و غيره من المميزات.

اتفق الطرفان على التدبير والتعاون المشترك لحفر وتجهيز البئر موضوع الشراكة.

❖ البند الأول :

أهداف المشروع:

- المحافظة على الحزام الأخضر لمدينة تارودانت والمنطقة الفلاحية لتارودانت
- خلق مورد مالي للملاكي ومستغلي الأراضي الفلاحية بالمنطقة
- خلق متنفس ومتنزه لسكان مدينة تارودانت.
- كسب ثقة الفلاحين المنخرطين بالجمعية

❖ البند الثاني: تدبير الاتفاقية

يعمل الطرفان بنهج تكاملي على ضمان حسن استغلال المرفق وهي بمثابة لجنة مشتركة تعمل بمثابة مجلس استشاري تتكون من ممثلين عن كل طرف من الطرفين المتعاقدين:

❖ البند الثالث : التزامات الطرفين

- جماعة تارودانت
- جمعية مستخدمي المياه المخصصة للأغراض الزراعية تارغونت تارودانتوحرص الطرفين في هذه الاتفاقية على اتخاذ كل التدابير الرامية إلى تحسين عمل المشروع والرفع من مردوديته.

❖ البند الرابع: مساهمة الطرفين

الجمعية:

- الاشراف على انجاز المشروع.
- إعداد و تهيئة البنية التحتية داخل نفوذها الترابي (السواقي العصرية و التقليدية)
- توفير المياه الخاصة بالأغراض الزراعية للفلاحين بانتظام.
- جماعة تارودانت:

المساهمة في أشغال حفر بئر وتجهيزه.

❖ البند الخامس: تغيير بنود هذه الاتفاقية

كل تغيير لبنود هذه الاتفاقية يتم بواسطة ملحق يصادق عليه الطرفين الموقعين للاتفاقية.

حرر بتارودانت بتاريخ:

التوقيعات

رئيس جمعية مستخدمي المياه المخصصة للأغراض الزراعية تارغونت تارودانت	رئيس جماعة تارودانت
--	---------------------

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

رئيس المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النقطة الثالثة عشرة:

الدراسة والمصادقة على فسخ اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الناصر للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية بحي البورة.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحي البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الناصر للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية بحي البورة وفي نفس الاطار احال الكلمة على السيدة فتيحة موفق النائبة الخامسة للرئيس ورئيسة اللجنة الكلفة بالشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية لتقديم العرض حول الموضوع.

فتيحة موافق النائبة الخامسة للرئيس .

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف في 20 رمضان 1436 هـ، 7 يوليوز 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113/14 المتعلق بالجماعة وبناء على الشكايات التي توصلت بها الجماعة من طرف المستفيدين من النقل المدرسي مما خلق ارتباكا في تنفيذ مهام وأهداف الاتفاقية وتسيير حافلات النقل المدرسي بحي البورة بين جماعة تارودانت وجمعية الناصر للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية المصادق عليها من طرف مجلس الجماعة في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2019 خلال الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 7 أكتوبر 2019 ونظرا لعدم تفاعل الجمعية مع شكاية المستفيدين، لجأت الجماعة إلى مراسلة الجمعية بناء على البند العاشر من الاتفاقية أعلاه بوقف العمل بتفعيل مضامين الاتفاقية وعليه فإن الجماعة قامت بتفعيل البند العاشر قصد فسخها وشكرا.

عبد المنعم المناني رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية

كما أشارت إلى ذلك السيدة نائبة الرئيس أن الجماعة جاءت بهذا الإجراء بعد تسجيل مجموعة الخروقات والشكايات التي توصلت بها الجماعة وكذلك بعد عدم تفعيل مجموعة من التوصيات التي كانت محل المحاضر والاجتماعات بحضور السلطة المحلية التي واكبناها خلال هذه السنة خصوصا في السنتين الأخيرتين مما خلق مجموعة من الإشكالات في إطار تدبير حافلات النقل المدرسي وبالتالي فإن الجماعة وطبقا للبند العاشر، لجأت إلى توقيف هذه الاتفاقية وتصحيح الوضع، شكرا سيدي الرئيس.

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس .

شكرا السيد عبد المنعم، إذن هذه النقطة تتعلق بفسخ الاتفاقية مع جمعية الناصر للأعمال الاجتماعية والثقافية حول تدبير مشروع النقل المدرسي، بناء على مجموعة من الشكايات واللقاءات التي تمت على مستوى جماعة تارودانت لحل هذا الاشكال مع جمعية الناصر لكونها لم تستجب لمجموعة شكايات ساكنة البورة حول ارتفاع ثمن الواجب الشهري من أجل التنقل المدرسي الذي وصل إلى 170 درهم، علما أن جمعية أخرى في نفس الحي حددت الثمن في 120 درهم، قمنا بعدة اللقاءات مع السلطات المحلية لكن بدون جدوى وحاولنا كذلك التواصل مع الرئيس لكنه لم يستجب، لهذه الاسباب قمنا بفسخ الاتفاقية ولقد أرسلنا إشعارا بناء على البند العاشر وتم إدراجها في هذه الدورة، هدفنا هو مصلحة التلاميذ ولا نريد الوقوع في العرقلة التي عرفها النقل المدرسي خلال السنة الماضية لأنها أثرت على التمدد خصوصا بالنسبة للفتيات، وهذا الاشكال نتج عنه مجموعة من الغيابات على مستوى المؤسسات التعليمية، كذلك سبب في خلق مجموعة من التشنجات على مستوى الحي، ولهذا قررنا الفسخ مع جمعية الناصر والبحث على جمعية أخرى بديلة في نفس الحي بشرط أن تدبر جيدا هذا القطاع، وإلا سيتم الفسخ معها كذلك، وتفاديا لهذه الاشكالات بين الجمعيات والدواوير، رفعنا توصية للمجلس الإقليمي على أساس أن يخصص وكالة مستقلة لتسيير النقل المدرسي، لان ما يهمنا هو مصلحة التلميذ فقط، أن يصل إلى مؤسسته الدراسية في الوقت وبثمن مناسب وليس لدينا هاجس سياسي ولا انتخابي ولا شخصي. لا يعقل

أن تحدد الجمعية الثمن في 170 درهم، لأنه سيثقل كاهل الأسروكل واحدة لها ولدين أو بنتين، وقد أحضروا الوصل للواجب الشهري كدليل على ذلك. وأنتم تعرفون وضعية النسيج بالبورة، لذلك اتخذنا قرار الفسخ.

مولاي هشام أشرف مستشار جماعي.

شكرا السيد النائب الأول، تحية مجددا، إذن بالنسبة لهذه النقطة، لذي تساؤلين، الأول يتعلق بمنطقة البورة، هل هي تابعة لمدينة تارودانت؟ لأنني ألاحظ أنها مهمشة وفي حالة يرثى لها، تانيا ومع احترام تدخل السيدين المستشارين اللذان شرحوا لنا سبب فسخ الاتفاقية مع جمعية النصر، إذن قبل المرور للتصويت يجب أن نشرح للمستشارين والمستشارات أسباب فسخ الاتفاقية، هل لم تلتزم الجمعية بأحد بنود الاتفاقية مع الجماعة؟ فلدينا معطيات مغايرة لما شرح لنا السيدين المستشارين، إذن نطلب تأجيل هذه النقطة حتى نتوصل بالمعطيات الكافية، فالحل لا يكمن في تغيير الجمعيات بل الوصول الى حلول ناجعة، إذن نريد تفسيراً مدققاً وشكراً.

زينب الخياطي مستشارة جماعية.

شكرا السيد رئيس الجلسة، إذن كما جاء على لسان السيد المستشار مولاي هشام أشرف، شخصيا غير مقتنعة بالمبررات، لأن هناك مراسلات من ساكنة البورة تفند هذه الادعاءات، كذلك هناك إشارات توصلنا بها هذا الصباح من السكان الذين يروج عنهم أنهم قدموا شكايات، يشهدون بأنهم يتبرؤون من ذلك، ولقد توصلنا بمجموعة من الشهادات يوم 2023/10/12 تفند ما يروج، بالتالي كجماعة يجب أن نتأكد من الأسباب الحقيقية لننأى بأنفسنا على الدخول في صراعات بين جمعيتين أو بين شخصين أو حتى بين تيارين، لأننا لا يمكن أن نجزم في ظل هذه المعطيات التي لدينا بأنه ليس هناك أسباب سياسية لا يمكن معرفتها إلا بوجود معطيات كاملة، بالتالي فالساكنة تشهد أنها لم تقدم أي شكاية، اثني عشر فردا نفوا أنهم قدموا شكايات ضد الجمعية وبالتالي نلتزم إرجاء هذه النقطة للتأكد من فعالية هذه الأشياء التي تعتبر مبررا لفسخ العلاقة مع جمعية النصر وعقدها مع جمعية أخرى مع العلم أننا لسنا ضد أي جمعية ونحن كجماعة مستشارين ومستشارات يجب أن ننأوا بأنفسنا على الدخول في صراعات ثنائية، فما يهمنا هو مصلحة التلاميذ والتلميذات ولكن بشيء من التعقل والحكمة، سواء من جهة الجماعة أو من السلطات المحلية التي ستفصل في هذه المسألة وشكراً.

كنزة عزمي مستشارة جماعية.

السلام عليكم مجددا، على إثر ما قيل بصدد هذه الاتفاقية مع الجمعية، فإذا كنت أتذكر، فهي نفس الجمعية التي أدلينا بخصوصها بملاحظات لما اقترحت نقطة داخل دورة من دورات المجلس وقد قمنا باقتراح فسخ العقدة مع الجمعية والإصرار على عقد الاتفاقية مع جمعية جديدة، وبالتالي أشير إلى مسألة مهمة تطرق إليها السادة المستشارون وهي الارتجالية والعشوائية لأننا يجب استخدام العقل والقانون، فمن المفروض القيام بالدراسات اللازمة قبل الامضاء والموافقة، فالعقد شريعة المتعاقدين، تفاديا لمثل هذه المشاكل، خصوصا فيما يتعلق بميدان التعليم وكما أشار إليه السادة المستشارون أن ساكنة البورة تعيش وضعية مزرية، إذن يجب أن لا نضغط عليهم حتى في شؤونهم اليومية، علما بأهمية النقل المدرسي بالنسبة للأسر وأبنائهم.

محمد إحسان مستشار جماعي.

فيما يخص نقطة فسخ الاتفاقية المتعلقة بالنقل المدرسي بحي البورة، فهناك بند يتضمن لجنة، لا أعلم إن كانت في الاتفاقية السابقة ومن المفروض تكوين لجنة مشتركة تتكلف بإنجاز تقرير دوري حول تدبير وسير الحافلة، فهذه الجمعية ستجتمع وتعمل مساعي حميدة عند أي نزاع أو سوء فهم من أجل الصلح، حتى يتم استنفاد جميع مبادرات الصلح عند ذلك نلجأ للفسخ، ويكون مبررا، لأنه يصعب ضبط الواقع، هناك أمور غامضة لا يمكن تصديقها أو تكذيبها في غياب حجة ذات مصداقية، فما يهمنا في الدرجة الأولى

هو متابعة التلاميذ لدراساتهم وليس الدخول في صراعات مع الجمعيات لا داخليا ولا مع أطراف خارجية، فمن الصعب أن تعطينا توضيحات إذا طلبناها منكم، لأن كل واحد يدلي برأيه، كما يروج كذلك أن هذه الجمعية مظلومة وهناك أسباب ومبررات أخرى. إذن نطالب بالتأجيل وتكوين لجنة مختلطة يمكن اختيارها من بعض الأعضاء وننجز تقريراً على ضوءه نقرر ماذا سنفعل، لكن في غياب هذه المعطيات ذات مصداقية فمن الصعب أن نحسم الأمور. إذن أقترح حلول وسطى وعملية لتجاوز هذه المشاكل التي تقع فيها باستمرار، شكراً.

الزهراء دني مستشارة جماعية.

شكراً، تحية مجدداً الحضور، فيما يخص هذه النقطة موضوع النقاش، ألا وهي فسخ الاتفاقية المبرمة بين جماعة تارودانت وجمعية النصر للأعمال الاجتماعية من أجل تذيير مرفق النقل المدرسي، سأذكر بأن هذه النقطة سبق وأدرجت خلال إحدى دورات المجلس في بداية ولايته وعرضت الآن نفس الأسباب في الفترة السابقة، يعني أن هذه الجمعية تعاني من مشاكل داخل الحي مع المستفيدين من النقل، ومن مشكل لا أخلاقي، كذلك مجموعة من الأمور التي ذكرت في هذه النقطة خلال تلك الدورة، تدخلنا مع مجموعة من المستشارين لوقف هذا الفسخ وإعطاء وقت مناسب للمجلس للبحث في هذه التداعيات والمبررات التي عرضت على المجلس فيما يخص هذه الاتفاقية، وبعد سنتين نرجع لمناقشة نفس الجمعية التي نصر على عقد الاتفاقية معها، سأعطي بعض المعلومات وهو أن جمعية الغزالة منبثقة عن جمعية النصر بعد إشكال داخلي بالجمعية التي تدبر عدداً من المرافق بالبويرة وتسير قطاع النقل المدرسي كذلك. مع العلم أنني أذكر ما أشارت إليه السيدة المستشارة والسيد المستشار، فيما يخص تفنيذ الساكنة لهذه الادعاءات المذكورة بالمجلس. وقد تواصلت مع ساكنة الحي التي نفت وفندت كل ذلك، فقط ذكرت بعض الخلافات الشخصيين بين أعضاء الجمعية وكان من المفروض أن يتدخل المجلس كطرف مصلح لهذه الوضعية لأننا نمثل الساكنة ككل، وسأذكركم بنفس المشكل وقع في الولاية السابقة بين جمعيتين داخل حي أولاد الغزال، أيت قاسم وتدخل المجلس لصالح جمعية على حساب الأخرى في حين كان المشكل شخصياً، وتم الإصلاح نسبياً بينهما لفك المشكل داخل الحي، ماعداً إذا كان المجلس يتوفر على معلومات أخرى، فبناءً على المعطيات الموجودة لدينا وما توصلت إليه من الساكنة، لا يجب تفضيل جمعية على أخرى، بل يجب العمل على أساس الإصلاح بين الجمعيتين داخل الحي ونحن نعلم الوضع داخل الأحياء الشبه قروية مقارنة بالأحياء الحضرية بالتالي لا نريد أن تتفاقم المشاكل داخل الحي وتصل إلى مرحلة لا تحمد عقبائها وهدفنا كمجلس هو خدمة الساكنة بمرفق يليق بها وشكراً.

شكيب أريج مستشار جماعي.

تحية مجددة، في الحقيقة هذا ملف شائك وكنت أفضل ألا أتدخل فيه، ولكن أمام توارد مجموعة من المعطيات، البعض يكذبها والبعض يصادق عليها، أنا سأطلق من معطيات أعينها يوماً بعد يوم، بحكم تواجدي في مؤسسة تستقبل هذه الحافلات وبالتالي لن أشهد إلا شهادة الحق، فمن يقول أنه ليس هناك أي مشكل وأن التدبير ناجح فعليه أن يأتي يومياً ويحضر وقت السادسة وينظر ماذا يقع، مشكل آخر في الحافلات التي تحمل أزيد من طاقتها، إذ أنه لا توجد لائحة واضحة، محسومة نهائية للحاضرين وأتحدى أي أحد، نتساءل الآن عن المسؤولية القانونية وعن أرواح الصغار القاصرين الذين يمتطون الحافلة يومياً، لا قدر الله وقعت حادثة سير، إذن ما موقفنا نحن كشهود للتاريخ؟ كفافاً من هذه الصراعات أنا أتكلم على أمن هؤلاء الأطفال، دون التحدث عن الهدر المدرسي. ويمكن أن أعطيكم الإحصائيات المتعلقة بالتأخيرات بسبب مشكل تسيير الحافلات، يجب أن نعترف وبجراحة بالمشكل ثم نبحت عن الحلول المناسبة وهل تعلمون أن المؤسسات المستقبلية لا تتوفر على لائحة، لأن المدير طرح في مجلس التدبير أنه يجهل كل ما يتعلق بحافلة نقل تلاميذ مؤسسته وأتحدى أنه توجد أي مراسلة بين هذه الجمعيات وبين المؤسسات المستقبلية رغم أنهم يطالبون بالحلول، هذا من جهة، إذن المشكل مطروح وبحدة على مستوى البويرة، بغض النظر عن أيت قاسم وغيرها من المناطق، وهذا ما يجعلني أتساءل

لماذا يكمن المشكل فقط في هذه المؤسسة بعكس المؤسسات الأخرى اللواتي يشتغلن بشكل عادي. إذن أنا أتفق مع استحضار الإشكالات والأضرار، تكلمت عن الهدر المدرسي، فهناك حالات اجتماعية تستحق المجانية وهناك المحسوبية والزيونية وعدم وضوح الثمن، فلا توجد مراقبة لعدد الراكبين للحافلة وليست هنالك لائحة محددة، إذن يجب استحضار الإشكالات وليس الخلافات بين الجمعيات والمجتمع المدني. بالنسبة للفسخ في النقطة الثانية عشر وأعتقد أنها جاءت متأخرة في المجلس، أما النقطة الثالثة عشر فهي تكوين جمعية أخرى فأنا لا أجد البديل حالياً ولا أزي أحدًا فإذا أردنا حل المشكل بشكل جذري يجب المصادقة بالفسخ على النقطة الأولى وبالتأجيل في النقطة الثانية

سعاد ابلعيد مستشارة جماعية.

شكرا سيدي الرئيس، تحية مجددا، صراحة ما أريد قوله أشار إليه السيد المستشار، لأنني كنت مع الأشخاص الذين عاينوا وتابعوا مشكل البورة، وقد حضرت الاجتماع الذي عقدته الجماعة مع هاته الجمعيتين، لكن بدون التوصل للحل المناسب، ولو واحد تكلم عن مصلحة التلميذ، لم يتطرقوا إلى أن هذا المشكل يعيق الدراسة وبأن التلاميذ يتأخرون عن مؤسساتهم فلقد أصبح النقل المدرسي يساهم في الهدر المدرسي بدل محاربته وبالتالي نحتاج لحل جذري لمشكل النقل المدرسي وليس لحلول ترقيعية، من المؤسف أن نجد حافلات مكدسة بالتلاميذ، لأن هذا لا يحفظ كرامتهم ولا يوجد تأمين لهم، ولحد الساعة لم نتوصل بلوائح الأشخاص المستفيدين وهذا ما يبين لنا انعدام الشفافية والوضوح. أين هي لائحة المستفيدين من النقل المدرسي والثمن المرخص؟ فالجماعة لا تتوصل بشيء وهناك مراسلات للجمعيات لكن بدون إجابة، كل هذه المشاكل كانت من بين أسباب الفسخ مع هذه الجمعية، وأشير أنها لا تخصني ولا أتكلم عن الجمعية. فما يهمني هو مصلحة تلاميذ وبالتالي تركنا موضوعا مهما وهو مصلحة التلميذ وبدأنا نتحدث عن الجمعيات وشكرا.

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس.

هذا النقاش جيد، لأن به نعرف مجرى الأمور، إذا أردنا التحدث عن البورة وإذا تحدثت كشخص أمهرسي محمد، فأنا أعرف البورة جيدا لأنني اشتغلت فيها لمدة سبعة سنوات وأعرفها جيدا بما فيها جمعية النضرو جمعية الرحمة، جمعية الغزال، أكويدير. أنا أضبطهم جيدا. هناك اتهامات حول الشخصنة، جمعية النضرو كانت تشتغل جيدا في النقل المدرسي ولكن لأسباب داخلية لا أعرفها ولدي معطيات لا تخصنا في المجلس تغيرت الأمور. بالنسبة لجمعية الغزال لم نتلق أي شكايات بخصوصهم. لا توجد مشاكل. لديهم لائحة واضحة، ثمن مناسب، الوقت مضبوط عكس النضرو التي لديهم صراعات فيما بينهم وقد لاحظ المجلس وجود تلاعبات في الثمن ولدينا أدلة، لم نتوصل بلائحة التلاميذ لحد الآن منذ سنة 2021، وتداولنا سابقا هذه النقطة، ومنحنا لهم مهلة سنتين لكي يجدوا حلا لصراعاتهم الداخلية وقد شاركت في لقاء خاص بين رؤساء الجمعيتين لفض النزاع بينهما بحضور أعيان معروفة من البورة وحضر واحد منهم في الاجتماع، أما الآخر تغيب وهذا الأخير هو الذي خلق مشاكل فطلبنا منه أن يحل خلافاته مع الرئيس السابق وتابعنا معهم مسطرة مضبوطة، لأن ما يرخص به التأمين هو 28 تلميذ والحد الأعلى هو 34 تلميذ لكن مع الأسف نجد الحافلة تحمل 70 و 80 تلميذ ودائما تكون ممتلئة ولقد تدخلت مرارا عند توقيفهم لدى الشرطة وتوسلتهم عدة مرات بلائحة التلاميذ المستفيدين لكن بدون جدوى، فهذه الحافلة تخص فقط تلاميذ المؤسسة وليس أعضاء الجمعية والنقل السري أو المزدوج. وأكبر خطأ ارتكبه هو تسببه في عطب للحافلة بوضعه لمواد نحاسية داخل محرك الحافلة ولدي الخبرة تؤكد ذلك، مما تسبب في إتلافها واضطررنا ل جلب حافلة أخرى من الجماعة. فكل هذه المعطيات موثوق منها، ثالثا لا يحترم النظام الداخلي للحافلة، ونصحتهم أن يطلب من التلاميذ احترام السائق لأنني توصلت بشكايتين أولهما أن تلميذا استعمل السلاح الأبيض وطلبت مني والدته التدخل لدى السائق والثانية تخص تلميذة شتمت السائق وطلبت من الرئيس بحكم أنه من أبناء المنطقة أن يتدخل ويصلح الصراعات داخل الحافلة لكن بدون فائدة، ولكن أمام عناده

لم يبق لنا إلا الفسخ وإلا فغالبية التلاميذ لن يلتحقوا بمؤسساتهم. وما يهمنا هو تدير النقل المدرسي أما الصراعات الداخلية فهي تخصهم لوحدهم، وما يهمني كذلك هو استلام الجمعية المدبرة للائحة التلاميذ والتمن أن يكون مناسباً وسنقوم بتكوين لجنة مشتركة مع المبادرة والسلطة المحلية والجمعية لنفرض ثمناً مناسباً ونحدد المسافة وذلك لضبط الأمور والحد من التلاعبات لأن هذه مسؤولية المجلس، ما يشغلنا هو عدم التحاق التلاميذ بمؤسساتهم لأنه بمجرد غياب تلميذ من التلاميذ نتلقى اتصالات من طرف الآباء ويوجد إشارات كثيرة تبين المشاكل المطروحة لكننا في غنى عن تلك الصراعات، فلدينا معطيات كثيرة بخصوص الآباء، الميدان، السائق، الحافلة والسلطة التي تعتبر محايدة. وبالتالي يجب التدخل بسرعة قبل أن تصل الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، النصر لم تعد مؤهلة للتدبير الجيد، سنفسخ معها ونتفق مع ج الغزال مكانها وإذا لم تلتزم هي كذلك سوف نوقفها وبدون إشكال، نحن نتحدث هنا بكل موضوعية ولا وجود للشخصنة، حالياً الغزال تشتغل ولديها حافلات غير مكتظة وتضبط عملها لكن بمجرد أن نتوصل بشكايات ثابتة ضدها سوف نلغي معها كذلك. إذن من مع الفسخ؟

سعاد أريب مستشارة جماعية.

المعروف أن النقل المدرسي هو خدمة تقدم لتقريب المتعلمين من المؤسسات التعليمية وهذا بطبيعة الحال لمحاربة الهدر المدرسي خاصة التلاميذ الذين تفصلهم مسافات عن المؤسسات التعليمية التي ينتمون إليها، أريد أن أشير إلى قضية وهي للمجلس أن يختار محله من الإعراب وهذا المحل إما أن نتقمص دور الحكم أو دور القاضي، فما الذي يضمن إذا فسخنا مع جمعية، أن الأخرى ستعطينا الخدمة كما يجب أن تكون؟ هذا سؤال ولا يجب أن ننسى بأن هناك تقرير سنوي بطبيعة الحال للمجلس الأعلى للحسابات في شقه المتعلق بقطاع التربية الوطنية يشير إلى أن مشكل الاختلالات بالنسبة للنقل المدرسي في جميع أقطار المغرب، يكون عاماً، فليس لدينا عمل متكامل، إذن لا يمكن أن نقول بأن هذه الجمعية أحسن من غيرها في مجال النقل المدرسي لأن المسألة تتم باليات، وموارد بشرية معينة وبمساطر تتضمن التأمين، التصريح لدى الشرطة، وكذلك الفحص مرتين في السنة، علماً بأن ما يتعلق بالنقل المدرسي فيما يخص الجماعات يتسم بنوع من المرونة أو الليونة في التعامل وأتحدث من منطلق أنني أعرف جيداً هذا الملف وبالتالي أقول أنه من باب الإنصاف أن يحضر معنا ممثل الجمعية، أن تتوفر على تقارير من طرف لجنة السلامة الطرقية ومن طرف اللجنة الطبية تثبت استعمال السلاح الأبيض وخاصة تقرير من طرف قطاع التربية الوطنية لأنه هو أول وأخراً يهيم الأمر بالنسبة للتلاميذ المتعلمين، لأن في نهاية الأمر هذا النقل المدرسي أو هذه الخدمة تقدم لمحاربة الهدر المدرسي وهذا قانون صادق عليه الوزارة منذ 2018 أو 2019 فبالنظر إلى أقول بأنه كان بودنا أن تكون هناك دفعات، وحتى إذا أردنا التدخل في هاتين النقطتين اللتان ترتبطان إحداهما بالأخرى، أنه من المنطق في هذه الحالة، كان الواجب يفترض أن تتم توجيهات لهذه الجمعية في حد ذاتها، فعندما يرتكب شخص سواء موظف أو مؤسسة تقف لجن على هذه الأشياء ونوجه توجيهات بهدف تصحيح الوضع، ونعطي أجلاً محددة، فإذا لم يتم بطبيعة الحال نتخذ الإجراءات التي من شأنها أن ننزل بكل قوتنا على الشخص أو الجهة التي لم تقم بالواجب الذي تقلدته منذ البداية، وأشير إلى أننا كشفنا تعهدات هذه الجمعية وناقشناها وبجدة، لكن كان سيد الموقف هو التشبث بهذه الجمعية والآن نرى النتيجة وشكراً.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على فسخ اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحي البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية النصر للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية بحي البورة للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

**الدراسة والمصادقة على فسخ اتفاقية شراكة لتدبير
النقل المدرسي بحي البورة بين الجماعة الترابية
لتارودانت وجمعية الناصر للأعمال الاجتماعية والثقافية
والرياضية بحي البورة.**

**مقرر المجلس
الجماعي
عدد 60 / 2023**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على فسخ اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحي البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الناصر للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية بحي البورة، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 25 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 25 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 17 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	حامد جودي
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	مينة فريسي	
فاتحة موافق	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	
عائشة تاغموت	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران	

✓ عدد الأعضاء الراضين.....: لا أحد.

عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت:ثمانية (08) أعضاء وهم السادة: سعاد اريب، محمد

جبري، محمد احسان، زينب الخياطي، فضمة ازوران، كنزة عزمي، الزهراء دنبي، مولاي هشام أشرف

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على فسخ اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحي البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الناصر للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية بحي البورة.

توقيع كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النقطة الرابعة عشرة:

الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحي البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الغزال للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية ومحو الأمية بحى البورة.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحى البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الغزال للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية ومحو الأمية بحى البورة. وبما ان الامر يتعلق بنفس الإشكالات اكد انه سيتم ابرام عقد اتفاقية مع جمعية أخرى بنفس الشروط و اقترح إضافة ألا وهي تكوين لجنة مشتركة تقوم بتحديد الثمن للاستفادة من النقل وتتكون من: الجماعة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، السلطات المحلية والجمعية عليها الإدلاء بالحساب الدقيق للمسافة التي تستعملها الحافلة والتعرف على الثمن المحدد للانخراط من اجل الاستفادة من النقل المدرسي من طرف اللجنة، كما يحق لها الاطلاع كذلك على اللوائح قبل الصعود للحافلة، كما اشار ان الجماعة ستقوم بتوصية لوزارة التربية الوطنية حول انسجام استعمالات الزمن من اجل حل إشكال النقل المدرسي خصوصا ان حى البورة يضم مجموعة من المؤسسات التعليمية المتفرقة ،ولهذا يستوجب الأمر عقد لقاء مع وزارة التربية الوطنية، من اجل ضبط استعمالات الزمان من اجل تلائم توقيت التلاميذ لمختلف مستويات المؤسسات التعليمية بالبورة.

محمد إحسان مستشار جماعي.

نلاحظ أن الاشكالات دائما يكون مصدرها من الاتفاقية ولهذا وجب علينا ضبطها جيدا في إضافة البنود المناسبة والملائمة. اقترح على اللجنة المشتركة إضافة أشخاص ومهام جديدة تصب في نفس هذه الاشكالات التي نتخبط فيها، كما أذكر أن هذا النموذج الذي بين أيدينا نلاحظ ان في البند الثاني عشر (12) يتضمن جمعية الوثام وعليه فإن هذا يعتبر نموذج فقط علينا تصحيح الوثيقة ونضيف عليها التعديلات قبل أن تصبح وثيقة رسمية ونهائية وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحى البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الغزال للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية ومحو الأمية بحى البورة للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

**مقرر المجلس
الجماعي**
عدد 61 / 2023

**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي
بحي البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الغزال للأعمال
الاجتماعية والثقافية والرياضية ومحو الأمية بحى البورة**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحى البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الغزال للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية ومحو الأمية بحى البورة، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 20 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 20 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 12 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	اسماء لقجدر
فاتحة موافق	رشيد وحيد	مينة فريسي	حامد جودي

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: ثمانية (08) أعضاء وهم السادة:

سعاد اريب، محمد جبيري، محمد احسان، زينب الخياطي، فضمة ازوران، كنزة عزمي، الزهراء دني، مولاي هشام أشرف.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة لتدبير النقل المدرسي بحى البورة بين الجماعة الترابية لتارودانت وجمعية الغزال للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية ومحو الأمية بحى البورة كما يلي:

اتفاقية شراكة

من أجل تدبير وتسيير حافلة النقل المدرسي

بحي البورة

بين:

- جماعة تارودانت ممثلة في شخص رئيسها، من جهة

و

- جمعية الغزال للاجتماعية والثقافية والرياضية البورة تارودانت
ممثلة في شخص رئيسها، من جهة ثانية

تمهيد:

- ✓ تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 18 ماي 2005 الذي حدد أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ وتطبيقًا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ واعتبارًا لكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تجسد الرغبة في محاربة الفقر، الإقصاء والتهميش الاجتماعي، وترسيخ دينامية لفائدة تنمية بشرية مستدامة؛
- ✓ وانطلاقًا من مبادئ الشراكة، التعاقدية، المسؤولية والشفافية التي تقوم عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ بناءً على الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.
- ✓ بناءً على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- ✓ بناءً على الظهير رقم 1-58-376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) المتعلق بحق تأسيس الجمعيات كما تم تعديله وتتميمه بالقوانين رقم 75.00 ورقم 36.04 ورقم 07.09.
- ✓ وبناءً على المرسوم رقم 2-05-1016 الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 19 يوليوز 2005 المتعلق بإحداث الحساب المرصد لأمر خصوصية رقم 310406 المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"؛
- ✓ وبناءً على المرسوم رقم 2-05-1017 الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 19 يوليوز 2005 المتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المدرجة في إطار الحساب الخصوصي لـ "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"؛
- ✓ وبناءً على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية والخصوصية والمتعلق بإحداث الحساب الخصوصي بميزانيات الجماعات المحلية المسمى "صندوق دعم المبادرة المحلية للتنمية البشرية"
- ✓ وبناءً على مداورات المجلس البلدي لتارودانت في دورة ماي 2016 بشأن المصادقة على اتفاقيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- ✓ وبناءً على مداورات المجلس الجماعي لتارودانت في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 المنعقدة خلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2023 بشأن المصادقة على نص هذه الاتفاقية،

تم الاتفاق على ما يلي:

✱ البند الأول:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد شروط تسيير وحافلة النقل المدرسي بحي البورة.

✱ البند الثاني: مكونات المشروع

تسيير وحافلة النقل المدرسي.

✱ البند الثالث: مهام وأهداف حافلة النقل المدرسي

حافلة النقل المدرسي، تهدف بشكل عام إلى ما يلي:

❖ نقل التلاميذ والطلبة من الحي إلى المؤسسات التعليمية.

❖ تقديم الخدمات الاجتماعية لتلاميذ وطلبة الحي.

❖ المساهمة في تقليص نسبة الهدر المدرسي.

❖ **البند الرابع: معايير الاستحقاق**

يتم تصنيف وترتيب التلاميذ والطلبة الذين قاموا بأداء واجب النقل المدرسي المحدد من طرف الجمعية حسب الأولوية بناء على المعايير التالية:

❖ تعطى الأسبقية للإنات في الاستفادة من النقل المدرسي.

❖ الحالة الاجتماعية للأسرة.

❖ البعد من المؤسسة.

❖ عدد الإخوة المتدربين.

❖ المعدل المحصل عليه خلال السنة الماضية.

❖ **البند الخامس: تدبير الشراكة**

يعمل الطرفان، على ضمان حسن قيام هذه الحافلة بوظائفها التربوية والاجتماعية المشار إليها في البند الثالث أعلاه ولهذه الغاية تحدث بموجب هذه الاتفاقية لجنة مشتركة تعمل بمثابة مجلس إداري لتدبير الحافلة، تتكون من ممثلين اثنين عن كل طرف من الطرفين.

ويحرص الطرفان، في إطار هذه الشراكة على اتخاذ كل التدابير الرامية إلى تحسين عمل الحافلة لتحقيق هدفها الذي يدخل في إطار التقليل من نسبة الهدر المدرسي.

❖ **البند السادس: التزامات جماعة تارودانت**

❖ وضع تسيير الحافلة رهن إشارة جمعية الغزال للاجتماعية والثقافية والرياضية البورة تارودانت.

❖ المساهمة في الصيانة التقنية للحافلة.

❖ تخصيص سائق للحافلة يعمل على تحقيق الأهداف المشار إليها في البند الثالث أعلاه.

❖ تحمل نفقات التأمين للحافلة.

❖ توفير موقف خاص بالحافلة بأحد المرافق التابعة للجماعة.

❖ **البند السابع: التزامات جمعية الغزال للاجتماعية والثقافية والرياضية البورة تارودانت.**

تلتزم الجمعية بما يلي:

❖ الإشراف على تسيير الحافلة والعمل على تحقيق الأهداف المشار إليها في البند الثالث أعلاه،

❖ استخلاص المساهمة الشهرية المالية من المستفيدين من النقل المدرسي.

❖ تمكين جميع التلاميذ والطلبة المستوفين لمعايير الاستحقاق من الاستفادة من النقل المدرسي،

❖ تحمل نفقات الكازوال.

❖ المساهمة في تحمل نفقات الصيانة الخاصة بالحافلة،

❖ البند الثامن : مهام اللجنة المشتركة

تقوم اللجنة المشتركة المشار إليها في البند الرابع أعلاه بالمهام الآتية:

❖ تحديد حاجيات الحافلة.

❖ مراقبة تنفيذ الحافلة،

❖ الاطلاع ميدانيا على سير العمل ووضعية الحافلة.

❖ تجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، بدعوة من أحد الطرفين.

❖ البند التاسع: تسيير الحافلة

تقع مسؤولية التسيير اليومي للحافلة على عاتق مكتب الجمعية بالتنسيق مع الجماعة، ويوضع رهن إشارتها

السائق الذي تعينه الجماعة للعمل على ضمان السير العادي للحافلة.

يعتبر مكتب الجمعية بمساعدة السائق مسؤولا على وجه الخصوص على ما يلي:

❖ السهر على السير العادي اليومي للحافلة،

❖ إعداد برنامج يومي لتدبير النقل من وإلى الحي

❖ إعداد التقرير السنوي لسير العمل الخاص بالنقل.

❖ البند العاشر: تغيير الاتفاقية

كل تغيير لبنود هذه الاتفاقية يتم بواسطة ملحق يصادق عليه الطرفان الموقعان.

❖ البند الحادي عشر: تفعيل الاتفاقية

في حالة حدوث خلاف حول مفهوم مقتضيات هذه الاتفاقية، أو إذا حدث طارئ في التسيير، فسيتم الاحتكام إلى لجنة مكونة من رئيس مجلس الجماعة ورئيس الجمعية، والسلطة المحلية وفي حالة تعذر الوصول إلى حل، يعرض النزاع على أنظار عامل الإقليم للبت فيه.

❖ البند الثاني عشر: فسخ الاتفاقية

يمكن للأطراف فسخ هذه الاتفاقية

بالنسبة للمجلس الجماعي تفسخ بقرار متخذ في إحدى دوراته العادية أو الاستثنائية.

وبالنسبة لجمعية الوئام يتخذ بقرار من طرف مكتبها ويرسل إلى رئيس الجماعة بواسطة البريد المضمون مع تقديم

تبريرات فسخ الاتفاقية.

كما يجوز لجماعة تارودانت أن تفسخ هذه الاتفاقية دون قيد أو شرط أو تعويض إذا تبين لها إخلال وتجاوز في

التسيير وعدم القيام بالواجب والتقصير من الطرف الثاني. وفي هذه الحالة تشرف الجماعة على تدبير الحافلة الى حين

تحديد جمعية اخرى تنتمي للمنطقة بقرار من المجلس الجماعي.

* **البند الثالث عشر:**

تدخل هذه الاتفاقية المحررة في أربعة نظائر حيز التنفيذ بمجرد توقيعها.

حرر بتاريخ

التوقيعات:

رئيس جمعية الغزال للاجتماعية والثقافية والرياضية البورة تارودانت.	رئيس جماعة تارودانت
--	---------------------

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان



توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي



النقطة الخامسة عشرة:

الدراسة والمصادقة على تحويل ملكية قطعة أرضية لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء) مقابل أداء التعويض عن نزع الملكية

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تحويل ملكية قطعة أرضية لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء) مقابل أداء التعويض عن نزع الملكية، وفي نفس السياق احوال الكلمة على السيد محمد الحبيب المطلب لتقديم العرض.

محمد الحبيب المطلب رئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية.

سبق أن باشر المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مسطرة نزع الملكية لقطعة أرضية تابعة لجماعة تارودانت، وقد صدر مرسوم بنزع الملكية كما صدر حكم بتحديد التعويض مع نقل الملكية لان المكتب المذكور لما أراد أن يباشر مسطرة التحفيظ، طلب منه المحافظ موافقة الجماعة، وكما سبق أن اشرت انه صدر المرسوم رقم 574/14/2 بإعلان أن المنفعة العامة تقتضي تزويد مدينة تارودانت بالماء الصالح للشرب، وبنزع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذا الغرض، وهذا هو نص المرسوم، من بينها قطعة أرضية تابعة لجماعة تارودانت، فصدر أمر استعجالي يقضي لصالح المكتب المذكور بحيازة القطعة الأرضية موضوع ذلك المرسوم، تم حكم بنقل ملكية تلك القطعة الأرضية لفائدة ذلك المكتب مقابل أداء تعويض مقدرب 457.600,00 درهم ، بتاريخ 2022/09/7 وجهنا مراسلة للمكتب المذكور من أجل أداء التعويض المحكوم به، فأجاب بأن أداء ذلك المبلغ رهين بموافقة الجماعة على نقل الملكية، إذن هذا هو الكتاب الذي وجهته المحافظة للمكتب المذكور، لذلك تمت برمجة هذه النقطة من أجل التداول في نقل ملكية القطعة المذكورة إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مقابل أداء التعويض عن نزع الملكية، طبقا للقانون رقم 81/7 شكرا.

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس

إذن هذه النقطة تتعلق باستفادة الجماعة من تعويض البقعة الأرضية التي شيد عليها ذلك الصهرج التابع للماء الصالح للشرب، المتواجد بلسطاح أمام اوطوهول ويقدر تعويضه ب 470 000,00 درهم تقريبا ولكي تستفيد الجماعة من هذا التعويض الذي يعتبر حكما قضائيا من المحكمة الإدارية بأكادير يجب إدراج هذه النقطة التي تعتبر تقنية فقط.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تحويل ملكية قطعة أرضية لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء) مقابل أداء التعويض عن نزع الملكية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

**الدراسة والمصادقة على تحويل ملكية قطعة أرضية لفائدة
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء)
مقابل أداء التعويض عن نزع الملكية.**

مقرر المجلس الجماعي
عدد 62 / 2023

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تحويل ملكية قطعة أرضية لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء) مقابل أداء التعويض عن نزع الملكية، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 22 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 22 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	محمد جبري	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	الزهرء دنبي
فاتحة موافق	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	حامد جودي
رشيد فنان	مينة فريسي	زينب الخياطي	مولاي هشام أشرف
هشام امزراو	سعاد اريب	فضمة ازوران	
رشيد وحيد	فاطمة الزهراء خلوفي	كنزة عزمي	

✓ عدد الأعضاء الراضين.....: لا أحد.

عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تحويل ملكية قطعة أرضية لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء) مقابل أداء التعويض عن نزع الملكية.

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النقطة

السادسة عشرة:

الدراسة والمصادقة على الأئمة الافتتاحية للمزايدات العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام لجماعة تارودانت المحددة من طرف اللجنة الإدارية للخبرة

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على الاثمنة الافتتاحية للمزايدات العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام لجماعة تارودانت المحددة من طرف- اللجنة الادارية للخبرة ونظرا لعدم انعقاد اجتماع اللجنة الادارية للتقييم والتي حددت تاريخ انعقادها في 18 أكتوبر 2023 بناء على البرقية العاملة عدد 2437 بتاريخ 12 أكتوبر 2023 سيتم تأجيل البث في هذه النقطة للجلسة الثالثة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الأئمة الافتتاحية للمزايدات العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام لجماعة تارودانت المحددة من طرف اللجنة الإدارية للخبرة للمجلس الثالث للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة السابعة عشرة:

الدراسة والمصادقة على ملائمة دفتر التحملات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للملك العام التابع لجماعة تارودانت بواسطة اللوحات الإشهارية مع مقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية رقم 2658.22 المؤرخ في 14 / 09 / 2022 بتحديد نماذج دفاتر التحملات المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على ملائمة دفتر التحملات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للملك العام التابع لجماعة تارودانت بواسطة اللوحات الإشهارية مع مقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية رقم 2658.22 المؤرخ في 14/09/2022 بتحديد نماذج دفاتر التحملات المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة فنظرا لعدم استكمال الاجراءات الادارية سيتم تأجيل البث فيها للجلسة الثالثة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ملائمة دفتر التحملات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للملك العام التابع لجماعة تارودانت بواسطة اللوحات الإشهارية مع مقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية رقم 2658.22 المؤرخ في 14/09/2022 بتحديد نماذج دفاتر التحملات المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

محضر مداورات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت

في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023

الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ: الجمعة 20 أكتوبر 2023

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 خلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة يوم الجمعة 20 أكتوبر 2023، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد كرام عنات باشا مدينة تارودانت، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31.....
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31.....
- عدد الأعضاء الحاضرين : 24.....

وهم السادة :

الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو
مستشارة جماعية	اسماء لقجدر	مستشارة جماعية	نزهة ايت حبان	النائب الأول للرئيس	محمد أمهرسي
مستشارة جماعية	الزهراء دنيبي	مستشار جماعي	براهيم المدلاوي	النائب الثاني للرئيس	عبد العالي الحوس
مستشار جماعي	حامد جودي	مستشارة جماعية	مينة فريسي	النائب الثالث للرئيس	شرف الدين اسقارو
مستشار جماعي	مولاي هشام أشرف	مستشارة جماعية	فاطمة الزهراء خلوفي	النائب الرابع للرئيس	اسماعيل الحريري
مستشار جماعي	شكيب اريج	مستشارة جماعية	سعاد اريب	النائبة الخامسة للرئيس	فاتحة موافق
مستشارة جماعية	سعاد ابلعيد	مستشار جماعي	محمد جبري	كاتب المجلس	رشيد فنان
مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشار جماعي	عبد الجليل ايت الجران	نائب كاتب المجلس	هشام امزراو
مستشارة جماعي	كنزة عزمي	مستشار جماعي	محمد احسان	مستشار جماعي	رشيد وحيد

• عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: عضو واحد (01) و هو السيد :

الاسم	الصفة
محمد حاتمي	مستشار جماعي

• عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : ستة أعضاء (06) و هم السادة:

الاسم	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس
عبد القادر هرماس	مستشار جماعي
الزهراء رحمون	مستشارة جماعية
زينب الخياطي	مستشارة جماعية
عبد الحق يسري	مستشار جماعي

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- مصطفى المرتقي.....: مدير المصالح.

- محمد الحبيب المطلب: رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية

- عبد المنعم المناني: رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.

- أحمد الشافور: رئيس مصلحة الشؤون الادارية والقانونية والممتلكات.

- ادريس ورزيكن: رئيس مكتب النفقات.

- مصطفى حنون.....: عن مكتب النفقات.

- بوجمعة المرواني: رئيس مكتب الوعاء الضريبي

عبد السلام الرازي: شسيع المداخل

استأنف السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الثالثة من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 مرحبا بالسيد باشا المدينة، السادة الأعضاء، السيد مدير المصالح، السادة أطر الجماعة والموظفين والجسم الإعلامي المحلي والإقليمي، وبالحضور الكريم، وقبل بداية مجريات الجلسة تمت قراءة سورة الفاتحة ترحما على شهداء فلسطين متمنيا للباقون الصمود والعزيمة، بعد ذلك عرض النقط المدرجة بجدول الاعمال لهذه الجلسة وهي كالتالي:

❖ **الجلسة الثالثة: الجمعة 20 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت.**

18. الدراسة والمصادقة على ترتيب عقارات في الملك العام لجماعة تارودانت.

19. الدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلة الادارية الجماعية.

20. الدراسة والمصادقة على مشروع برنامج الانفتاح لجماعة تارودانت.

21. الدراسة والمصادقة على:

أ.التمن المحدد من طرف اللجنة الادارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

22. الدراسة والمصادقة على:

أ.التمن المحدد من طرف اللجنة الادارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة

«SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

23. الدراسة والمصادقة على:

أ.التمن المحدد من طرف اللجنة الادارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « MASILYA » من

أجل إحداث منتجع سياحي.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

24. الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.

25. دراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024.

26. دراسة مشروع برمجة الفائض التقديري.

الدراسة والمصادقة على ترتيب عقارات في الملك العام لجماعة تارودانت.	النقطة الثامنة عشرة
--	-----------------------------------

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على ترتيب عقارات في الملك العام لجماعة تارودانت.

الزهاء دنيي مستشارة جماعية. نقطة نظام،

فيما يخص هذه الجلسة الثالثة ارتأيت أن أضع مجموعة من نقط نظام.

- النقطة الأولى سبق وأن طرحناها ولكن المجلس لم يعطينا جوابا عنها والتي تهم الرائحة الكريهة التي تزكم النفوس في مدينة تارودانت.

- نقطة نظام هذه موجهة للسيد باشا المدينة نحن كممثلي ساكنة تارودانت نريد أن نعرف أسباب هذه الرائحة، والتدخلات التي قامت بها السلطة المحلية والمجلس في الحد من هذا الاشكال، لان هذا الأمر خطير وأصبح يسبب أمراضا خطيرة للسكان ونعيش على وقع خطير كما تعيش عليه بعض الجماعات المجاورة التي بسببها يمكن ترحيل عدد من الساكنة، خصوصا انها تصدر بالليل ومعظم ساكنة تارودانت تستنشق هذه الرائحة التي أصبحت على وشك الرحيل من هذه المدينة.

النقطة الثانية : أتمنى من السيد رئيس الجلسة أن يتجاوب مع تساؤلاتنا، لأن معظم التساؤلات لا مجيب ولا من إجراءات، ولا تفاعل إيجابي أو حتى سلمي حول النقط التي ندرجها وحتى التساؤلات.

كذلك النقطة الثانية هي أننا سبق لنا ان طلبنا ملف الأعوان العرضيين كاملا وأن تتم مناقشته في دورة من الدورات، السادة المستشارين تعرفون بأن الأعوان العرضيين أصبحوا يشتغلون في المكاتب الإدارية بنسبة 70% الى 80% أينما توجهنا في الجماعة نجد الأعوان العرضيين منهم من يعمل في الخاص ومنهم من يعمل في العام ومنهم من لا يعمل أبدا، فرجاء أن نتوصل بهذه اللائحة لأننا قمنا بعدة مراسلات وعقدنا ندوات ولم نترك أي باب طرقناه ولا مجيب حول هذا التساؤل في حين أنه يستنزف مبلغا هائلا من ميزانية الجماعة الذي وصل تقريبا من ميزانيتها سنة 2023 إلى 6.000.000,00 أو 7.000.000,00 درهم على ما أتذكر، وبالتالي هذا مبلغ لا يستهان به ، والمرجوا أن يدرج هذا الملف في إحدى الدورات وان يتلقى جوابا من طرف السيد الرئيس مع مراسلتنا كمستشارين وشكرا. بعد ذلك أعطى الكلمة للسيد محمد الحبيب المطلب رئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية لتقديم عرض في الموضوع.

محمد الحبيب المطلب رئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية

هذا العرض سيخصص للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ترتيب عقارات في الملك العام لجماعة تارودانت، القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية جاء بمجموعة من المستجدات من بينها :

- إمكانية تأسيس رسوم عقارية للأملاك العامة التابعة للجماعات الترابية بسلك مسطرة التحديد الإداري، هذه المسطرة تمكن من تجاوز عقبة عدم التوفر على رسوم تثبت تملك الجماعة لبعض العقارات، لأن هذه المسطرة تتم عبر:
- نشر مشروع قرار التحديد في الجريدة الرسمية.
- إجراء بحث علني لمدة شهرين،
- دراسة الملاحظات المعبر عنها خلال فترة البث العلني من طرف مجلس الجماعة والتداول بشأن التحديد.
- نشر قرار التحديد في الجريدة الرسمية.

- فتح أجل ستة أشهر لتقديم التعرضات ابتداء من تاريخ نشر قرار التحديد في الجريدة الرسمية.
- دراسة التعرضات من طرف رئيس مجلس الجماعة وتبليغ المعنيين بالأمر بالقرار المتخذ بشأنها داخل أجل ثلاثة أشهر بقرار معلل قابل للطعن أمام القضاء.

- ختاماً عملية تحفيظ العقارات موضوع التحديد الإداري.

أي أن هذه المسطرة تمكن من تحفيظ وتأسيس رسوم عقارية لتلك العقارات حتى دون توفر الجماعة على رسوم الملكية، هذه المسطرة تمكن كذلك من تجاوز عقبة عدم التوفر على أصول الوثائق اللازمة لتقديم مطالب التحفيظ كمثلاً عدم التوفر على أصول عقود الاقتناء لأن عقود الاقتناء التي تبرمها الجماعة تشترط الخزينة العامة للإدلاء بأصولها من أجل صرف مبالغ الاقتناءات، بالإضافة إلى عدم التوفر على أصول الإرث كحالة اقتناء من ورثة على الشيع، أو عدم التوفر على أصول الوكالات كحالة الاقتناء من وكيل وهذه الوثائق كلها تشترط المحافظة العقارية للإدلاء بأصولها من أجل تأسيس الرسوم العقارية. ومن بين المستجدات أيضاً إعفاء الجماعات من أداء واجبات المحافظة على الأملاك العقارية المستحقة على عملية التقييد المرتبطة بالأملاك العامة للجماعات الترابية يعني أن هذا الإعفاء خاص بالأملاك العامة فقط كما تنص على ذلك المادة 45 وما يليها من القانون المذكور، ولهذا فترتيب العقار في الملك العام للجماعة سيمكن من تجاوز عقبات عدم التوفر على اعتمادات لأداء واجبات المحافظة العقارية، تجنب تبذير موارد الجماعة، تفادي المجهود اللازم لإعداد الوثائق المكونة للملفات الأداء التي توجه للخزينة العامة.

ونظراً لأن المزايا المذكورة خاصة بالملك العام للجماعة فقط ونظراً لأن جماعة تارودانت لا تتوفر على ما يفيد ترتيب أي ملك من أملاكها ضمن أملاكها العامة أو الخاصة خصوصاً أن سجل محتويات أملاك هذه الجماعة ترفض مصالح عمالة تارودانت التأشير عليه بسبب عدم تسوية الوضعية القانونية للأملاك التي تتصرف فيها هذه الجماعة بواسطة الحيازة دون سند الملكية ونظراً لأن ترتيب ملك ضمن الملك العام للجماعة أو استخراجه من الملك العام وضمه للملك الخاص عمليتان أصبحتا بمقتضى القانون رقم 57.19 تتمان بقرار لرئيس مجلس الجماعة يتخذ بعد مداولة المجلس المعني بالأمر طبقاً للمادتين 13 و16 من القانون المذكور، لهذا تمت برمجة النقطة المتعلقة بترتيب عقارات في الملك العام لجماعة تارودانت في دورة أكتوبر 2023 حتى تتمكن هذه الجماعة من الاستفادة من المزايا المذكورة.

هذه العملية :

- ستمكن أيضاً من تحصين الأملاك المذكورة ضد الترامي عليها من طرف الاغيار،
- ستمكن من تسوية وضعية سجل المحتويات والتأشير عليه من طرف مصالح عمالة الإقليم،
- ستمكن كذلك من التوفر على سندات الملكيات تمكن من تقديم ملفات رخص البناء إذا ارتأت الجماعة بناء مرافق على العقارات المعنية بالأمر ثم التوفر على أساس قانوني لإستخلاص إتاوة الإحتلال المؤقت للملك العام، العملية يمكن أن تشمل العقارات التالية: قصبة الزيدانية، محطات ضخ المياه العادمة، المنطقة المعروفة بمراح البقر التي سيشتد عليها سوق نموذجي حالياً، ملك اوبلا المقتنى من ورثة أجمعوم ولبشارة بأولاد غزال، ملك الحوصن المقتنى من ورثة بوكطوس في منطقة سيدي بلقاس، ساحة أسراك، ساحة 6 نونبر ولما نقول ساحة 6 نونبر فنحن لا نقصد فقط المنطقة التي يتواجد بها "البراد" بل المنطقة الممتدة بين سور القصبة إلى غاية مركب القصبة والمقاهي في الجهة الأخرى ومن المستشفى إلى غاية السور يعني المساحة تبلغ حوالي 11.000 متر مربع، ساحة 20 غشت كذلك لما نقول ساحة 20 غشت نقصد بها الساحة بالإضافة إلى مدارة الحسن الثاني والطريق المزدوج الذي بداخل الأسوار، ساحة تالمقالات، ملك الله المقتنى من محمد خرباش في أولاد الغزال، ملك جنان الخليفة المقتنى من ورثة الحاجي وورثة اخنتان بجنان المشماشة، ثم ملك العبوبي المقتنى من ورثة نافع بجوار المحطة الطرقية وشكرا على انتباهكم .

الزهاء دنيبي.....مستشارة جماعي.

شكرا تحية مجددا، فيما يخص النقطة الثامنة عشرة (18) المدرجة وتتعلق بالدراسة والمصادقة على ترتيب عقارات في الملك العام لجماعة تارودانت، أنا سأعقب أولا على النقطة ككل والتي هي ترتيب عقارات في الملك العام في حين أن هذه العقارات التي قدمت لنا هنا فيها خلط بين الملك العام والملك الخاص لأنه عندما نتحدث على الملك المقتنى من ورثة أجمعوم فهو ملك خاص وليس بالملك العام، لأن هذا الملك يتوفر على رسم واقتنته الجماعة ولا علاقة له بالملك العام، وحين نتحدث على الملك المقتنى من ورثة بوكطوس فهذا ملك خاص يعود لشخص ما وقامت الجماعة بشرائه لا علاقة له بالملك العام، نتحدث عن ورثة خرياش فهذا وإن كنت أتذكر فهو لسي محمد خرياش والذي تبلغ مساحته تقريبا 7000 أو 8000 متر مربع وهو يتوفر على التحفيظ وهذا كذلك ملك خاص على ما أتذكر أما إذا كان هناك غيره فلا أدري، فهذه أملاك خاصة وليست أملاك عامة ولا تدخل في خضم هذه النقطة من هذه الناحية، ومن ناحية أخرى توجد بعض العقارات التي وضعت هنا والتي قامت الجماعة بثبوت ملكيتها منها مراح البقر، ساحة أسراك، ساحة 20 غشت تمت فيها أحكام قضائية بخصوص اقتناء الجماعة لهذا الملك الخاص ونأتي الآن وندرجها في الملك العام، فإذا أردنا الآن تحويلها من الملك الخاص إلى الملك العام يجب أن نتبع مسطرة أخرى بدل هذه المسطرة، والنقطة الأخرى التي أريد الإشارة إليها في خضم هذه النقطة فهذا مجهود تشكر عليه المصلحة التي قامت به ولن نبخسه ولكن حبذا لو كانت هذه المداخلة في هذه النقطة بخصوص ما هي الأملاك العامة؟ ما الذي قامت به الجماعة فيما يخص التجزئات التي توقع لها الجماعة في نهاية الأشغال؟ وأين هي الأملاك العامة التي توجد في التجزئات؟ نرى مثلا التجزئة التي أمام المؤسسة الخاصة إقرا لم تترك ولو سنتيم واحد من واجهة ملكها للملك العام بالعكس وقد أوشكت أن تدخل في الملك العام الذي اتخذته مستودعا، إذن هذه هي التدخلات المستعجلة التي يجب على الجماعة أن تتدخل فيها، وستدخل فيها عقارها ب 0 درهم بناء على القانون السالف الذكر الذي أشار له السيد محمد الحبيب المطلب، رجاء ما هي التدخلات التي قامت بها الجماعة بخصوص الملك العام في هذه التجزئات التي رخصت لها بثمن بخس في هذه الفترة؟ ولا يجب القول أن هذا ما وجدناه ولتسوية هذه الوضعية فإنها صعبة وكذا الخ..... بل يجب القول أننا نحن من رخص لهم في هذه الفترة، ماذا فعلنا بهذا الملك العام؟ وشكرا.

محمد الحبيب المطلب رئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية

بالنسبة لملاحظة السيدة المستشارة المحترمة فالمادة 6 من القانون 19.57 في الفقرة الأولى منه تنص على ما يلي: ترتب الأملاك التابعة للملك الخاص للجماعات الترابية ضمن ملكها العام بموجب قرار لرئيس مجلس الجماعة الترابية يتخذ بعد مداولة المجلس المعني، يعني أنها المسطرة التي نحن بصددتها الآن بخصوص مجموعة من الأملاك التي فعلا اقتنتها الجماعة عند الخواص، من مصلحتنا نحن كجماعة إدراجها ضمن الملك العام، لماذا؟ كي نستفيد من الاعفاءات والتسهيلات المتعلقة بعملية التحفيظ، كما سبق وقدمناه في العرض بخصوص هذا الأمر فقد ذهبت برفقة السيد أحمد الشافور للمحافظة العقارية من أجل تسجيل عقد الشراء الذي اقتنت به الجماعة من ورثة بوكطوس ولكن المحافظة طلبت منا أداء واجبات المحافظة العقارية واخبرناهم بأنه ملك عام وسيخصص لسوق نموذجي إلى آخره، وأصروا أن نقدم لهم ما يفيد على أنه مدرج ضمن الملك العام، هذا فقط كمثال لذلك تم إدراج هذه النقطة في جدول أعمال هذه الدورة.

مصطفى المرتقي مدير المصالح الجماعية

بالنسبة للملك العام في التعريف القانوني هو الساحات، مواقف السيارات، الحدائق والساحات الخضراء، الساحات العمومية والأسواق حسب تصنيفها، اليوم نحن بصدد بقاء أرضية اقتنتها الجماعة ولا زالت في الملك الخاص، ولكن في إطار تهئية المجال الذي لدينا هناك مقترحات إما تتواجد بها أسواق وإما هي عبارة عن مناطق خضراء، وبناء على التخصيص الذي نقوم به نحن والذي يجب أن يكون في سجل الأملاك العامة حتى نستطيع كما أشار السيد محمد الحبيب المطلب حسب القانون أن نستفيد من

تلك الإعفاءات ، والسؤال الذي أشارت له السيدة المستشارة فيما يتعلق بالتجزئات السكنية فجميع التجزئات تمت في إطار القانون، واتحدثت تحت مسؤولية ومراقبة السيد النائب الرئيس المكلف بالتعمير لأن مصلحة التعمير تلقائيا تحال على مصلحة الوعاء بالإضافة لمصلحة الممتلكات كل ما هو ملك عام مستخرج من التجزئات بمعنى مواقف السيارات، الحدائق والساحات داخل كل التجزئات تمت مباشرة عملية تحفيظها بالكامل باسم الجماعة ب 0 درهم وتم ذلك على الأقل في السنوات الثلاث الأخيرة حسب ما ينص عليه القانون، شكرا السيد الرئيس .

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس.

إذن هذه العملية تقنية وبسيطة ربما هناك خلط عند بعض السادة المستشارين، عندما نفتني ملك خاص من الخواص ونريد نقله لملك الجماعة فإنه قبل الاقتناء يتم ادراجه بجدول أعمال الدورة لماذا تم اقتناء هذا الوعاء ؟ فلا نفتنيه عبثا بل يتم اقتناؤه عن طريق البرمجة التي يتم تداولها في الدورة حيث يتم توضيح الاقتناء لهذه الأرض من أجل انجاز كذا وحتى من ناحية واجبات الأداء الخاص بها وحتى في الأداء هناك أنواع من النفقات لأنه حين يريد المجلس أداء مستحقات البقعة الأرضية يسأل لماذا تمت برمجةها ؟ هل لنشاط تجاري أم للتهيئة أم لنشاط اجتماعي ؟ نحن اذا اقتنينا هذه الأرض من أجل السوق فإنه يصبح مرفقا عاما ونستيق لهذه العملية لأن مجموع الفضاءات والأراضي العقارية التي اقتنيناها الآن في إطار إعداد مشاريع مثلا سوق سيدي بلقاس وسوق فرق الأحياء وسوق الجملة القادم. إذن هذا ما يجب أن نحوله من الخاص إلى العام وهذا معناه أنه سيحيلنا على سجل محتويات الأملاك الجماعية ثم لأن هذه العملية تأثرت بمراحل كثيرة على اعتبارها عملية تقنية فقط.

الزهاء دني مستشارة جماعية.

مشكورين السادة على تدخلاتهم وعلى هذه التوصيات إلا أنه من الغريب هذا الأمر الذي تطرق له السادة، لكي يعرفوا ان الملك العام على فكرة ولو أن القوانين التي تحدث عنها السادة تم تجاوزها " قديمة " بقوانين أخرى جديدة ومذكرات وتوصيات بناء على المفتشيات التي نهت لهذا الأمر، إذا كان لديك ملك عام بناء على وضعية غير سليمة لعقار ما في هذه الحالة يتم اعداد هذا القرار من اجل اعادته في اسم الملك العام اذا اخدنا على سبيل المثال ساحة 6 نونبر فإن هذه الأخيرة لا نعرف لمن تعود ملكيتها، وما هو مصدرها وقد تكون جزء من الاملاك المخزنية ونصنفها في الملك العام، هذا فقط مثال لأنني على علم جيدا بهذا الملف، لكن الملك الخاص فهو مضبوط، هل لدينا عقار برسمه العقاري وتم اقتناؤه ويتم تحويله للملك العام ؟ فهذه أول مرة أرى فيها مثل هذه النقطة تدرج ضمن النقاط التي تدرجها الجماعات المحلية والتي هي التحويل من الملك الخاص إلى الملك العام، لأن الملك العام فيه كل الامتيازات التي توجد في الملك الخاص في حين أن الملك العام لا يمكن أن تفوته لأنه مسجل في سجل المحتويات، حيث لا يمكن تفويته أو حجزه الا بناء على القوانين المعمول بها في هذا الاطار، أما الملك الخاص فمن الممكن لأن الملك الخاص ممكن أن نفوته أو نستغله كملك عام والعديد من الاجراءات، فجنان الجامع مثلا كان ملك عام ولا يمكن أن نفوته فيه وكان فيه العديد من الاجراءات والاتفاقيات التي أدرجت فيه واشتغلت عليه المجالس السابقة التي حولته من ملك عام الى ملك خاص وبأحكام قضائية وبصراعات بما لها وما عليها ونأتي نحن وبجرة قلم وببساطة نريد تحويل عقار ملك خاص إلى ملك عام، فبالتالي يا سادة أنا أعيد طرح سؤالي على السادة التقنيين الذين يضبطون القانون فربما هذا خط خطير نقوم به، نقول السوق فهذا الأخير لا يمكن تحويله لملك خاص، لأنه بالضرورة تم اقتناؤه برسم ولم نترام عليه، أما بالنسبة لساحه 20 غشت فمممكن أن تذهب في هذا الطرح لتسوية الوضعية لماذا ؟ لأن فيها بعض الأملاك التي ما زال فيها غموض وفيها ما يروج في المحاكم .

سوف أطرح كذلك المسطرة التي تم سلكها هنا بخصوص شهرين من البحث العلني، حين نتوفر على تصميم التهيئة فالمسطرة المتعلقة بشهرين من البحث العلني ستكون ملغاة لأنها مرت في تصميم التهيئة ومعتمدة في نزع الملكية فما بالك ألا تعتمد في التصفيف

والترتيب للعقارات، فرجاء السادة الموظفين أن يتم إعادة النظر في مناقشة هذه النقطة ونزيل منها الملك الخاص الذي قطعت فيه أشواط أن يصبح رسم ملك خاص وتريد إرجاعه إلى ملك عام وهذه هي مداخلي وشكرا .

محمد احسانمستشار جماعي.

فيما يخص هذه النقطة بالذات وهي الدراسة والمصادقة على ترتيب عقارات في الملك العام لجماعة تارودانت، أولا يجب أن نحدد المفاهيم ماذا نعني بترتيب هذه العقارات ؟ ماذا نعني بالملك العام، والملك الخاص بالنسبة للجماعة ؟ أنا على حسب معرفتي أقول بأن هناك أملاك الجماعة منها أملاك عامة، وأملاك خاصة فما شاء الله يتواجد معنا في هذه الجلسة ناس القانون وكذلك التقنين الذين يفهمون في هذه الامور أيضا، اذن هناك الملك الخاص والملك العام، فالملك العام بالنسبة لي على حد علمي لا يمكن تفويته بثانا مثل الشوارع، الطرقات، القناطر والساحات العمومية هذا هو الملك العام الذي تستغله الساكنة، أما الملك الخاص فهو الذي تتصرف فيه الجماعة ويمكن أن تفوته أو تقوم ببيعه أو تكتريه أو تضعه رهن الإشارة أو تستغله كاحتلال مؤقت... إلخ، هذا بالنسبة لي وإذا كان هناك مفهوما آخر لهذه الامور نرجو من السادة أن يشرحوا لنا لأنه توجد عدة علامات استفهام وهنا، أشير أن هناك أملاك اقتنتها الجماعة بعقود وهذا يعني فلان يبيع للجماعة ولديها إثبات للملكية يعني لديك عقد البيع وان هذا الملك تم اقتناؤه من عند الأشخاص وتبحث عن الملكية يكفيك ان تتوجه للتحفيظ ويحفظ أين يطرح الإشكال في ذلك، وهنا تطرح مسألة هل فعلا هذه الأراضي وهذه العقارات جماعية أم لا ؟ أم ترامينا على أحد أملاك الخواص أو ملك من الأملاك المخزنية أو ملك جهة معينة الله أعلم، لأنه إن لم تكن نضبط امورنا ولا نقوم بعملية الجرد لممتلكاتنا والتي نفتقدها في مدينة تارودانت، قدموا لنا الاحصاء أي الجرد الخاص بالممتلكات الجماعية والذي يكون محين الآن وأتحدى أن يكون لدى الجماعة وطبقا للمساطر القانونية وأخرها المذكرات والمساطر القانونية الأخيرة التي صدرت، هنا تطرح عدة علامات استفهام، حين أجد مثلا الملك المقتنى من ورثة أجمعوم والملك المقتنى من ورثة بوكطوس أجد ساحة 20 غشت تم فيها إبرام العقود وسدد ثمنها، حيث نجد في ساحة 20 غشت الملك المقتنى من ورثة خرباش وورثة أحمد حاجي وورثة مبارك حاجي وغيرها فأنت تملك عقود تثبت ملكيتك يكفي أن تقدمها لطلب التحفيظ للمصلحة المعنية وسيتم ذلك. نحن نتحدث أمام السلطات المحلية هذا الأمر يتطلب القليل من التحري حتى لا نخلط الأمور فإذا قمنا بشيء يجب أن يكون مضبوطا لأننا إذا اتخذنا موقفا يجب أن يكون موقفا قانونيا لا يلفه أي غموض، فأنا أدفع لتأجيل هذه النقطة وإلا لن أشارك في التصويت، وبالتالي لا يمكن أن أشارك في قضية غير مفهومة ومهمة.

محمد أمهرسيالنائب الأول للرئيس.

من فضلك السيد محمد عبد المطلب أن تعيد الشرح فربما السيد المستشار لم يكن معنا في التقديم.

محمد الحبيب المطلبرئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية

أولا سواء ترتيب الأملاك العقارية في الملك العام أو استخراجها من الملك العام وإدراجها في الملك الخاص كلتا المسطرتين يمكن أن نقوم بهما ويتم إجراؤهما بقرار لرئيس مجلس الجماعة بعد مداولة المجلس طبقا للمادة 6 والمادة 13 من القانون 57.19 يعني عملية الترتيب والعملية العكسية التي هي الاستخراج يمكن أن تتم وفق هذه المسطرة، بالنسبة للأملاك العامة للجماعة الترابية حسب تعاريفها في المادة 4 من القانون 57.19 تدخل فيها الطرقات ومساحاتها الخضراء والساحات العمومية... إلخ، فالعرض الذي قدمناه فيه مجموعة من الساحات العمومية ومجموعة من الطرق ومجموعة من المرافق العمومية... إلخ، يعني هذا كله من المنطقي ومن الطبيعي أن تصنف في الملك العام ومسألة قابلية أو عدم قابلية الملك العام للتفويت فلا أجد أي إشكال تطرحه ما دام الملك العام أصلا يكون غير قابل للتفويت إلى آخره، فإن ترتيب هذه العقارات في الملك العام هو نوع من تحصينها وحتى لا تتعرض لأي نوع من الحجز أو غيره، وعلى العموم فالغرض أو الغاية من إدراج هذه النقطة فقد سبق لنا وأن شرحناها، يعني الجماعة قامت باقتناء مجموعة من هذه الأملاك بواسطة عقود عدلية وغالبا العدول عندما يقومون بإبرام العقود يحررون منها نسختين واحدة للبائع

والنسخة الثانية تبقى لدينا نحن ونحن كي ندفع أتعاب العدول تشتط الخزينة العامة أن تبقى لديها النسخة الأصلية بمعنى أننا إذا أردنا تقديم مطلب للتحفيظ ستنقصنا تلك الوثيقة الأصلية لأن المحافظة دائما تطلب منا أصول الوثائق بخصوص مطالب التحفيظ، وحتى إن أردنا استخراج نسخة منها من أرشيف المحكمة فكيف سيدد ثمنها وما هو الإطار الذي سنتعامل فيه مع النسخ العاملين في المحكمة إلى آخره، وهناك إشكال آخر فعندما نجد أحدا باع بوكالة أو نجد مجموعه من الورثة هم البائعون فهنا نحتاج إلى أصول عقود الإرث وأصول الوكالة يعني مجموعه من الوثائق التي لا يمكننا أن نتوفر عليها خاصة المبرمة مع أولئك الأشخاص الذين باعوا لنا جنان المشماشة فأغلبهم في الخارج وقاموا بعقد الوكالات في القنصلية في الخارج، فهل بعد أن باع هؤلاء الأشخاص وأخذوا مبلغ البيع سنبحث عنهم الآن في فرنسا أو غيرها بخصوص أصل الوكالة؟ هذا غير ممكن. يعني الإدراج ضمن الأملاك العامة يمكننا من سلوك مسطرة التحديد الإداري وهذه الأخيرة تمكننا من تأسيس الرسوم العقارية حتى دون التوفر على رسم الملكية وأصول الوثائق، ومسألة أن نترامى على أملاك الأغيار أو أملاك الدولة وما إلى ذلك، فالمسطرة واضحة لأن فيها شهرين من البحث العلني وتتبعها ستة أشهر لتقديم التعرضات يعني أن أي شخص دخلت الجماعة في ملكه أو غير ذلك فله الحق حينها أن يتقدم بتعرضه، إذا أظن أن المسألة واضحة.

محمد إحسان مستشار جماعي.

السيد الرئيس لقد سمعت الآن لمداخلة السيد عبد المطلب ولم يتضح لي فيها شيئا وإذا كنا نتكلم على الملك العام فهذا الأخير واضح والملك الخاص واضح أما ما تم ذكره بخصوص مسألة الورثة فهي غير واضحة لأنك لديك عقود شراء وهذه الأملاك مازال ينقصها التحديد الإداري ومن سيحدد لها؟ ومن سيقول لك أنك لم تدخل في ملك الغير ومن قال لك أن مراح البقر لك؟ ... إلخ، فهناك مسائل جزاكم الله خيرا إلى حد الساعة ما زالت فيها علامات استفهام تطرح، نريد فيها توضيحات ونريد فيها تفسيرات.

اسماعيل الحريري النائب الأول للرئيس.

كما أشار السيد عبد المطلب فقد كان هناك إكراه أمام المجلس الجماعي ومنذ ولايات سابقة وهو عدم توفر الجماعة على سجل الممتلكات وهذه من الملاحظات التي تأتي بها مفتشية وزاره الداخلية والمجلس الجهوي للحسابات بأن المجلس لا يتوفر على هذا السجل للأسف والذي تدرج فيه أملاك الجماعة ويحال على السلطات الإقليمية وترفض فعلا وبناء على الإجراءات الإدارية حيث تشير إلى أن مجموعة من الممتلكات يجب إدراجها وترتيبها في الملك الخاص أو الملك العام للجماعة وإلا فإن الملك العام والملك الخاص جماعي حيث نقول الملك الخاص الجماعي والملك العام الجماعي.

محمد امهرسي النائب الأول للرئيس.

من فضلك السيد النائب اسماعيل، لمن نشرح نحن الآن؟ للسيد المستشار إحسان وأين هو هذا السيد المستشار؟ فقد غادر فإن تقدم بسؤال يجب أن يجلس ويستمع الجواب

اسماعيل الحريري النائب الرابع للرئيس.

هذا الإشكال عاشته كذلك السيدة المستشارة زهرة حيث كانت نائبة الرئيس المكلفة بالممتلكات وعاشت معنا هذا الإشكال المتعلق بسجل الممتلكات، حقيقة كان هناك إكراه ولا زال لحد الآن وليس لدينا إلا هذا الحل، أما قضية النقل والترتيب من ملك عام إلى ملك خاص أو العكس فهذا يبقى من صلاحية المجلس وفي أي وقت ولكن لسهولة الأمر على أننا نرتب الملك العام والإعفاء كذلك من رسوم التحديد الإداري ورسوم التحفيظ فهذا سيخول للجماعة على الأقل أن يكون لديها سجل الممتلكات كمرحلة أولى وتبقى الأملاك الجماعية للجماعة، فلا شيء يخول لأي شخص أن يمنع الجماعة من ترتيب ساحة من الساحات العمومية أو ملك من الأملاك العمومية وتكتبها في الملك الخاص إذا سلكت مسطرة القانون، والقانون واضح في هذه المسألة، ومن بعد الاستشارات القانونية وتوسيع المشورة في هذا الإطار هذا هو الحل الأبسط الذي يمكن أن نحل به مشكل الترتيب لضبط سجل الممتلكات،

وبخصوص قضية هذا السجل الخاص بالململكات الجماعية و الغير مضبوط يوقف الكثير من الأمور حتى على مستوى المنح التي تقدمها وزارة الداخلية وبعض الفرص التي تخولها للجماعات للتباري في بعض الأمور حيث أن أول أمر تطلبه وتطرحه هو سجل المملكات هل أملاكك مضبوطة فما هو في الملك الخاص في الملك الخاص وما هو في الملك العام في الملك العام،

سعاد البعيد مستشارة جماعية.

يظهر لي أن هذه النقطة واضحة ولا تحتاج لهذا النقاش القوي، ألاحظ أن البنود التي جاءت في القانون لا تحتاج هذه الفلسفة القوية لأن القانون هنا وكما قدمه لنا السيد عبد المطلب مشكورا على العمل الذي قام به حيث وضع لنا أسباب إدراج هذه النقطة لأن المستجدات التي جاء بها القانون 57 19 إذا قرأنا الورقة التي بين أيدينا نجد بأن هذه المسطرة جاءت كي نتجاوز عقبة عدم التوفر على رسوم تفيد تملك الجماعة لهذه العقارات المعنية، ولأننا لا نتوفر على ما يفيد أننا نمتلك هذه العقارات ولا نتوفر على أصول عقود الاقتناء والوثائق اللازمة لتقديم طلبات التحفيظ لحفظ هذه العقارات وليس لدينا كذلك رسوم الإثارة ورسوم وكالة البيع الى آخره، وعلى إثر مجموعة من الأمور التي لا تتوفر عليها الجماعة جاء هذا القانون لإعفاء الجماعات الترابية من أداء واجبات المحافظة على الأملاك العقارية المستحقة على عمليات الإيداع أو التقيد المرتبطة بالأملاك العامة للجماعات الترابية، فما هو المشكل حتى نستفيد من هذه المزايا التي جاء بها هذا القانون، أو سيبقى العقار كما هو وبدون أصول العقود ولا يمكن تحفيظه، فأنا أرى أن هذه الأمور واضحة والقانون جاء واضحا فقط إلا إن كان بعض السادة المستشارون اختلطت عليهم الأمور وشكرا .

محمد احسان مستشار جماعي.

نقطة نظام

السيد الرئيس سمعنا أننا هنا نقوم بالفلسفة فنحن لا نقوم بالفلسفة هنا بل نناقش الأمور، وثانيا سمعنا كلاما آخر يقول بأنني لا أفهم هذه المسائل، وصلنا إلى مستوى ما شاء الله، فإذا كنا هنا يجب أن نحدد ونقيم تدبير هذه المرحلة بسلوكها ومعاملاتها فبعض المستشارين والمستشارات تعرضوا هنا للإهانة فهذا عيب و عار السيد الرئيس فهذا يجب مراجعته وأن ندعوا لجلسة خاصة بشأنه وإلا سنلجأ لجهة أخرى ونقوم بندوات صحفية ونقول اللهم إن هذا منكر، فهذا المستوى الذي وصلنا إليه ما شاء الله، فإذا أردنا أن نذكر الأشخاص فنحن نعرف تاريخ كل شخص فلن يرنا أحد نفسه أو يرنا الشرف فمن لم يكن في علمه سنخبره فهنا يحضر معنا DST والشؤون الداخلية، هاتونا بالتقارير الشخصية لكل واحد حتى نعرف من هو النظيف من غير النظيف، فأنا أتحدى أي شخص وأي ما أقول حتى يأتي أحدهم لا يعرف الألف من الباء ويعلمنا السياسة.

سعاد أريب مستشارة جماعية.

ليس أي شخص يمكنه أن يبين لنا ما هي الفلسفة وهو في أصلا لم يقرأها، وعن غرور وجهل بالأشياء يردنا لمقاعد الدراسة، ويريد أن يقنعنا بمنطق بئيس للأسف الشديد ولكن لا مشكلة في ذلك فنحن نعرف أن الجهل بالقانون يمكن أن يورط بعض الأشخاص على مضد، أعود لهذه الوثيقة والتي توصلنا بها فعلا وأنا قرأتها وحاولت أن أعود إلى المرجع القانوني الذي هو القانون 57.19 ووجدت للأسف أن هناك إما تحايل على المجلس وإما أن هناك سوء فهم لما ورد في القانون ككل، لأنني أنا لا أخذ بالتفاصيل وعادة ما يقال الشيطان يختبئ وراء التفاصيل، إذن أنا عندما رجعت حاولت أن أجد جميع الفصول والمواد القانونية التي هي مدرجة داخل هذا القانون وتساءلت وسأطرح تساؤلا بالنسبة لساحة 20 غشت، أعتقد أنه يوجد فيها قسط من الأحباس فماذا سنفعل بخصوصه؟ فنحن نريد هنا شرحا وبشكل مفصل إذا كنا نتكلم بمنطق العقلاء وبمنطق الواقعية، وتوجد كذلك مسألة المحطة الطرقية فلماذا لم تدرج ولم نضيفها في هذه الوثيقة لماذا؟ بالنسبة للمواقف بتارودانت هناك كوارث للأسف، وسنقولها ونكررها حتى نجد الحل لهذه الاشاكل الذي أصبحت للأسف العشوائية تغطي عليه

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ترتيب عقارات في الملك العام لجماعة تارودانت للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

**مقرر المجلس
الجماعي**
عدد 63 / 2023

**الدراسة والمصادقة على ترتيب عقارات في الملك العام لجماعة
تارودانت**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، والقانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ترتيب عقارات في الملك العام لجماعة تارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 20 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 20 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 17 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	حامد جودي
شرف الدين اسقارو	رشيد وحيد	مينة فرسي	
اسماعيل الحيري	شكيب اريج	عبد الجليل ايت الجران	
فاتحة موافق	سعاد ابلعيد	فضمة ازوران	

✓ الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: ثلاثة (03) عضوات وهن السيدات : سعاد اريب ، كنزة

عزمي، الزهراء دنبي.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على ترتيب العقارات الآتي بيانها في الملك العام لجماعة تارودانت:

العقار	رقم تقييده في سجل محتويات أموال جماعة تارودانت	موقعه	مساحته بالمتر المربع	تخصيصه حسب تصميم التهيئة	مراجعته العقارية
ساحة أسراك	1 - ملك عام	ساحة أسراك X= 165561 ; Y= 390568	5883	ساحة عمومية	غير محفظ
ساحة تالمقالات	2 - ملك عام	ساحة تالمقالات X= 165835 ; Y= 390447	3150	ساحة عمومية	غير محفظ
مراح البقر	3 - ملك عام	حي فرق الأحباب X= 165894 ; Y= 391063	1800	سوق	غير محفظ

ساحة 20 غشت	4 - ملك عام	ساحة 20 غشت - مدارة الحسن الثاني - شارع الحسن الثاني X= 166610 ; Y= 390686	39600	ساحة عمومية - منطقة ممنوعة البناء	غير محفظ
ساحة 6 نونبر	5 - ملك عام	ساحة 6 نونبر - الفضاء الفاصل بين دار البارود ومستشفى المختار السوسي - شارع مولاي رشيد داخل الأسوار X= 166331 ; Y= 390876	11500	ساحة عمومية - طريق	غير محفظ
ملك العبوبي	6 - ملك عام	خارج باب بنيارة بمحاذاة السور X= 165930 ; Y= 390000	5555	ساحة عمومية - فضاء رياضي	غير محفظ
جنان الخليفة	7 - ملك عام	جنان المشمشة بمحاذاة السور X= 165039 ; Y= 391272 X= 165039 ; Y= 391260 X= 165039 ; Y= 391246	600	مرافق عمومية	أمالك غير محفظة
ملك الحوصن	8 - ملك عام	حي سيدي بلقاس X= 164730 ; Y= 390851	3715	منطقة إعادة الهيكلة	رسم عقاري رقم 39/35439
ملك الله	9 - ملك عام	حي أولاد الغزال X= 164050 ; Y= 387900	7967	منطقة إعادة الهيكلة	رسم عقاري رقم 39/18581
ملك اوبلا	10 - ملك عام	حي أولاد الغزال X= 164950 ; Y= 388336	16026	منطقة مشاريع	غير محفظ
محطة الضخ أولاد بونونة	11 - ملك عام	حي زرايب أولاد بونونة X= 165028 ; Y= 391465	200	منطقة إعادة الهيكلة	غير محفظ
محطة الضخ جنان المرأة	12 - ملك عام	جنان المرأة (خارج باب تارغونت) X= 164999 ; Y= 390447	200	منطقة ممنوعة البناء	غير محفظ
محطة الضخ الحاج بوثابت	13 - ملك عام	حي الحاج بوثابت X= 166358 ; Y= 390243	80	منطقة السكن المغربي	غير محفظ

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

کتاب المجلس الجماعي
رشيد فنان




النقطة التاسعة عشرة

الدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلية الادارية الجماعية.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلية الادارية الجماعية بعد ذلك أعطى الكلمة للسيد احمد الشافور رئيس مصلحة الشؤون الادارية والقانونية والممتلكات لتقديم عرض حول الموضوع.

أحمد الشافور..... رئيس مصلحة الشؤون الادارية والقانونية والممتلكات

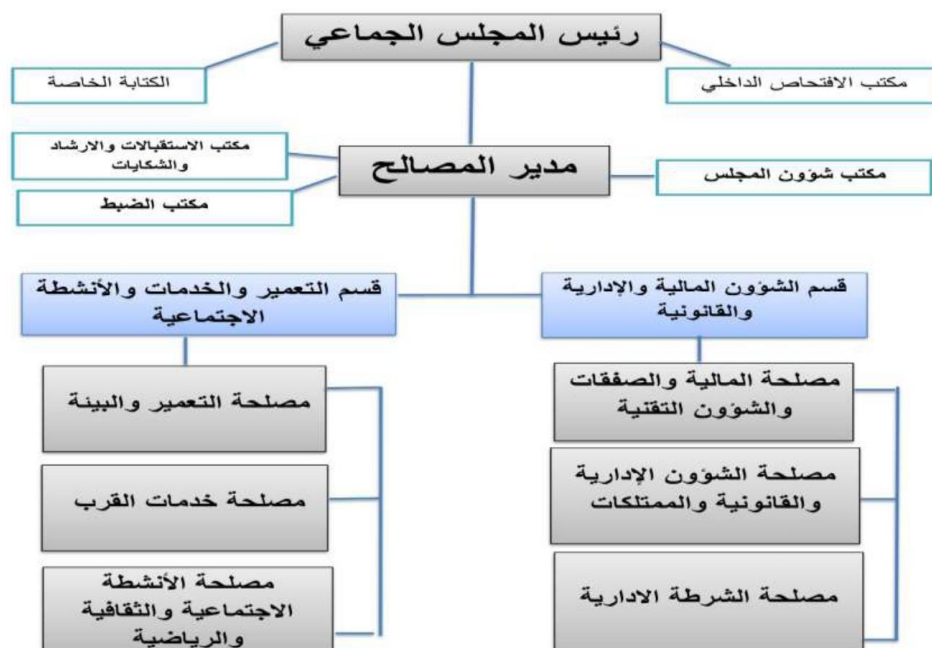
بالنسبة للنقطة المتعلقة بمشروع تعديل الهيكل التنظيمي، أشير للإطار القانوني والمرجعي حول تنظيم الادارة الجماعية وتحديد اختصاصاتها حيث عرف النظام القانوني المنظم لتدبير الشأن العام المحلي مستجدات مهمة حيث تعزز بالقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والذي صدر في الظهير الشريف بتنفيذه بتاريخ 7 يوليوز 2015. ومن ضمن ما نص عليه وخاصة المادتين 118 و 126 هو ضرورة وضع مقرري يقضي بتنظيم ادارة الجماعة وتحديد اختصاصاتها وفقا للمخطط التنظيمي لمواردها البشرية مبني على أساس علمي سليم يضمن توقعا محدد وكم مضبوط من المواد البشرية تنسجم تخصصاتها وكفاءتها مع متطلبات الجماعة. وعليه فإن جماعة تارودانت تنفيذا و انسجاما مع ما ذكر سالفاً ، وبناء على منشور السيد وزير الداخلية والذي يقترح بموجبه نماذج الهيكلية التنظيمية لإدارة الجماعة. ومن أجل تمكين هذه الاخيرة من التوفر على ادارة جماعية حديثة من شأنها توفير إطار ملائم للقيام بجميع المهام المنوطة بها بفعالية ونجاعة. مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جماعة على حدة على أساس مؤشرا عدد السكان لدينا الهيكل التنظيمي الحالي والذي قامت جماعة تارودانت في وقت سابق باعتماده من خلال المقرر المتخذ في دورة أكتوبر 2017 يتكون من قسمين وست مصالح، غير أن هذا الهيكل التنظيمي أصبح غير كاف للإستجابة لمتطلبات الأفق التنموية التي تراهن الجماعة على تحقيق مستقبلا. لذلك قامت الجماعة بمحاولة تعديل الهيكل التنظيمي المصادق عليه سنة 2017.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Intérieur
Province de Taroudannt
Commune de Taroudannt
Direction des services



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت
مديرية المصالح

الهيكل التنظيمي المصادق عليه خلال دورة أكتوبر سنة 2017



والمشروع الذي أمامكم هو الهيكل التنظيمي لدورة أكتوبر 2022 الذي لم يتم التأشير عليه كذلك .

مشروع الهيكل التنظيمي لدورة أكتوبر 2022 والذي لم يتم التأشير عليه

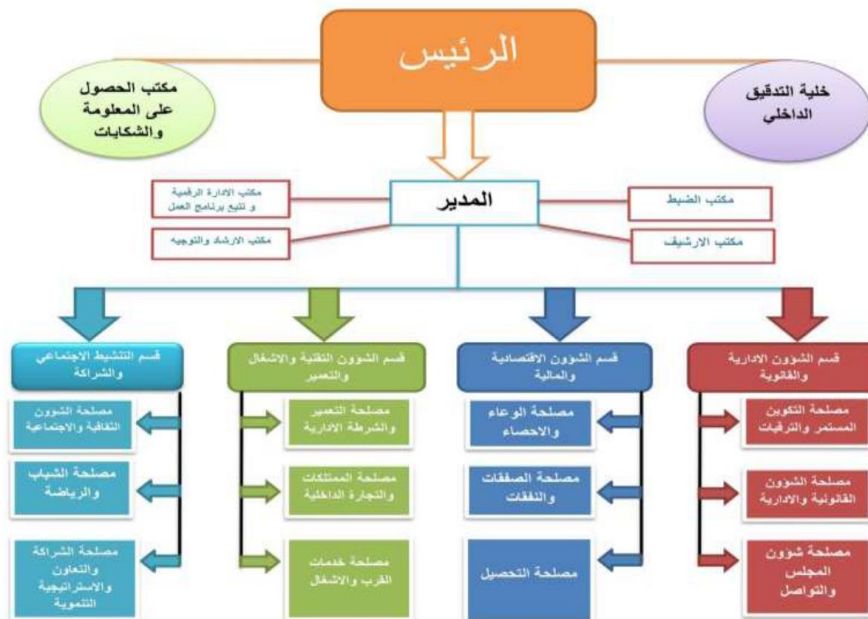
❖ قام المجلس الجماعي في اجتماع الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 وذلك خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر من نفس السنة بالمصادقة بالإجماع على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل الهيكلية الإدارية الجماعية لكن هذا المقرر ومن خلال جواب السيد وزير الداخلية تحت عدد 643 بتاريخ 04/01/2023 الذي توصلت به الجماعة لم يؤشر عليه من طرف السلطات المختصة، كون المديرية العامة للجماعات الترابية حسب ما ورد في الجواب بصدد انجاز دراسة متكاملة حول التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات بالجماعات .

❖ وقد كان على الشكل التالي : 4 اقسام و 12 مصلحة



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
الجماعة تارودانت
مديرية المصالح الجماعية

الهيكلية الادارية المصادق عليها خلال دورة أكتوبر
سنة 2022



لذا فإن مديرية المصالح من خلال تعليمات السيد الرئيس وبخصوص هذا الشأن قامت مجددا بإعادة صياغة مقترح جديد يتماشى مع منشور وزير الداخلية السالف الذكر. ليبقى كما هو شكليا مع إجراء بعض التعديلات في مضمون الأقسام والمصالح بشكل يضمن انسجام وتكامل الوحدات الإدارية داخل كل مصلحة، و انسجام المصالح المشكلة للأقسام ليصبح المقترح على الشكل التالي. بالنسبة لهذه الهيكلة و المتمثلة فيما يلي:

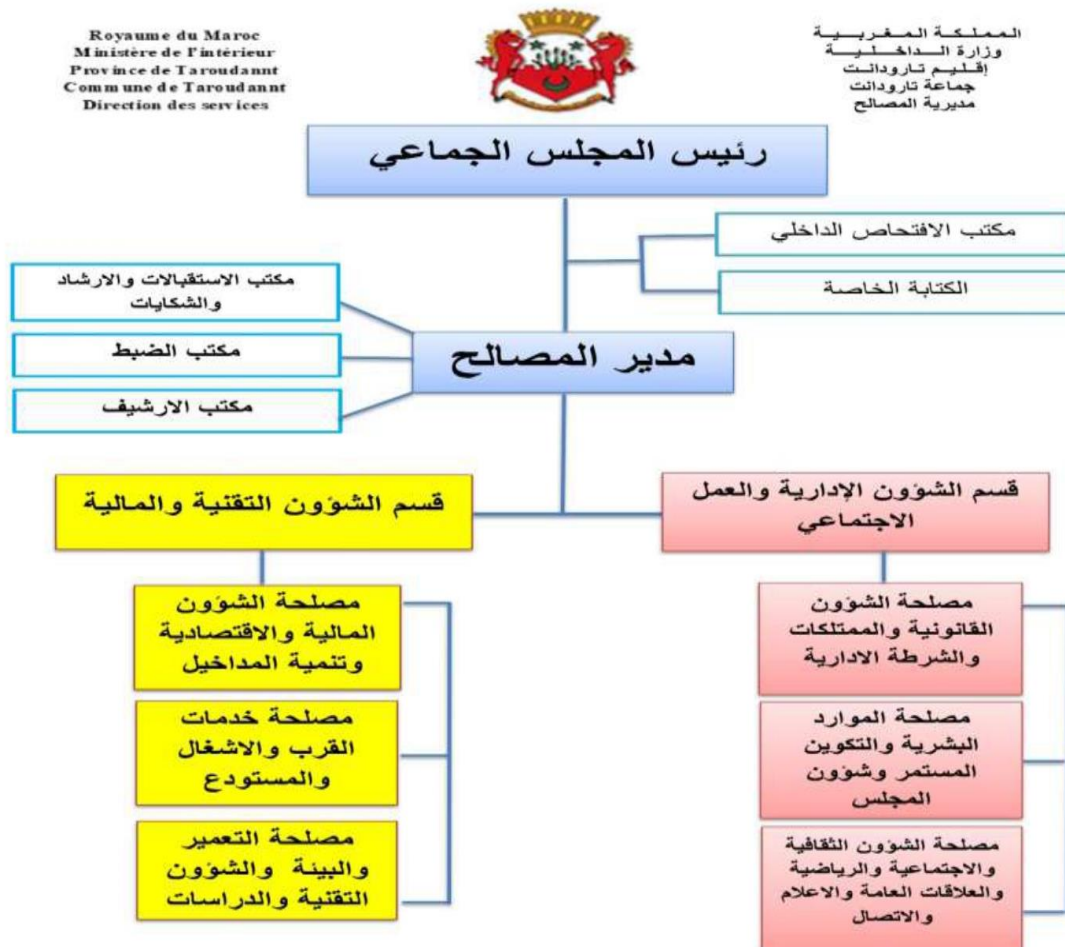
رئيس المجلس.

- هناك مكتب الإفتحاص الداخلي، الكتابة الخاصة وهذه المكاتب تكون تابعة مباشرة للسيد رئيس المجلس.

مدير المصالح والذي بدوره هناك مكاتب تابعة له مباشرة وهي :

- مكتب الاستقبال والإرشاد والشكايات ومكتب الضبط ومكتب الأرشفة.

ويتفرع عن مديرية المصالح قسمين: وهما قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي. والذي يضم ثلاثة المصالح هي مصلحة الشغل القانونية والممتلكات والشرطة الإدارية، ثم مصلحة الموارد البشرية والتكوين المستمر وشؤون المجلس. وأخيرا المصلحة الثالثة هي مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية والعلاقات العامة والاعلام والاتصال. ثم هناك القسم الثاني وهو قسم الشؤون التقنية والمالية. ويضم ثلاث مصالح وهي كالتالي مصلحة الشؤون المالية والاقتصادية والتنمية وتتمية المداخل، و مصلحة خدمات القرب والاشغال والمستودع، و مصلحة التعمير والبيئة والشؤون التقنية والدراسات. وتمت مراعاة ما هو تقني في قسم واحد وما هو إداري في قسم آخر. وشكرا.



الزهراء دنيمستشارة جماعية.

فيما يخص النقطة موضوع النقاش والمتعلقة بالمقترح الجديد الخاص بهيكل الجماعة. سأتطرق لها في سياق آخر حيث جاء في دورة أكتوبر بعدما كنا نعتمد على هيكل 2017 قمنا بالمصادقة على مقترح تعديل عليها سنة 2022. حيث أنه في سنة 2017 كان هناك قسمين في الهيكل ثم في سنة 2022 اقترح علينا المكتب المسير 4 اقسام وذلك خارج الاطار القانوني المنظم للهيكل بدرجة أن هناك اتفاق بين السيد رئيس المجلس والمصالح المعنية، لكي تتم الموافقة على هذه الهيكلية. وناقشنا هذا الامر بمسؤولية. وأشرنا الى أن هذا القانون لا يمكن تجاوزه ولو بموافقة رئيس المجلس. ولكن الإخوان تشبثوا برأيهم واتجهنا معهم في نفس الاتجاه على غرار تشبثهم بالعديد من القرارات. وفي آخر المطاف ستكون كارثة على مستوى المدينة وستنتبه لها المصالح وستعيدنا إلينا لإعادة مناقشتها والتداول فيها. ومن بين هذه القرارات اللوحات الشهرية وقد قدمنا فيها العديد من الملاحظات لكن تقابل بالرفض من قبل المكتب المسير للمجلس. وفي الأخير هناك ضياع للوقت من فترة التسيير. وبعد ذلك سنعود للاقتراحات التي تم اقتراحها بخصوص اللوحات الشهرية. كما عدنا بخصوص الهيكل التنظيمية. وطيلة هذه الفترة اشتغلنا بالهيكل التنظيمي لسنة 2017. وأنا اتساءل كيف اشتغلنا منذ سنة 2022 وإلى غاية 2023. وما هي الإجراءات التي قامت بها الجماعة لأنها اشتغلت بقسمين ولكنها توجهت في نفس سياق الرئيس على أنه سيتم قبول أربعة اقسام. هل اشتغلنا بطريقة عشوائية لمدة سنة كاملة؟. وفيما يخص اقسام مصالح الجماعة فرجاء عندما نطرح التعديلات لا نطرحها من باب المزايدة السياسية. انما يتم طرحها من باب العلم بالشيء. ولا يمكن أن نطرح نقطة دون ان نفقه فيها شيئا وندلي فيها بملاحظات عشوائية. كما أن الجريمة التي تمت في المقرر السابق ساسمها جريمة لاننا سنحاسب عليها جميعا مستقبلا. السبب أنه عندما تمتلك ملك خاص وتحوله لملك عام فهذه جريمة سنحاسب عليها مستقبلا. ولكن عندما نصل لمرحلة المحاسبة سيعرفون عندئذ أن هناك كارثة كان لها أثر سلبي على الملك الخاص للجماعة .

محمد إحسانمستشار جماعي.

بالنسبة للهيكلية الإدارية للجماعة. فالمرجع بالنسبة لنا هو القانون. فالقانون حسب عدد النسمة حدد اعداد الهيكلية وكم من الأقسام وعدد المصالح. بعده قررنا تجاوز القانون بدعوى أن هناك موافقة من قبل وزارة الداخلية وتمت المصادقة عليها. وإذا بنا يتم إعادة المقرر من جديد وهذا ما كنا نخشاه السيد الرئيس. لقد أشرت أن المقررات الخاصة بنا لا بد أن تكون مضبوطة وقانونية وتحترم المساطر والإجراءات لكي لا نقع في مثل ما حدث. والهيكلية الادارية منذ بداية الولاية ونحن نعدلها ولم تكتمل بعد على مدار سنتين. هناك قانون في البلاد ولا يوجد أي شخص فوق القانون. وفي النهاية نعود للقانون. لما لم نطبقه من البداية ونتفادى هذه الاشكالات؟ فكم من مقررتم الغاؤه لانه هذا يحيلنا على هدر وقت الجماعة وفي النهاية اول متضرر من هذا الاشكال هو المواطن والمدينة والسكان.

بالنسبة للهيكلية الآن فقط عدنا للصواب بعد سنتين، حسب منشور وزير الداخلية هناك قسمين و الموظفين مشكورين يبذلون مجهود ويشتغلون وينفذون القرارات سواء يقتنعون بها أم لا. الموظف ينفذ فقط ما يؤمر به ونحن ننبه لكن لا توجد أذان صاغية. المهم هو أن هناك مقترح تعديلي وكذلك موضوعي ومنطقي هو إنجاز قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي. وبالنسبة لي بخصوص العمل الاجتماعي فهنا تطرح علامة استفهام. كذلك هناك مصلحة الشؤون القانونية والممتلكات والشرطة الإدارية. فلماذا لا تكون فقط مصلحة الشؤون الإدارية والممتلكات. لأننا نطبق القانون جميعا. ودور الشرطة الإدارية هو تسليم الوثائق الإدارية. لذلك لماذا لا نكتفي بمصلحة الشؤون الإدارية ونضيف لها الممتلكات. ومصلحة الموارد البشرية التكوين المستمر وشؤون المجلس. بخصوص مصلحة الموارد البشرية فهي تتكلف بكل ما يخص الموظفين من ترقية الموظفين ومن التكوين فهي تعالج جميع ما يتعلق بالموظف. فهنا يكفي مصلحة الموارد البشرية. أما مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية والعلاقات العامة والإعلام والاتصال.

هي نفسها العلاقات العامة. ولذلك اقترح حذف الإعلام والاتصال والاكتفاء بالعلاقات العامة. هناك قسم الشؤون التقنية والمالية. اقترح ان يتم تسميته قسم الشؤون المالية والتقنية والتعمير، ونحدث مصلحة الشؤون المالية، لوجودها لأن الاقتصاد والمداخيل فهي تدخل في المالية. هناك مصلحة خدمات القرب واشغال المستودع لماذا لا ندع مصلحة خدمات القرب ونضيف لها فقط المستودع. هناك مصلحة التعمير والشؤون التقنية فنكتفي بمصلحة التعمير والشؤون التقنية لأن الدراسات تدخل في المسائل التقنية.. وشكرا.

فضمة ازوران مستشارة جماعية.

أود الإشارة فقط الى مكتب الاستقبالات والإرشاد والشكايات. بالنسبة لهذه المهمة فأنا أقترح في اختيار هذه الموظفة أو الموظف أن يتوفر على الكفاءة التواصلية وخصوصا التحدث باللغتين الرسميتين. اضافة الى اللغات الاخرى. فعلينا الاخذ بعين الاعتبار الأجانب المتواجدين معنا في المدينة. كما أضيف توصية اخرى اتمنى أن تنال الموظفة قسطا من هذه التعيينات وان يتحمل الأشخاص في وضعية إعاقة المسؤولية في هذه المناصب وشكرا.

مصطفى المرتقي مدير المصالح.

كما يعلم السادة الأعضاء فإن ورش هيكلية الادارة الجماعية هو ورش مفتوح منذ سنوات. بالخصوص وزارة الداخلية فقد حاولت ما أمكن الخروج ببعض القوانين التنظيمية الجديدة بعد 2015 على أساس أن تضيف قيمة أكثر للإدارة الجماعية. لأنه عبر تاريخ العمل الإداري في المغرب كانت الإدارة الجماعية بعيدة عن الهيكلية. فقد كانت كل جماعة تنشئ هيكلتها كيفما تشاء وليس لديها إطار مرجعي للهيكلية. الأطر المرجعية التي اعتمدت عليها وزارة الداخلية ليس قانون بل منشور ولحد الساعة لم يتم سن قانون بعد. ولكي لا تكون هناك مغالطة ليس لنا القول بأن هناك قانون بل بالعكس هو فقط منشور واعتمد على آخر إحصاء المنجز سنة 2014. ونحن في هذا المجلس الموقر نتذكر النقطة التي أدرجت في سنة 2017 فقد كانت ملتصقة لوزير الداخلية ولم يكن مقررا قاضيا بالشيء لكي نرسله لوزير الداخلية للتأشير عليه. قبل ذلك رفع ملتصق تحت إشراف السيد العامل لأخذ بعين الاعتبار عدد سكان المدينة. فهي تستقطب من النواحي وقمنا بعمل دراسة حول الديناميكية الاجتماعية للمدينة. واليوم فهناك ما يفوق 100.000 نسمة لذلك طلبنا إعطاء الإمكانية لأن هناك ضغط على الادارة والمتمسك لم يتم رفضه بل تفهمته وزارة الداخلية. وجوابه موجود فوق مكتبي فهم لم يصارحونا بكلمة "لا" بل أشارت إلى أن المصالح المختصة في الوزارة بصدد إجراء دراسة مرتبطة بالكفاءات. ويحدثون إطار مرجعي لكل جماعة وذلك في إطار تصورات أهيل الكفاءات الجماعية. ونحن لا نريد الانتظار لأن لدينا الآن برنامج العمل والذي سيتم الشروع في تنفيذه ابتداء من السنة المقبلة وسيكون هذا عمل على عاتق الموظفين. وكذلك هناك مجموعة من المشاريع منها أكبر مشروع للتأهيل الحضري وسيتم إنجازه من طرف نفس الموظفين والمصالح الجماعية والسادة الأعضاء يشرفون على المصالح الجماعية حسب القطاعات المخول لهم بالتفويض فهم يعانون يوميا ويشكون من قلة الموارد البشرية. ثم هناك قرار الوزارة غلق باب التوظيف والذي شكل احتباس اداري خطير. ونحن اليوم انجزنا تشخيص دقيق للإدارة. وقد نص المنشور على أننا نملك قسمين وستة مصالح ووجدنا أن لدينا القسمين لا يترشح لهما أي احد، وهناك مصالح عليها ضغط كبير. فمثلا مصالح الشرطة الإدارية تعرف ضغطا قليلا في حين عندنا مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية والممتلكات تعرف ضغطا كبيرا. لذلك عملنا على إنشاء توازن بين المصالح وتوزيع الأطر على قتلهم وحتى لا يكون هناك ضغط على شخص واحد. وكذلك تم فتح باب الترشيح فعندنا قسم فارغ. فهناك مصلحة فيها شخص قد أحيل على التقاعد ومصلحة أخرى فيها شخص توفي. كذلك هناك مصلحة فيها شخص قريب أن يحال على التقاعد. وبالتالي هناك ستة مصالح على قسمين. قسم فارغ وثلاثة مصالح فارغة واليوم تعرف الهيكلية الإدارية فراغا كبيرا. والوثيقة المطروحة أمامكم هي فقط إعادة توزيع بشكل عادل ومتقارب يضمن التقارب والانسجام والنجاح. لكي نعطي لمن ترشح لمنصب مستقبلا إمكانية القيام بالمهام المنوطة به بدون ضغط. وإذا أعلننا على هذه الهيكلية بالواقع الموجود فالكل يتجه إلى المصالح ذات الضغط القليل. لذلك

حاولنا إنشاء التوازن والعدل بين المصالح. والتوجه الذي رسم المكتب المسير على أساس أن تكون الأمور فيها انسجام ونوع من النجاعة. وشكرا السيد الرئيس.

سعاد أريب مستشارة جماعية.

الطرح الذي قام به السيد مدير المصالح اود اشارة فيه الى ملاحظة. أولا إذا كانت المسألة تتعلق بمسألة الكفاءة والنجاعة. انا اتساءل اننا بعودة إلى المصالح كلها فعندما نقوم بجولة داخل البلدية نجد فقط الموظفين العرضيين. إذن أنا أعتقد أن هذه النقطة وحدها تفرض علينا تصحيح الفكرة بشأن الكفاءة ، كذلك أتساءل حول مصلحة الوعاء العقاري فهناك نص قانوني يحكمها ولكن لم تتم الإشارة إلى المصلحة في هذا المخطط. وبالتالي فأنا أتساءل لماذا وأين مكانها اين موقعها وهي ضرورة ملحة وشكرا.

شكيب أريج مستشار جماعي.

أعتقد أن الهيكلية الإدارية هي مسألة تقنية في الظاهر، ولكن لها علاقة مباشرة بتجويد الحكامة ومرتبطة بالتدبير الإداري. فتجويد الهيكلية هي من الأسس التي يقوم عليها أي عمل في هذه الجماعة. كما أن الهيكلية ليست أمرا مقدسا حتى لا يتم تعديلها. بل لابد أن تتضمن أخطاء وتغييرات. الهيكلية ليست أمرا جامدا حتى يبقى للأبد بنفس الطريقة. هناك أمور كثيرة تتجاوزنا ونقبل بكل صدر الاجتهادات الواردة فيها. والاجتهادات تؤدي طبعا فيها إلى قسط كبير معقول ولو تكون بها أخطاء، لماذا لا نبادر ونضمن هذه الهيكلية ونعتبرها ضرورة واجتهادا لتجويد عمل الجماعة. أما أن نترك دار لقمان على حالها، فهذا منطق هروبي. يجب أن نعطي لهذا المجلس قوته الإقتراحية واجتهاده في حدود القانون طبعا. فالمطلوب منا هو تجويد عمل هذه الإدارة، وهو ما نحن بصدد اليوم وشكرا.

مصطفى المرتقي مدير المصالح.

بخصوص الهيكلية على العموم اذا توجهنا في إطارها العام ، ونحن لا نتحدث على الوعاء العقاري بل نغير في الجوانب الوظيفية. إذا لاحظتم في المغرب يمكن أن نجد وضع وزارة الاقتصاد والمالية والاستثمار وفي لحظة تتغير هيكلتها بقرار من الوزير بناء على مجلس حكومي. وكل شيء يتغير في الإدارة. حسب الحكومة أو الوزراء لانها ما دامت تعتمد على النتائج المحققة. ونحن كذلك غيرنا في بعض المسميات فقط في ارتباط بالبرنامج المطروح علينا. وقد تم التغيير بناء على المراجع القانونية التي توظف هذه العملية. كما أشارت المستشارة المحترمة ليس الوعاء لوحده من يوظفه القانون. فحسب بالمنشور هناك ستة مصالح إذا قمنا بإعطاء الوعاء فهو مصلحة لا توجد في القانون. كذلك مصلحة الأرشيف بمقتضى القانون يجب وضع مصلحة الأرشيف ثم هناك الإفتحاص الداخلي بموجب القانون 113.14 فهو مصلحة يجب تنزيلها. وبذلك لن تكفي ستة مصالح. ونحن اليوم نشيد هيكلا بناء على انتظار الجماعة مع وجود إطار مسموح به وضيق جدا. كذلك علينا التطرق للمكاتب الصغرى أو الهياكل الصغرى. ولأنه اشتغلنا بالهيكلية المقدم لكم في دورة 2022 فقد كان بإمكاننا الاشتغال بأربعة أقسام و 12 مصلحة. من بينها مصلحة الوعاء و مصلحة الإفتحاص الداخلي و مصلحة التكوين المستمر لوحدها. وكما أشار السيد المستشار يمكننا التعديل على الهيكلية اذا اقتضى الحال، ولا يوجد أي مانع من التغيير الإداري. وشكرا السيد الرئيس.

سعاد أريب مستشارة جماعية.

فقط للتعقيب أنا قد ذكرت الوعاء العقاري لكنني كنت أقصد الوعاء الضريبي. وليس الوعاء العقاري هذا مجرد تصحيح.

اسماعيل الحيري مستشار جماعي.

وتأكيدا لما أشار له السيد مدير المصالح هذا المنشور الصادر عن وزير الداخلية المنظم للهيكل الإداري للجماعة. هناك أمور قد تطرق لها المنشور بالتفصيل وهناك أمور التي قدم فيها مجرد إطار. بعض الاختصاصات التي لم ترد في هذه الهيكلية فهذا لا يعني بأنها غير موجودة فهذا يدخل في إطار المكاتب. ففي كل مصلحة توجد هناك مكاتب. بل هناك داخل المكتب يمكن أن تكون هناك لجان دائمة وأما مؤقتة. وقد تطرقنا لهذا الإشكال في اللقاءات مع السيد الوالي المكلف بالجماعات. بخصوص التعويضات فمثلا رئيس القسم

عنده تعويض كذلك رئيس المصلحة يتم تعويضه. ولكن رئيس المكتب ليس عنده تعويض. وهذه من التوصيات والأمور التي طرحت والتي أكرر طرحها. وكذلك رؤساء المكاتب يجب أن يكون عندهم تعويض لأنه يؤدي مهمة من المهام. والهيكل الآن هي قسمين وستة مصالح وهذا هو الحد الأقصى والذي ينص عليها بالاسم وتبقى الصلاحية للمجلس في إضافة ما يراه مناسباً.

الزهرادني. مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه النقطة فعندما نناقشها فإننا نناقشها في إطار مداخلات الإخوان. فلا بأس أن يتم وضع الهيكلية الجماعية ثم نقوم بالتعديل عليها. أما بالنسبة لنا فقد قمنا بالقفز على القانون. وهذا هو المشكل الكبير الذي قمنا بفعله. وكان عندنا آمال في الرئيس بأن تتم الموافقة عليه. لكن تم إعادته إلينا لتعديله فأنا من ضمن الأشخاص الذين صوتوا على الهيكلية الجماعية المكون من أربعة أقسام. ولكننا اتبعنا الكلام المعسول الذي طرح علينا وقمنا بضرب القانون بعرض الحائط. وبالتالي فأنا أخشى من هذا الباب وعلى غرار هذا القرار الذي تم اتخاذه قد تكون جميع القرارات التي أخذناها قد يتم رفضها. فهناك لحد الآن نقطتين تم إعادتها للتداول. وبالتالي فأنا أشير إلى أنه لا يصح إلا الصحيح. فقط وضعنا ثقتنا في جهة ورجعنا خائبين لذلك فحذاري أن نذهب في نفس الاتجاه في جميع النقاط.

أما بالنسبة للحكمة فهل من الحكمة أن نخلق أربعة أقسام و12 مصلحة وتتكون من رؤساء وكلهم يتقاضون تعويضات. فهل هذه من الحكمة في التدبير المحكم للمالية الجماعية. فهل من الحكمة أن يتقاضى جميع هؤلاء رواتب وتعويضات. بالنسبة للنقطة الثالثة وهي الوعاء الضريبي. فبخصوص مصلحة الوعاء الضريبي والتحصيل فقد نص عليها القانون ويجب تفعيلها. كما أشار السيد المدير بأن هناك العديد من المصالح ينص عليها القانون. والجماعات تعطي أهمية كبيرة لمصلحة الوعاء الضريبي وهي مصلحة مهمة، لا من ناحية عدد الموارد البشرية أو من ناحية الإمكانيات المادية والمعنوية التي تتاح للمصلحة وذلك لأهميتها. حيث أن مصلحة الوعاء الضريبي تدخل في جميع المصالح. لذلك فمن العيب علينا أن لا نجدها في هذا الهيكل التنظيمي وشكراً .

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلية الادارية الجماعية. للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس

الجماعي

عدد 64 / 2023

الدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلية الادارية الجماعية

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلية الادارية الجماعية، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 22 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 22 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 22 عضوا وهم السادة:

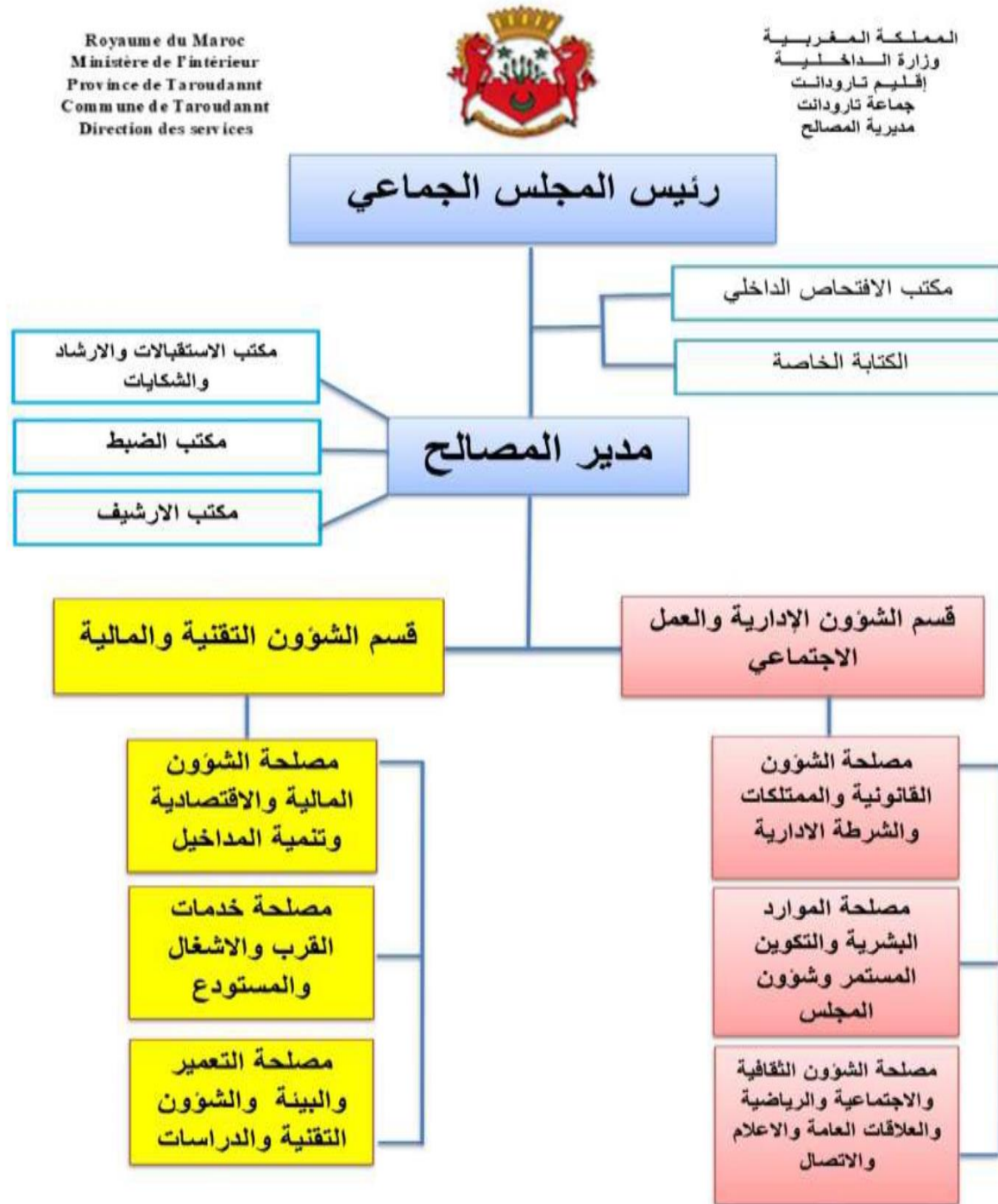
محمد أمهرسي	رشيد وحيد	سعاد اريب	كنزة عزمي
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر
اسماعيل الحريري	سعاد البعيد	محمد جبيري	الزهراء دنبي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	حامد جودي
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	
هشام امزراو	مينة فريسي	فضمة ازوران	

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلية الادارية الجماعية كما يلي:



توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

الدراسة والمصادقة على مشروع برنامج الانفتاح لجماعة تارودانت.

النقطة العشرون:

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع برنامج انفتاح لجماعة تارودانت احوال الكلمة على السيد عبد المنعم المناني لتقديم العرض.

عبد المنعم المناني..... **رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.**
نقدم مشروع برنامج انفتاح تارودانت برسم سنتي 2025/2024 بشراكة بين جماعة تارودانت، والشبكة المغربية للجماعة الترابية وجمعيات جهات المغرب، تحت اشراف المديرية العامة للجماعات المحلية. بطبيعة الحال لابد من الاشارة الى أن مشروع الانفتاح للجماعات بالمغرب حظي بفوز جائزة الحكومة المنفتحة خلال الشهر الماضي في اطار مؤتمر دولي بميزة الشرف. نلاحظ في الصورة الوفد المشارك عن المغرب الذي نال هذه الجائزة.



تعريف الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة



مبادئ التنمية المنفتحة



المراحل التي قطعتها لإعداد مسودة هذا البرنامج وهي كالتالي:



محاور مشروع الانفتاح لجماعة تارودانت



مشاريع مشروع برنامج الانفتاح لجماعة تارودانت

أ. محور

التواصل

الشركاء	الأنشطة الخاصة بالمشروع	المشروع
- جماعة تارودانت. - وكالة التنمية البلجيكية. - هيئة تكافؤ الفرص. - جمعيات المجتمع المدني.	✓ قرار جماعي لإحداث المنصة التشاورية. ✓ تعيين ممثلي الآليات التشاورية لدى جماعة تارودانت (تكافؤ الفرص ، الفضاء التشاوري، تشبيك الشباب ، تشبيك النساء...). ✓ تنظيم دورات تكوينية. ✓ تنظيم زيارات للهيئات المماثلة على الصعيد الوطني.	❖ المنصة التشاورية تارودانت: جسر التواصل والشراكة لتحقيق التنمية الشاملة والابتكار المستدام.
النتائج المنتظرة		أهداف المشروع
من خلال تنفيذ هذا المشروع، من المتوقع أن يتحسن التواصل والتعاون بين الجماعة والمجتمع المدني بشكل كبير. ستسهم المنصة التشاورية في تحقيق تطوير مجتمعي شامل وتعزيز فعالية صنع القرارات وتلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع المدني بشكل أفضل. كما ستعمل هذه المنصة على تعزيز ثقافة الشراكة بين الجماعة والمجتمع المدني، وبالتالي تحسين جودة الخدمات الجماعية والتطور المستدام في جماعة تارودانت.		▪ التواصل والتعاون بين الجماعة الترابية والمجتمع المدني. ▪ الحوار المستمر بين ممثلي الجماعة وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين.
المدة الزمنية		
من 2025/12/31 إلى 2024/01/01		

أ. محور

التواصل

الشركاء	الأنشطة الخاصة بالمشروع	المشروع
- جماعة تارودانت. - هيئة تكافؤ الفرص. - جمعيات المجتمع المدني.	✓ تحسين الفضاء العام للاستقبال. ✓ إنشاء نظام لتحديد مواعيد الزيارات والخدمات. ✓ توفير فضاء انتظار منظم ومريح للمرتفقين. ✓ تنظيم اللقاءات التواصلية. ✓ انجاز كبسولات تواصلية.	❖ التميز في الاستقبال الإداري: جماعة تارودانت نحو الارتقاء بالخدمات العامة.
النتائج المنتظرة		أهداف المشروع
من المتوقع أن يسفر تنفيذ مشروع التميز في الاستقبال الإداري: جماعة تارودانت نحو الارتقاء بالخدمات العامة عن تحسين تجربة المواطنين والمرتفقين، تسهيل إجراءات الخدمات العامة، زيادة الرضا والثقة بالجماعة، وتعزيز التواصل والشراكة مع المجتمع المحلي. كما سيؤدي التحسين في مهارات الموظفين وتوفير المرافق الصحية الملائمة إلى تلبية احتياجات الأفراد ذوي الإعاقة وتحسين جودة الخدمات المقدمة بشكل عام.		▪ تحسين الاستقبال الإداري وتسهيل إجراءات الخدمات العامة في جماعة تارودانت. ▪ إنشاء نظام إلكتروني لتحديد مواعيد الزيارة والخدمات المطلوبة مسبقاً لتجنب الازدحام وتحسين التنظيم. ▪ تحسين فضاء وقوف السيارات والدراجات النارية. ▪ توفير فضاء انتظار منظم ومريح للمرتفقين والمواطنين.
المدة الزمنية		
من 2025/12/31 إلى 2024/01/01		

ا. محور

التواصل

الشركاء	الأنشطة الخاصة بالمشروع	المشروع
- جماعة تارودانت - هيئة تكافؤ الفرص - المجلس الإقليمي للسياحة - جمعيات المجتمع المدني	✓ خلق وسائل تواصلية حديثة للتعريف بالمدينة. ✓ انجاز دلائل تعريفية بالمدينة. ✓ انجاز المسار السياحي للمدينة. ✓ انجاز لوحات تعريفية للمآثر التاريخية للمدينة.	❖ تارودانت - تحفة تاريخية متراسة بين أحضان الجبال "أنسجة الماضي بخيوط الحاضر"
النتائج المنتظرة		أهداف المشروع
تعزيز الجذب السياحي للمدينة وزيادة عدد السياح الوافدين إليها. ومن خلال التركيز على الابتكار والإبداع في التشوير وعرض التراث المادي واللامادي بشكل دقيق وجذاب، يمكن أن تحقق المدينة المزيد من الفوائد والنتائج الإيجابية، ومن بينها: زيادة عدد السياح -تحسين تجربة السياح -تنشيط الاقتصاد المحلي -حفظ التراث الثقافي والتاريخي -تعزيز الوعي الثقافي		▪ يهدف المشروع إلى تحويل المدينة إلى وجهة سياحية مبتكرة وممتعة تستقطب الزوار من مختلف الأعمار والثقافات وذلك من خلال الإجراءات التالية: -البحث والتوثيق-التشوير الدقيق واللافتات التفاعلية -خريطة المسار التاريخي - الدليل السياحي - التقنيات الحديثة - الإعلان والتسويق - إنشاء محتوى رقمي جذاب .
المدة الزمنية		
من 2024/01/01 إلى 2025/12/31		

ا. محور

الرقمنة

الشركاء	الأنشطة الخاصة بالمشروع	المشروع
- جماعة تارودانت - هيئة تكافؤ الفرص - جمعيات المجتمع المدني	✓ إنشاء نظام الكتروني لتدبير الخدمات الجماعية ✓ تطوير نظام معالجة الشكايات. ✓ تنظيم لقاءات تواصلية مع المواطنين حول تطوير الخدمات الجماعية.	❖ ترقية مجتمعنا الرقمي: خدمات جماعية مبتكرة ومتميزة في جماعة تارودانت
النتائج المنتظرة		أهداف المشروع
- تحسين جودة خدمات وبرامج الجماعة الترابية. - تعزيز الثقة بين المواطن والجماعة الترابية . - جعل المواطن شريكاً في تحديد الاحتياجات وإيجاد الحلول		▪ اعتماد تطبيقات التدبير الرقمي للخدمات الأساسية ▪ تطوير نظام لمعالجة الشكايات ▪ تحسين التواصل والتحسيس
المدة الزمنية		
من 2024/01/01 إلى 2025/12/31		

ا. محور الرقمنة:

الشركاء	الأنشطة الخاصة بالمشروع	المشروع
- جماعة تارودانت - هيئة تكافؤ الفرص - جمعيات المجتمع المدني	✓ توفير خدمات الإنترنت في الأماكن العامة. ✓ توفير خدمات رقمية للمواطنين.	❖ تارودانت المتصلة: إنشاء بنية إنترنت عمومية تعزز من الرقمنة والتواصل الحديث
النتائج المنتظرة		أهداف المشروع
- تعزيز التحول الرقمي في جماعة تارودانت وتحسين جودة الحياة الرقمية للمواطنين. - تمكين المواطنين والمؤسسات من الوصول السهل والفاعل إلى الخدمات الحكومية والمعلومات الضرورية عبر الإنترنت. - توفير خدمة الواي فاي العام في الأماكن العامة والحيوية لتعزيز التواصل الرقمي. - تعزيز ثقافة الشراكة بين جميع الأطراف لتحقيق مصلحة الجماعة والشباب.		- تحسين بنية الإنترنت وتوفير اتصالات سريعة وموثوقة في جماعة تارودانت من خلال طلب تركيب أبراج إرسال إنترنت عالية السرعة والجودة وتحديث الألياف البصرية. - توفير خدمة الواي فاي العام في الأماكن العامة والحيوية لتعزيز التواصل الرقمي من خلال تثبيت نقاط وصول للواي فاي في المناطق العامة والأماكن الحيوية مثل الساحات والحدائق والمكتبات والمحطات والمركبات الثقافية ودور الأحياء.
المدة الزمنية		
من 2024/01/01 إلى 2025/12/31		

ا.ا. محور تدبير المخاطر:

الشركاء	الأنشطة الخاصة بالمشروع	المشروع
- جماعة تارودانت - وكالة التنمية البلجيكية - هيئة تكافؤ الفرص - جمعيات المجتمع المدني	✓ تنظيم لقاءات حول كيفية العمل على تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. ✓ تدبير المخاطر وتحديد الأولويات بشكل مبتكر ومستدام.	❖ شراكة إبداعية: المجتمع المدني شريكاً في تدبير المخاطر وتحديد الأولويات
النتائج المنتظرة		أهداف المشروع
- تعزيز دور المجتمع المدني في تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية والتحديات المحتملة التي تواجه الجماعة. - تحقيق توافق بين الجماعة والمجتمع المدني في تحديد الأولويات الاستراتيجية وتخصيص الموارد بشكل فعال. - تعزيز التفاعل المجتمعي والشفافية في عملية تدبير المخاطر واتخاذ القرارات. - تشجيع الابتكار والإبداع في تطوير الحلول والسياسات العمومية لتحسين أداء الجماعة وتحقيق التنمية المستدامة.		- تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. - تدبير المخاطر وتحديد الأولويات بشكل مبتكر ومستدام. - تفعيل دور المجتمع المدني كشريك مؤثر في هذه العملية وتحقيق تنمية مستدامة.
المدة الزمنية		
من 2024/01/01 إلى 2025/12/31		

IV. محور تدبير الزمن

الشركاء	الأنشطة الخاصة بالمشروع	المشروع الإداري:
- جماعة تارودانت - هيئة تكافؤ الفرص - جمعيات المجتمع المدني	✓ وضع حل مبتكر يساهم في تسهيل إجراءات التواصل والحصول على الخدمات والمرافق المطلوبة للأشخاص ذوي الإعاقة في جماعة تارودانت.	✧ المسار الإداري المخصص: إدارة سريعة ومباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة في جماعة تارودانت.
النتائج المنتظرة	أهداف المشروع	
- تسهيل وتسريع إجراءات الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. - تحسين تجربتهم وتوفير الدعم المخصص لهم. - تقليل التأخير والإجراءات الزائدة. - تعزيز المشاركة والمساواة في العمليات الإدارية.	وضع حل مبتكر يساهم في تسهيل إجراءات التواصل والحصول على الخدمات والمرافق المطلوبة للأشخاص ذوي الإعاقة في جماعة تارودانت.	
المدة الزمنية		
من 2025/12/31 إلى 2024/01/01		

بطبيعة الحال محاور الانفتاح تتضمن تعريف بالشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة، ثم البرنامج الخاص بالإعداد المشترك لبرنامج انفتاح جماعة تارودانت، ثم القراءة للمرحلة الأولى للمشاركة المواطنة ثم تقديم مسودة مشاريع برنامج عمل الانفتاح، وكما أشرنا إلى أن هذه الشبكة جديدة وتعتبر الشبكة فضاء لتبادل التجارب من أجل تكريس مبادئ الانفتاح والتي تتجلى في الشفافية والمساءلة والحق في الوصول إلى المعلومة والمشاركة المواطنة الرقمية، كذلك تأسست هذه الشبكة بتاريخ 21 أكتوبر 2022 وتضم لحد الآن 12 جهة و4 مجالس إقليمية و50 جماعة ترابية. ويهدف هذا البرنامج إلى مؤسسة مبادئ الانفتاح من أجل تنمية ترابية منفتحة، وتكريس الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة. كما يرمي إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية ويأتي إحداث هذه الشبكة في إطار برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة، الذي يتم تنفيذه بإشراف من المديرية العامة للجماعات الترابية بوزارة الداخلية وبمشاركة مع جمعية جهات المغرب وجمعية إمباكت للتنمية.

مبادئ التنمية المنفتحة وهي:

- الرقمنة،
- المشاركة المواطنة،
- الشفافية والمساءلة،
- الحصول على المعلومة.

البرنامج الخاص بالإعداد المشترك لبرنامج انفتاح جماعة تارودانت، خلال المراحل التي قطعتها جماعة تارودانت في إطار الإعداد لمسودة هذا البرنامج تتمثل في:

1. الحضور في لقاء تواصلي حول البرنامج بمقر ولاية جهة سوس ماسة بتاريخ 03 يناير 2023.
2. تنظيم الدورة الأولى لإعداد المشترك والبرنامج عمل الانفتاح بتاريخ 02 مارس 2023.
3. اللقاء التشاوري الرقمية لجمع الأفكار ومشاريع الانفتاح خلال الأشهر أبريل ماي يونيو 2023.
4. في تاريخ 8 يوليو 2023 تكوين لجنة مؤقتة حول إعداد وتنفيذ وتبعية وتقييم برنامج الانفتاح.
5. بتاريخ 24 يوليوز 2023 تنظيم الورشة الثانية للإعداد المشترك لبرنامج عمل الجماعة.

6. في شهر غشت 2023 عقد لقاء لجنة إعداد البرنامج وجمع مقترحات المشاريع.
 7. في شهر شتنبر 2023 صياغة مشاريع الانفتاح .
 8. شهر أكتوبر 2023 عرض برنامج على اللجنة المختصة بالمجلس قصد الدراسة والمصادقة
- أما بالنسبة لمحاور مشروع الانفتاح لجماعة تارودانت:

- التواصل،
- الرقمنة الإدارية،
- تدبير الزمن
- وتدبير المخاطر

بلاغ الدعوة للبرنامج نشر بموقع الجماعة الذي عرفته الجمعيات وهيئات تكافؤ الفرص ونظم بالخزانة البلدية، هذا اللقاء الذي أشرفت عليه الجماعة المحلية وتم اقتراح مجموعة من التحديات والمقترحات التي وصلت إلى 24 تحدي ومقترح 14 تهم التواصل و6 تهم الرقمنة و02 تهم تدبير الزمن الإداري و02 تهم المخاطر ثم كذلك انتقلنا إلى المرحلة الثانية التي تشير كذلك خلال اللقاء المنعقد بتاريخ 24 يوليوز في إطار إعداد برنامج الانفتاح لجماعة تارودانت، خلق وإحداث شبكة تواصلية تتكون من هذه الهيئات أو الآليات التشاورية بجماعة تارودانت الذي تمت فيه اقتراح مجموعة من المشاريع وهي كالتالي (وللإشارة تم هذا الانفتاح بشراكة مع الجماعة وهيئة تكافؤ الفرص والفضاء التشاوري بالإضافة إلى الهيئات المعنية بالجماعة):

المشروع الأول يتعلق بمحور التواصل المنصة التشاورية لتارودانت وهو جسر التواصل والشراكة لتحقيق التنمية الشاملة والابتكار المستدام هذه المنصة جاءت من خلال اللقاء المنعقد بتاريخ 15 يوليوز الذي انعقد بهذه القاعة تحت إشراف الجماعة بحضور الهيئات الأربع التي تشتغل مع جماعة تارودانت والتي تتمثل في هيئة تكافؤ الفرص ومقاربة النوع والفضاء التشاوري لجماعة تارودانت وتشبيك الشباب وتشبيك النساء، خلال هذا اللقاء تمت توصيات تتمثل في خلق وإحداث شبكة تواصلية تتكون من هذه الهيئات والآليات التشاورية ومشكورة وكالة التنمية البلجيكية حيث ستم مشاركة الجماعة وتمويل ثلاثة مشاريع ومن ضمنها المنصة التشاورية. وتتمثل أهداف المشروع في التواصل والتعاون بين الجماعة الترابية والمجتمع المدني وكذا الحوار المستمر بين ممثلي الجماعة وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين، وحددت المدة الزمنية لإنجاز هذا المشروع في سنتين تقريباً حيث ستبتدئ من السنة المقبلة 2024 على أن ينتهي في 31 / 12 / 2025 وبالنسبة للميزانية المقترحة دائماً بتنسيق مع الوكالة التنمية البلجيكية هي حوالي 20.000,00 درهم تهم تنظيم اللقاءات ثم كذا ما يتعلق بهذا المشروع،

■ المشروع الثاني وهو يتعلق بإحداث مجلس الشباب والذي كان مقرر في المجلس سنة 2021، وكان كذلك موضوع عريضة التي تقدمت بها جمعية أمودو أورايش بلا حدود وتمت المصادقة على المقترح والآن تمت إضافته في إطار برنامج الانفتاح كما نتقدم بالشكر والامتنان للوكالة البلجيكية التي ستساهم مع الجماعة في تنزيل هذا المشروع.

■ المشروع الثالث هو التميز في الاستقبال الإداري من خلال تحسين الفضاء العام للاستقبال الإداري وإنشاء نظام لتحديد مواعيد الزيارات والخدمات، وتوفير فضاء منتظم ثم تنظيم لقاءات تواصلية وإنجاز كبسولات للتواصل، هذا المشروع سيتم تنفيذه بشراكة بين جماعة تارودانت وهيئة تكافؤ الفرص وجمعية المجتمع المدني من خلال الميزانية المقترحة لتهيئة الفضاءات الذي تمت برمجته من ميزانية الجماعة وتم اقتراح 100.000,00 درهم خلال هاتين السنتين.

■ المشروع الرابع دائماً في محور التواصل وهو في إطار التحسيس بأهمية المدينة والتعريف بها للتنشيط الحركة السياحية دائماً هذا المشروع سيتم تنفيذه بشراكة بين جماعة تارودانت والمجلس الإقليمي للسياحة وجمعية المجتمع المدني للتذكير فإن

الجماعة تربطها اتفاقية شراكة بالمجلس الإقليمي للسياحة والمبلغ المالي الذي ستساهم به الجماعة مقدرب 50.000,00 درهم كالتزام ومن بين الأهداف والنتائج المنتظرة من خلال المشروع فهو ما نصت عليه الاتفاقية سالفه الذكر.

■ المشروع المتعلق بالرقمنة يدخل في إطار المجتمع الرقمي وذلك من خلال تقديم خدمات مبتكرة ومتميزة بجماعة تارودانت وسيتم إنشاء نظام إلكتروني لتدبير الخدمات الاجتماعية وتطوير نظام معالجة الشكايات تنظيم لقاءات تواصلية مع المواطنين حول تطوير الخدمات الجماعية.

■ الميزانية المقترحة 200.000,00 درهم من خلال الميزانية المرصودة من ميزانية الجماعة وتشمل سنتين.

■ المشروع الآخر هو إنشاء بنية إنترنت عمومية تعزز من الرقمنة والتواصل الحديث ، توفير خدمة الإنترنت في الأماكن العامة للمواطنين وكانت تجربة بساحة 20 غشت من خلال التنسيق مع هيئة تكافؤ الفرص وجمعية المجتمع المدني وتمت المطالبة بتطوير هذه الخدمة لتشمل بعض الفضاءات الأخرى وخلق أنترنت للعموم وخصوصا دورا الحى وكذلك لبعض الساحات وخصوصا في فصل الصيف وهذه من بين الاقتراحات التي تم اقتراحها، الميزانية المقترحة هي 60.000,00 درهم وستمول من طرف الجماعة.

■ المشروع الآخر هو تدبير المخاطر وهي كيفية تدبير المخاطر سواء من خلال المخاطر الإدارية أو من خلال الاستقبال وكذلك مشكورة وكالة التنمية البلجيكية في إبداء الاهتمام والمساهمة في تنزيل هذا المشروع، الميزانية المقترحة هي 20.000,00 درهم، ثم محور تدبير الزمن الإداري وهو تيسير الإدارة للأشخاص ذوي الإعاقة في جماعة تارودانت وللبعض الأشخاص المسنين وهذه مقترحات سيتم تنزيلها دائما في إطار شراكة بين الجماعة والمجتمع المدني.

■ الميزانية المقترحة من خلال هذا المشروع وهي مبلغ 495.000,00 درهم ويهم ثمانية مشاريع، هذه المشاريع سيتم تمويلها من طرف الجماعة ووكالة التنمية البلجيكية في إطار شراكة حيث ستمول كذلك ثلاثة مشاريع ثم سيتم تمويلها من طرف الجمعيات التي تستفيد من دعم الجماعة التي كما أشرنا إلى أن هذا البرنامج تم إعداده بتنسيق وتفاعل بين الجماعة وهيئة تكافؤ الفرص وكذلك الجمعيات التي شاركتنا من خلال اللقاءات التواصلية تحت إشراف المديرية العامة للجماعات المحلية.

..... المناقشة

محمد امهرسي **النائب الأول للرئيس.**

شكرا السيد عبد المنعم على هذا العرض القيم.

محمد إحصان **مستشار جماعي.**

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع برنامج الانفتاح لجماعة تارودانت ، مشروع برنامج انفتاح جماعة تارودانت 2025/2024 يعني لن ننتج الا في سنة 2024 أي سنتين. من بين الشعارات التي لاحظت هنا التواصل، أنا كمستشار كممثل الساكنة في المجلس ليس لدي علم بهذا المشروع إلا الآن كان من الأجدى ومن الأخرى بأن يتم إخبار بهذا المشروع أي أن يتم تقديم تقرير على شكل إخبار بأنه سيتم وضع برنامج زمني.... لا شيء من هذا، وفي الأخير نقول التواصل سيبدأ من 2024 إلى 2025 فقط يعني أننا سنتواصل في هذه السنتين فقط وبعدها لا، ومن الذي قام بهذا؟ قامت به شبكه مغربية لفضاء الحوار وإبداء التجارب في 21 أكتوبر 2022 تدخل به 12 جهة 04 مجالس إقليمية 50 جماعة ونحن دائما لدينا الس بق لندخل في 50 جماعة الأولى، دائما نحن نستطيع، ولكن هل جهزنا لها كيفية لنضبطها؟ لا، في هذا البرنامج الحيز الزمني قالوا انه انجز مشروع خاص بإعداد مشترك بدأ في يناير و انتهى في أكتوبر أنجزته لجنة مع الجهة اجتمعوا ونحن لم نجتمع معهم ولم ندرس الوضع لا كيف؟ ولا من أين؟ ولا متى؟ هناك مسائل هنا غير واضحة وفي الأخير يقولون هدر الزمان فمثلا في قضية العلاقة من بين المشاريع إلى آخره أنا لا اعرف هل هي أنشطة أم آليات لا اعرف ماذا يقولون ولا اعرف ما هذا المشروع وفي الأخير يقولون هو عبارة عن آليات لديها علاقة بمجالات، سؤال هنا ما هي هذه المجالات؟ هذه المجالات هي التواصل والرقمنة أي سأواصل وأشارك مع الموظفين وسأقوم بالرقمنة إلى آخره هل هذه هي المشاريع

الآن؟ وفي الأخير اسمع أن التكلفة تتمثل في 49 مليون ونصف والتي بها سنقوم بإنشاء 06 مشاريع بل ما يسمى بالمشاريع أنا لم افهم شيئا من هذا هل هذا هو التدبير؟ وفي الأخير نجد تدبير المخاطر عندما سمعت تدبير المخاطر رجعت إلى الوراء لكي استوعب ما هي هذه المخاطر وفي النهاية اجد أنها الإكراهات، لما لا نقول الإكراهات بدل المخاطر؟ وكذا فيما يخص تدبير الزمن الإداري ما معنى هذا؟ في نهاية الأمر أقول أنا ما بين القول والفعل كما بين الأرض والسماء في هذا المجلس أول مرة اسمع بهذا البرنامج.

كنزة عزمي مستشارة جماعية.

في إطار هذا البرنامج أو مشروع برنامج الذي نسطر عليه عندما نسمعه بصفة إجمالية فهو شيء حميد ويمكن أن الغاية منه سليمة، ولكن هل الرقمنة تعني الانفتاح أم القول هل الرقمنة لوحدها تعني الانفتاح؟ وبالتالي جاء على مسامعنا كلمات كالنجاعة، التنمية الترابية، الحوار، وهنا سأعود لما اشار له السيد المستشار هل الحوار موجود في الأصل بالمجلس والثقافة، المساءلة، المشاركة المواطنة، و الديمقراطية التشاركية، إشراك المواطن، التعبير عن حاجياته الحقيقية وجميل الاستجابة لها هذا ما تراهن عليه الجماعة فما سأقوله فهو أنها مسألة لا تتوفر حتى داخل المجلس الذي هو مجموعة من المستشارين وهؤلاء المستشارين ممثلين الساكنة وإذا كانت مر افعتهم و اقتراحاتهم ونقاشاتهم البناءة فهو إلا صوت الساكنة لا يحترم داخل المجلس الموقر وسيحترم الرقمنة فشتان بين التطبيق والتنزيل على ارض الواقع سأقولها أنا كذلك بدون فلسفة التي هي في الأصل تفكير معمق وأسلوب حجاجي مبني على الإثبات والمنطق، تحية للذين قرأوا الفلسفة في ابن رشد وهنا نقول لماذا حذفنا من المقرر؟ ومن باب البرجماتية نقول عندما أقول افعل فيبقى لنا التشاور والتشاور ثم التشاور كما قال السيد المستشار حتى نحن اكتشفنا هذه المسألة في هذه الدورة بدون أن نتواصلوا معنا ولم تعلمونا بها ولم تتشاوروا معنا ومن هنا نجد مبلغ 495,000 درهم الذي سيوضع في الميزانية سنوجه أسئلة بصدد.

سعاد أريب مستشارة جماعية

أشد على اخواننا المستشارين الذين قالوا كلمه حق، ليس في حق اشخاص ولكن في حق المدينة التي تستحق منا ان نعطيها كل ما اوتينا من وقت وان نضحي بما اوتينا من معرفة وبتجربة لنمر بها من عنق الزجاجة أنا لن أحتج على أحد فليس هناك محاور لفهم ما نتحدث به وبالتالي لا أنتظر الجواب وبهذا لا ينعني أنني سأقول كلمتي وأتمنى أن تفهم لأنه ليس فيها حزازات وليس فيها تملق وليس فيها تقرب وليس فيها نفاق، عندما عدت إلى المرجع الذي بنيت عليه هذه الوثيقة وجدت بأنها نسبت للشبكة وهذا المشروع الذي يبقى مشروعا ملكيا نحترمه ونقدره تقديرا كبيرا وجدت أنه وضع من أجل إشراك المهارات وهذا هو ما جاء في تعريف هذه الشبكة ولكن المهارات فيما يتعلق بمعالجة المشاكل ومن أجل تنفيذ النموذج التنموي الجديد وأتساءل ما هي مهارات المجلس الحالي لمدينة تارودانت؟ و اين تكمن لدينا التجليات؟ هل لدينا شيء يتميز به؟ لا، ليس لدينا شيء، مدينتنا في طور الانهدام وتراجع إلى الوراء بشهادة المواطن الذي نحترمه وليس بشهادتي أنا كشخص، الساكنة لم تقتنع بالخدمات ونحن لحد الساعة لازلنا نناقش الهيكلة التي عادت للمرة الثانية والثالثة وهذا عيب كبير في حق ساكنة تارودانت أن نقول لدينا رؤية، من بين ما جاء في المشروع كاقترح " تارودانت تحفة تاريخية مترابطة بين أحضان الجبال أنسجة الماضي بخيوط الحاضر " الله اكبر عنوان كبير وفضفاض للأسف الشديد وضعت فيه من النتائج المنتظرة ولم نضع فيه من النتائج التي نستعد لها بل نقول تعزيز الجذب السياحي وهل هناك سياح؟ حتى المغاربة أتوا فقط من أجل التضامن ولكن لا يستطيعون المبيت بمدينة تارودانت أما بالنسبة لجودة الخدمات سأرجع للرائحة التي تزكم أنوفنا بالليل ولازلنا لحد الآن لم نقدم حتى خدمة احتراماً لكرامة المواطن.

سعاد اوبلعيد مستشارة جماعية

الجماعة بقيادة السيد الرئيس عبد اللطيف وهي نهجت سياسة الانفتاح والتطوير والمقاربة التشاركية والدليل هو وجود تفعيل أولا هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي التي كانت غير مفعلة وكذلك خلق فضاء تشاوري والذي لم يكن لديه علم بهذا فهو الآن على علم وذلك من أجل تعزيز الثقة بين المواطنين والجماعة الترابية وجعل المواطنين والمواطنات شريكا في تحديد

الاحتياجات وإيجاد الحلول وهذا المشروع الذي بين أيدينا هو ثمرة للعمل الذي تم الاشراف فيه هذه الهيئات وكذلك المواطنين والمواطنات، الذي مر على مجموعة من المشاريع التي حققت لنا مبادئ التنمية المنفتحة والتي هي الرقمنة ولا يمكن أن نكون في القرن 21 ولا نتحدث عن الرقمنة، هذه الأخيرة من خلال انشاء نظام الكتروني لتدبير الخدمات الجماعية وتطوير نظام معالجة الشكايات كذلك، مبدأ ثاني ألا وهو المشاركة المواطنية والدليل هو هيئة تكافؤ الفرص التي فعلت وكذلك الفضاء التشاوري الذي أحدث وكذلك المشروع الآخر الذي سيتم احداثه وهو مجلس الشباب كآلية تشاركية بالإضافة لهذه الهيئات المتواجدة، والان هل هناك جماعة حققت هذا؟ هناك الشفافية والمساءلة الشفافية في الوصول إلى المعلومة لأن هذه الهيئات تعطى لها المعلومة وتأخذ رأيها في جميع المشاريع التي تنجزها الجماعة، أين هو المشكل؟ وكذلك المبدأ الرابع وهو مبدأ الحصول على المعلومة أنا أرى بأن هذا المشروع الذي هو الانفتاح على جماعة تارودانت هو مشروع يدل على أن الجماعة تأخذ نهجا صحيحا، والانفتاح الذي هو الاشراف بطبيعة الحال نحن لا نشتغل وحدنا بل نشتغل مع المواطنين والمواطنات ومع الهيئات كذلك ومع المجتمع المدني وهذه الاقتراحات التي بين أيدينا هي اقتراحات المجتمع المدني وهذه الهيئات، مسألة أخرى هناك سؤال طرح قبل هو هل سنبدأ هذا المشروع من 2024 الى 2025 فقط ؟ بل الجواب هنا أن المشروع بدأ منذ بداية الولاية منذ دخلت الهيئة وتم تفعيلها وتم الاجتماع معها في جميع المشاكل التي تهم الساكنة فقد تم تفعيل الانفتاح وكان حاضرا وبالتالي ان كنا نتحدث على سنة 2024 و 2025 فنحن نتحدث عن متى ستتحقق هذه المشاريع التي طلبتها في إطار الاجتماع مع هذه الهيئات والمجتمع المدني واستخرجنا مجموعة من المشاريع التي هي مشروعة وأرى أنها صحيحة وليس بها أي إشكال في فترة إنجازها بين سنتي 2024 و 2025 وهذا أنا أرى أن المسألة واضحة وأؤمن عمل هيئة تكافؤ الفرص والفضاء التشاوري، فضاءين يقومان بعمل جبار وبالتالي لا نبخس عمل الجماعة وعمل هذه الهيئات. وشكرا

فضمة ازوران مستشارة جماعية

أنا بدوري سأحدث عن هذه الجماعات المنفتحة في الجهات والاقاليم فشخصيا حضرت لبعض لقاءاتها في إطار الفضاء التشاوري او في إطار الاجتماع الذي زارت فيها مصالح الجماعة بما فيها مصلحة الأرشيف ولكن لا بد من ان ادلي ببعض النقاط بما أن هذه الجماعة المنفتحة هي فضاء للحوار وتبادل تجارب وتدبير هذه المخاطر وكذلك الحصول على المعلومة ففي إطار الحصول على المعلومة المرجو الإجابة على السؤال الذي يتعلق بهذه الروائح فانا أقطن بدرب العفو ووجد نفس المشكل في 3:00 صباحا نهض مخنوقة ،أما بالنسبة للمشاركة المواطنية وكذلك الرقمنة أتساءل عن نقطة كانت في جدول الاعمال حول الشراكة مع منظمة الهجرة التي كانت ستقدم لنا خدمة حول الرقمنة وبالمجان التي وضعت بتيزرت والنحيت، واستفاد منها شباب وشابات، أما بالنسبة للانفتاح على المواطن جيد لكن يجب الانفتاح حتى على الفرق المتواجدة داخل الجماعة، فانا أقترح في هيكلة مكتب الاتصال أو الاستقبال أن يكون مكتب خاص بالفرق الأخرى، لأننا لا يمكن ان نستقبل المواطنين دائما في الشارع أو المقاهي... وليكون هذا المكتب مفتوح، فاليوم انت في التسيير غدا في المعارضة.. اذا ستحتاج الى هذا المكتب الذي يمكن ان نتداول فيه مشاكل المواطنين والمواطنات التي يتم طرحها بالمقاهي وبصفحات التواصل الاجتماعي، تهيء مسألة الانترنت بالفضاءات وخزانات الجماعة سيستفيد منها الطلبة والمواطنون المغلوب عن أمرهم وخصوصا في هذه الفترة، فترة الزلزال أنا ما اقترحه في تدبير المخاطر وجاءت جماعة تضامنت معنا وانا شخصيا استقبلت جماعة قنيطرة بأولاد برحيل كانت جماعات لما لا هذه الجماعات المنفتحة لا تتضامن في مثل هذه الكوارث الطبيعية بما ان جماعة تارودانت هي التي اصببت بهذه الكارثة، فالدعم الذي سيأتي يجب على الجماعة ان تستقبله وتوزعه بطريقة شفافة.

فاطمة الزهراء خلوني مستشارة جماعية

أؤمن برنامج الانفتاح الذي جاء نتاجا لمجموعة من أفكار المجتمع المدني وهذا عمل اتمنه وهو عمل يجب أن نرى جوهره ليس من خلال الكلمات بل هذه مبادرة نلخص فيها إنتاج المجتمع المدني وهذا مؤشر جيد، لا يجب علينا أن نبخس العمل وان نضع مجموعة من الاكراهات فقط من خلال بعض الكلمات التي صراحة أنا لا أتفق معها، بالنسبة للرقمنة أؤمنها كذلك لأنه بالفعل

الرقمنة هي مشروع يلزم الشباب أن ينخرط فيه ، فالتواصل هو ما سيأتي من خلال تلك الافكار ، شيء آخر لا يجب علينا أن نبخس عمل المجتمع المدني لأنه عند تبخيس عمل ما فالأشخاص لا يتجرؤون ، وشكرا

شكيب أريج مستشار جماعي

تحية مجددة فبالنسبة للتواصل والانفتاح والرقمنة هذه أورايش مفتوحة من يعرف لها نهاية فليخبرنا ببدايتها متى بدأت اومتى ستنتهي، يعني ان التواصل والانفتاح وغيره لن يبتدى مع هذه المشاريع المتواجدة هنا اوسينتهي بنهايتها بل هذه مشاريع ستأخذ ظرفية لها ستؤدي مهمة وستنتهي، الإطارات والهيئات التي شاركت في هيئات المشروع لها وزنها وقيمتها ولا نبخس احدا قيمته، بالنسبة لهؤلاء الأشخاص نشكرهم على هذه الجهود الذي يستهدف محاور أساسية الرقمنة، التواصل، احداث مجلس الشباب الارتقاء بخدمات الاستقبال انشاء بنيات انترنت ومن لا يريد مثل هذه الاشياء؟ من لا يريد فليقل لنا لا أريده، هذا العمل لا يبدو بأنه عمل أنجز بين عشية وضحاها أكيد أنه عمل ومجهودات مشكورة لفترة طويلة ولاجتماعات كثيرة، هذه الهيئات بمشروعها هذا تقول أنها موجودة وأنها تعمل في صمت وبلا جعجعة، هؤلاء الاشخاص يعملون فانا ارى ما فعلوه هنا لا يقوم به البعض وهم يشكرون عليه نحن هنا ليس لنقوم بأدوار المجتمع المدني وليس لنبخس من قيمة عمله، بل نثمنه ونفرح له ونمد الايادي لمثل هذه المشاريع فهو مشروع طموح والمشاركين فيه نعرفهم ونحترمهم ونعتز بهم ونفتخر بهم نحن هنا اذا كممثلين للساكنة فلنثمن هذه المجهودات ومن العيب تبخيس مجهودات المجتمع المدني الروداني، البكاء على الأطلال والندب لا أعتقد ان هذا هو دورنا ، ان كانت هذه المشاريع ستهب بالمدينة إلى الهاوية فلتكن لنا الشجاعة ونرفضه ، وبالنسبة لي إن كان لي جزء من ذرة على أن هذا المشروع سيأخذ بالمدينة إلى الهاوية فسأرفضه. وشكرا

الزهراء دنبي مستشارة جماعية.

فيما يخص هذا المشروع الذي هو موضوع نقاش برنامج انفتاح جماعة تارودانت 2024/2025 ومبادئه هي الرقمنة، المشاركة المواطنة والشفافية والمساءلة والحصول على المعلومة، هذه المبادئ لا يمكن لأحد أن يكون ضدها ويستحيل رفضها إلا من إنسان غير سوي، لكي نتفق على هذا الاطار، ولكن ما ناقشه السادة المستشارين قبلي وأنا في نفس السياق لطرحهم ، هو كيف لحامل مشروع كهذا لا يؤمن بهذه المبادئ كجماعتنا كمسيري جماعتنا لا يؤمن لا بالمشاركة ولا بالشفافية ولا بالحصول على المعلومة ، وأنا كممثلة الساكنة طرحت عدة تساؤلات في جميع الاتجاهات بخصوص الحصول على المعلومة ، ولوجواب واحد، وأتحدى الرئاسة أن تجيبني، فهي لا تقدر أن تجيب ممثل الساكنة حول المعلومة التي يجب أن تكون عند عموم المواطنين ويأتي لنا بهذه الوثيقة يتباهى بها، هنا طرح السؤال ، نحن لا نريد النظري بل نريد الفعل لأن النظري موجود ويمكن أن نتكلم لغاية 2030 ، فعندما تقول بأننا نتوفر على مشروع ب49 مليون ونصف حول الحصول على المعلومة ، فهذا كذب وأتحدى الجميع، أنتم تكذبون، فسننتين من التدبير وزيادة ولو سؤال واحد قمتم بالإجابة عليه، من هنا نأخذ المعيار، أما الوثيقة فنتمناها ونشد بأيدينا عليها كنظري، فالمبلغ سوف يصرف في أشياء تافهة وليس من أجل هذه الوثيقة، أما إذا كانت ستستغل لهذا الغرض فالمبلغ غير كافي وبناء على هذا الامر، أحيلكم إلى وكالة التعاون الألماني التي عملت لنا عدة مخرجات التي نجعل مصيرها ، وعقدت معها اتفاقيات لكن بدون جدوى، كذلك المعهد الجمهوري الأمريكي الذي أسس مجلس الشباب الذي اصطدمننا معه في الجلسة الافتتاحية من خلال الدعوة التي وجهت لنا، لكن لم نرى أي فعل على وجه الواقع ، ولم نتوصل ولو تقرير واحد من هيئة المساواة وتكافؤ الفرص. 49 مليون ونصف لم تمر في لجنة المالية لكي لا تسرب هذه الوثيقة للدورة ، مشروع مهم بهذا المستوى ويضم ستة مشاريع حسب ما سمعت، لم يتقدم لنا سوى البارح ليلا، إذن هذه هي المشاركة والديمقراطية والحق في المعلومة، المشروع كله، يريدون إقناعنا كممثل الساكنة أن نصوت عليه وقد توصلنا به فقط أمس بالليل من طرف عون الإنعاش، هل هذه هي المشاركة؟ فستان بين الكتابة والفعل، بين الكلام والمعقول، فلا يوجد ما هو مبني

على الحق، أما النقطة الثانية فهي سياسة الانفتاح الذي ينهجه الرئيس. فأين هو أولاً، لكي ينهج السياسة، الرئيس لا يعرف ماذا يقع في تارودانت، أما الانفتاح الذي نعرفه هو الراحة الكريمة لواء الحارس سيدي دحمان لتارودانت، ربما هذا هو الانفتاح وشكراً.

عبد المنعم المناني..... رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.

فقط فيما يتعلق بالبرنامج فهو برنامج وطني وتشرف عليه المديرية العامة للجماعات المحلية، فكما تلاحظون تعمل الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة في موقعها للأعضاء، وكذلك تكملة للبرنامج الوطني لتحسين أداء الجماعات، فاختيار جماعة تارودانت من بين خمسين جماعة ترابية من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية، وانطلق المشروع كما أشرنا إلى ذلك بداية هذه السنة، اللقاء الذي انعقد بمقر الجماعة ومباشرة بعد ذلك اللقاء الذي نظم بتاريخ 2 مارس وتم نشره بموقع الجماعة كإعلان وحضر إليه بعض الأعضاء منهم كما أشارت إليه المستشارة فضمة إزوران والمستشارة عزمي حضرت إليه كذلك وبحضور مجموعة من الأعضاء الآخرين في انتظار إعطاء انطلاقة البرنامج. لقد انعقد لقاءين عموميين، واحد في مارس 2023 والثاني في 24 يوليوز وباقي اللقاءات إما بين الرئيس والموظف المكلف الذي هو نقطة الارتكاز وبعض المصالح المعنية داخل الجماعة، كذلك تم إشراك هيئة تكافؤ الفرص باعتبارها مخاطب رسمي، وأكد بأن جميع مشاريع البرنامج هي من اقتراح هذه الهيئة التي سهرت على اقتراحها، فقط الجماعة بحثت عن الشركاء، كما أشرنا إلى وكالة التنمية البلجيكية مشكورة أنها ستمول ثلاثة مشاريع من أصل ثمانية، واحد من هذه المشاريع سيتم تمويله في إطار شراكة بين الجماعة والمجلس الإقليمي للسياسة ومبلغ الاتفاقية هو 50 ألف درهم ومن بين أهداف ومحاور الاتفاقية هو ما نتحدث عليه ألا وهو التعريف بالمدينة، أما بقية البرامج فهي عبارة عن العتاد المعلوماتي في إطار ميزانية تسيير الجماعات ولا يوجد فصل يخص هذا المشروع وكما أشرنا إلى ذلك فالجماعة تساهم مع جمعيات المجتمع المدني كل سنة، وسوف يكون كل محور من محاور التعامل مع الجمعيات هو الانفتاح وشكراً سيدي الرئيس.

كنزة عزمي..... مستشارة جماعية.

تعقيبي بدون لغة خشب، أتمنى وأرجو أن لا يحملو قولي ما لا يتحمل، تحية للمجتمع المدني الذي يلعب دوراً مهماً، فلولا له لن نعلم مصير مدينة تارودانت، أنا أتحدث من منطلق كوني من أعضاء هذا المجلس، وليس من منطلق المجتمع المدني، فلحد الساعة أتحدث عن الواقع المعاش، فنحن هنا لمناقشة مضمون الوثائق التي توصلنا بها وإلا فلا معنى لحضورنا، وكما قيل في جلسة الثلاثاء أنتم تقرررون وأنتم تزلون، إذن لا تتكلموا عن الديمقراطية التشاركية وكفى من هذه المزاييدات، فلسنا هنا للبكاء والشكوى والنظرة السوداوية، بل لنثمن النقاط المعقولة ونصوت بالإجماع عليها، ونناقش ما يستدعي النقاش، على اعتبارها مسألة صحية وإلا سنسلك نظاماً آخر وهو الديكتاتورية التي لا علاقة لها بالديمقراطية أي كانت، وشكراً.

محمد إحسان..... مستشار جماعي.

أولاً، تحية للمجتمع المدني ونفتخر بأن مدينة تارودانت هي من المدن ومن الأقاليم التي تضم عدداً كبيراً من جمعيات المجتمع المدني الذين يشتغلون في شتى المجالات وفي ميادين متعددة، فتحية لهم جميعاً، فنحن نريد برنامجاً فعلياً وواقعياً ولا نريد البرامج الانشائية والجاهزة، لأنه من السهل أن تجد جهة معينة تجمع وتعمل نموذج وتقدمه للناس لكي يعتمدوا عليه، ثم تأتي ونقوم بتعديلات عليه ونقول أننا أنجزنا، لكن ماذا أنجزت؟ فقط أعطي لك نموذج ونسخته تم غيرت الأسلوب فقط، لكنك لم تفعل شيئاً. كونوا على يقين بأن التاريخ يسجل والذاكرة الرومانية لا تنسى، وبداخل هذه المدينة يوجد أشخاص سامحهم الله سوف يجزون شر الجزاء على أفعالهم لأن تارودانت مدينة العلماء والزوايا والأضرحة، وسوف تحاسبهم الساكنة لاحقاً. فمن يتبعج بمواقفه وبمقررات اليوم سوف يتحمل مسؤوليته في الغد أمام الساكنة، إذن لا يجب التملص من المسؤولية بل يجب الإثبات على المواقف إن كانت مدعومة ومشجعة عن خطأ أو عن صواب أنتم سيدي الرئيس ومن معكم إضافة لما ذكرته جميعه، المسؤولون الوحيدون على هذا الأمر وشكراً.

إسماعيل الحيري النائب الرابع للرئيس.

للإشارة فهذا البرنامج وغيره من مجموعة البرامج والمشاريع التي تدخل تحت يافطة وزارة الداخلية والجماعة الترابية تابعة لهذه الوزارة ، وأتمن مبادرة الاخوان سواء الموظفين أو أعضاء المجلس الذين قاموا بهذه المبادرة وانخرطوا في هذا المشروع كغيره مجموعة المشاريع التي نرى نتائجها ، لأن هذا المشروع وكما أشار إليه بعض الاخوان ، يدخل في إطار البرامج التي تطلقها وزارة الداخلية التي تعرف الجماعات السباقية للانخراط في مثل هذه المشاريع وتسجل أنها جماعات حية ونشيطة وكذلك حاضرة في الساحة ولكن رغم امتياز هذه المشاريع فهناك نتائج أخرى ، فالنقط التي تعطى أو انخرط الجماعة في هذه المشاريع يشبه السيرة الذاتية التي يقدم الموظف لاجتياز مباراة ، يعني يرفع قيمة المجالس ، إلى جانب أن هذا المشروع كغيره من المشاريع ، سواء مشروع الانخراط مع التعاون الدولي الألماني ، التعاون الدولي الأمريكي ومجموعة البرامج مع الاتحاد الأوروبي ، هذه مجموعة مشاريع تدخل في إطار ترفع قيمة ووزن الجماعة عند وزارة الداخلية ، ولما تعطى منحة وينخرط فيها الجماعات ، يقدمون الأمور التي تم الانخراط فيها ، وقد لاحظتم أن جماعة تارودانت استفادت من أكثر من مليار ، تقريبا ألف وأربع مائة مليون من المنح التي أعطيت للجماعة ، لانخراطها في مجموعة مشاريع وبرامج . ثانيا إذا رجعنا لميزانية الجماعة فإننا نضع صفردهم في التكوينات ، لأننا استفدنا بما فيه الكفاية منها وأصبحت الان مجانية ، سواء بالإشراف المباشر لوزارة الداخلية أو تحت إشراف وزارة الداخلية مع هيأت معينة أو مع الجهة . يعني ربحنا الميزانية المخصصة للتكوين ، إذن هذه المشاريع لن نعتبرها غير نافعة بل لديها فائدة كبيرة وتدخل في نطاق ترشيد النفقات ، وفي هذا الإطار كذلك الرفع من قيمة الجماعة وتكون من الجماعات السباقية على المستوى الوطني ، إذن يجب استحضار هذه الأمور ، والحمد لله إذا استرجعنا ترتيب تارودانت على المستوى الوطني فإنها أخذت مراتب كبيرة على مستوى مدن وجماعات وطنية كبيرة كانت تارودانت أقل منها ترتيبا في سلم تنقيط وزارة الداخلية . وبالتالي نتمن هذا المشروع وغيره من المشاريع وأطلب من السادة المستشارين أن يبادروا ويبحثوا عن مثل هذه الشراكات وهذه المشاريع والسابقون السابقون أولئك المقربون ، فيجب على الانسان أن يكون دائما حاضرا في هذه المواقف وشكرا سيدي الرئيس.

حامد جودي مستشار جماعي.

أقول نعم لكل ما فيه مصلحة هذه المدينة وساكنتها للدفع بها للأمام وانتشالها من الجمود الذي تعيشه ، علما بأنه ليس وليد اليوم ، لكن وليد سنين متراكمة ، أقول نعم إذا كان هذا المشروع سيلبي حاجيات الساكنة والمدينة حاليا ومستقبلا حسب فهم كل واحد منا ، فما علينا سوى الانخراط فيه وتحقيق أهدافه المتنوعة وكيف لا ونحن جميعا ننادي بمصلحة المدينة وساكنتها ، علما أنه لا بد أن يتعرض كل مشروع بسلبيات وإيجابيات ، إذن المطلوب هو ترك السلبيات لتصحيحها ونأخذ بالإيجابيات لتحقيقها يدا في يد وفق طريقة كل واحد منا وشكرا سيدي الرئيس.

أريب سعاد مستشارة جماعية.

أريد أن أشير إلى أننا نفهم جيدا قيمة وثيقة من هذا النوع من المشاريع . ولم نأت لمناقشة هذه المبادرة في حد ذاتها ، بل لنناقش المحتوى الذي جاءت به فيما يتعلق بمدينة تارودانت ، ولو أن الوقت لم يسعفنا مع الأسف الشديد كما سبق وأشارت إليه المستشارة زهرة ، فلم نتوصل بهذه الوثائق إلا مغرب البارج وبجهد جهيد حاولنا أن نقرأ ونمحس وندقق في هذه الأشياء ونعود لنقول ، في تواصل مع بعض الاخوان في بعض الجماعات ، الرباط ، تنزيت وهي قريبة ، سطات ، العرائش ، أيضا الحسيمة ، كان هناك عقلنة الوثيقة في الحقيقة وهذا ما نريد الإشارة إليه بالنسبة لتارودانت وعندما تبادلنا الحديث مع الاخوان هنالك استغربوا كذلك ، فهذه المدينة التي جاءت بهذا المشروع بهذا الشكل ، تبتعد كثيرا عن الواقعية ويقول المثل المغربي من أرادها كلها يتركها كلها وهذا ما نحن بصدد انتقاده ، بعكس السيد المستشار الذي أراد أن يوجه لنا الاتهام بأننا نناقش وثيقة نعرف جيدا قيمتها ، فنحن نناقش المحتوى وليس مسألة نسخ

لصق، نعلم أن هناك شبكة وتوجد وسائل وآليات، وإن كنا في وقت وجيز استطعنا أن ندرك هذه الأشياء ونعود لنقول أن الأشياء لا تنزل كما ينبغي وبالتالي نحن نعرف جيدا أين نوجه أسئلتنا وإن كانت لا تلقى جوابا.

الزهراء دنبي مستشارة جماعية.

تحية مجددا، كتعقيب على هذه النقطة، سأقول نعم أن نكون كجماعة سباقة للانخراط في مثل هذه المشاريع، ولكن الانخراط الفعلي وليس الورقي والكلامي، لما تحدثنا عن هذه الوثيقة فنريد أن ننزل من اليوم وليس كورق نضعه فوق الرفوف وننهي عملنا. أنا قلت إذا كانت هذه المشاريع ستنزل، فمبلغ 49 مليون ونصف قليل في حق هذه المشاريع، فهذا هو طرحي في مداخلتي، وبناء على ذلك المبلغ الذي رصد فهذا الشيء لن ينزل وكل هذا يبق كلام كباقي النقط السابقة. أتمنى وبناء على هاتين السنتين وتعاطي المجلس مع الملفات ومع القرارات المتخذة في الدورات، التي يمكن أن أسردها إذا دعت الوقت لذلك، فقد أعطيت فيها وعود ومقررات، لكن بدون جدوى ولا حياة لمن تنادي ولا يوجد شيء على أرض الواقع، فمن هذا الباب نناقش هذه الوثيقة.

فاطمة الزهراء خلوفي مستشارة جماعية.

بالنسبة لتعقيبي فهو حول تقييم المشروع الذي يكون عند نهايته، فلا يمكن أن نحكم مند البداية، بل علينا انتظار المدة الزمنية من 2024 إلى 2025 لا يمكن أن نصدر أحكاما مسبقة ونحن لا زلنا لم نرى النتائج، وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع برنامج الانفتاح لجماعة تارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس

الجماعي

عدد 65 / 2023

الدراسة والمصادقة على مشروع برنامج الانفتاح لجماعة تارودانت

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع برنامج الانفتاح لجماعة تارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 21 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 21 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	سعاد اريب	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	الزهراء دنبي
اسماعيل الحريري	سعاد البعيد	محمد جبيري	حامد جودي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	
هشام امزراو	مينة فريسي	كنزة عزمي	

✓ عدد الأعضاء الراضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع برنامج الانفتاح لجماعة تارودانت ما يلي:



مشروع برنامج انفتاح جماعة تارودانت 2025-2024



المغرب يفوز بجائزة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

فاز المغرب، يوم الأربعاء 6 شتنبر 2023 في تالين، بجائزة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، مع "ميزة الشرف" عن برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة.

جاء هذا التتويج خلال القمة الدولية الثامنة للشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، حسبما أشار بلاغ للمديرية العامة للجماعات المحلية، موضحاً أن مبادرة برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة (باكتو) أطلقت من قبل المديرية العامة للجماعات الترابية نهاية سنة 2022، في إطار مهامها الخاصة بمواكبة الجماعات الترابية، بالشراكة مع جمعية "إمباكت" للتنمية وجمعية جهات المغرب.



جدول اعمال

01 تعريف الشبكة المغربية للجماعات
الترابية المنفتحة

01

02 البرنامج الخاص بالإعداد المشترك
لبرنامج انفتاح جماعة تارودانت

02

03 قراءة للمرحلة الأولى للمشاركة
المواطنة

03

04 تقديم مسودة مشاريع برنامج عمل
الانفتاح

04

تعريف الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة



أهداف برنامج الجماعات الترابية المنفتحة



تعزيز الثقة بين المواطن والجماعة



من خلال آليات التواصل الشفافية والمساءلة والمشاركة المواطنة.

تحسين جودة خدمات وبرامج الجماعة الترابية



تحسين الخدمات العمومية من خلال إشراك المواطن في التعبير عن حاجياته الحقيقية والاستجابة لها، وكذا اعتماد الحلول التكنولوجية لتدبير الجماعة ورقمة خدماتها.

جعل المواطن شريكا في تحديد الاحتياجات وإيجاد الحلول



العمل بتعاون وثيق مع المجتمع المدني الذي يعتبر الحليف الرئيس لمواجهة تحديات التنمية المحلية.

مبادئ التنمية المنفتحة



الحصول على
المعلومة



الشفافية
والمساءلة

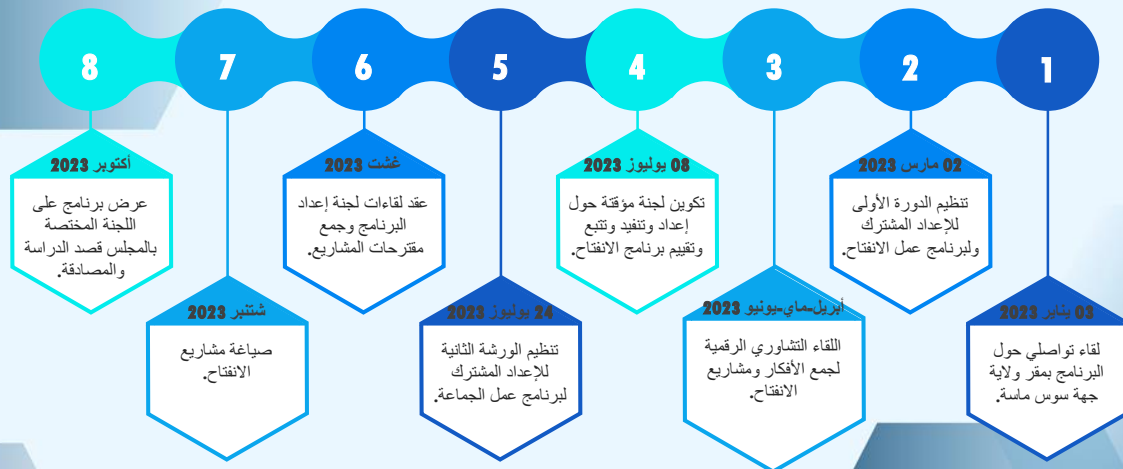


المشاركة
المواطنة



الرقمنة

البرنامج الخاص بالإعداد المشترك لبرنامج انفتاح جماعة تارودانت



محاور مشروع الانفتاح لجماعة تارودانت



المراحل الأولى من المشاركة المواطنة الورشة الأولى المنعقدة يوم 02 مارس 2023




**تنظم جماعة تارودانت
ورشة الإعداد المشترك
لبرنامج عمل الانفتاح**

**يوم الخميس 02 مارس على الساعة 14:00 زوالا
بمقر الدارسة البلدية**

**في إطار برنامج الجماعات
الترايبية المنفتحة**

الشفافية والمساعدة
الولوج إلى المعلومة
المشاركة المواطنة
الرقمنة







بلاغ صحفي

حول ورشة الإعداد المشترك لبرنامج عمل الانفتاح
لجماعة تارودانت

في إطار "برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة"، تنظم جماعة تارودانت يوم الخميس 02 مارس 2023 على الساعة الثانية (14:00) بعد الزوال بالدارسة البلدية، ورشة للإعداد المشترك لبرنامج الجماعة المنفتحة، بمشاركة أعضاء الهيئات الاستشارية المحدثه لدى مجلس جماعة تارودانت.

وتندرج هذه الورشة ضمن سلسلة اللقاءات التي تهدف إلى إعداد مسودة لبرنامج الانفتاح حيث سيتم تنظيم استشارات حولها قبل المصادقة عليها من طرف مجلس الجماعة خلال دورة أكتوبر 2023.

وفي نفس الإطار، تم تنظيم لقاء توافقي حول هذا البرنامج يوم 03 يناير 2023 بمقر ولاية جهة سوس ماسة وكذا ورشة تكوينية عن بعد حول مبادئ ومفاهيم الانفتاح لمائدة الجماعات الترابية أعضاء الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة.

وقد انخرطت جماعة تارودانت في الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة التي تأسست بتاريخ 21 أكتوبر 2022 والتي تضم 12 جهة و 4 مجالس إقليمية و 50 جماعة.

وتعد الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة فضاء للحوار ولتبادل التجارب من أجل تكريس مبادئ الانفتاح والمتمثلة في الشفافية والمساءلة والحق في الوصول إلى المعلومة والمشاركة المواطنة والرقمنة.

وتجدر الإشارة بأن هذا البرنامج يتم تنميته بإشراف من المحمية العامة للجماعات الترابية بوزارة الداخلية، بشراكة مع جمعية جهات المغرب وجمعية أمياكت للتنمية.






عدد التحديات والمقترحات 24

تدبير الزمن	تدبير المخاطر	الرقمنة	التواصل
2	2	6	14

المرحلة الثانية بتاريخ 24 يوليوز 2023 إعداد مشاريع برنامج عمل الانفتاح لجماعة تارودانت

جماعة تارودانت
+VELU+ +OSAL+
COMMUNE DE TAROUDANT

بلاغ صحفي
حول الورشة الثانية للإعداد المشترك لبرنامج عمل الانفتاح لجماعة تارودانت

في إطار "برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة"، تنظم جماعة تارودانت يوم الاثنين 24 يوليوز 2023 على الساعة الحادية عشرة (11:00) صباحا بالخزانة البلدية، الورشة الثانية للإعداد المشترك لبرنامج الجماعة المنفتحة، بمشاركة أعضاء الهيئات الاستشارية المحدثة لدى مجلس جماعة تارودانت وتدرج هذه الورشة ضمن سلسلة اللقاءات التي تهدف إلى إعداد مسودة لبرنامج الانفتاح حيث سيتم تنظيم استشارات حولها قبل المصادقة عليها من طرف مجلس الجماعة خلال دورة أكتوبر 2023.

وتأتي هذه الورشة بعد انتهاء المرحلة الأولى من التشاور مع الهيئات الاستشارية والمجتمع المدني التي أفرزت مجموعة من المقترحات التي سيتم صياغتها من خلال مشاريع وبرامج في إطار برنامج عمل الانفتاح لجماعة تارودانت وتجدر الإشارة بأن هذا البرنامج يتم تنفيذه بإشراف من المديرية العامة للجماعات الترابية بوزارة الداخلية، بشراكة مع جمعية جهات المغرب وجمعية أمباكت للتنمية.

EMACTO
المنطقة الحضرية للجماعات الترابية المنفتحة

IMPACT
FOR DEVELOPMENT

الجمعية المغربية للتعاون الدولي
MAROC - COOPÉRATION INTERNATIONALE - COOPÉRATION - DÉVELOPPEMENT

جماعة تارودانت
+VELU+ +OSAL+
COMMUNE DE TAROUDANT

الرقمنة

تنظم جماعة تارودانت ورشة الإعداد المشترك الثانية لبرنامج عمل الانفتاح

الشفافية والمساعدة

المشاركة المواطنة

الولوج إلى المعلومة

يوم الإثنين 24 يوليوز 2023 على الساعة 11:00 صباحا بالخزانة البلدية

EMACTO
المنطقة الحضرية للجماعات الترابية المنفتحة

IMPACT
FOR DEVELOPMENT

الجمعية المغربية للتعاون الدولي
MAROC - COOPÉRATION INTERNATIONALE - COOPÉRATION - DÉVELOPPEMENT

مشاريع مشروع برنامج الانفتاح لجماعة تارودانت

أ. محور

التواصل: المشروع	الأنشطة الخاصة بالمشروع	الشركاء
❖ المنصة التشارورية تارودانت: جسر التواصل والشراكة لتحقيق التنمية الشاملة والابتكار المستدام.	✓ قرار جماعي لإحداث المنصة التشارورية. ✓ تعيين ممثلي الآليات التشارورية لدى جماعة تارودانت) ✓ تكافؤ الفرص ، الفضاء التشاروري، تشبيك الشباب ، تشبيك النساء... ✓ تنظيم دورات تكوينية. ✓ تنظيم زيارات للهيئات المماثلة على الصعيد الوطني.	- جماعة تارودانت. - وكالة التنمية البلجيكية. - هيئة تكافؤ الفرص. - جمعيات المجتمع المدني.
أهداف المشروع	النتائج المنتظرة	
■ التواصل والتعاون بين الجماعة الترابية والمجتمع المدني. ■ الحوار المستمر بين ممثلي الجماعة وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين.	من خلال تنفيذ هذا المشروع، من المتوقع أن يتحسن التواصل والتعاون بين الجماعة والمجتمع المدني بشكل كبير. ستسهم المنصة التشارورية في تحقيق تطوير مجتمعي شامل وتعزيز فعالية صنع القرارات وتلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع المدني بشكل أفضل. كما ستعمل هذه المنصة على تعزيز ثقافة الشراكة بين الجماعة والمجتمع المدني، وبالتالي تحسين جودة الخدمات الجماعية والتطور المستدام في جماعة تارودانت.	
المدة الزمنية	الميزانية المقترحة لتنزيل المشروع	
من 2024/01/01 إلى 2025/12/31	عشرون ألف (20000.00) درهما	

أ. محور

المشروع	الأنشطة الخاصة بالمشروع	الشركاء
❖ إحداث مجلس الشباب - شراكة فاعلة لتحقيق طموحات الشباب في جماعة تارودانت.	✓ قرار احداث الاشراف على تكوين مجلس الشباب. ✓ تحديد معايير الانتماء إلى مجلس الشباب. ✓ نشر اعلان عمومي حول رغبة الانتماء إلى مجلس الشباب. ✓ هيكله مجلس الشباب. ✓ تنظيم دورات تكوينية للمجلس.	- جماعة تارودانت. - وكالة التنمية البلجيكية. - هيئة تكافؤ الفرص. - جمعيات المجتمع المدني.
أهداف المشروع	النتائج المنتظرة	
■ تأسيس مجلس الشباب كآلية تشاركية تفاعلية تهدف إلى تسهيل مساهمة الشباب في تحديد احتياجاتهم ومشاركتهم في وضع برامج التنمية وتنفيذها يجب أن يكون المجلس منصة تشارورية تجمع بين ممثلي الشباب ومجلس الجماعة والمؤسسات المدنية، وتسهل التواصل والحوار بينهم للتركيز على قضايا واهتمامات الشباب. بالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم التدريب والتكوين لأعضاء مجلس الشباب لتمكينهم من أداء دورهم بفاعلية وتطوير مهاراتهم في مجالات التخطيط والتنظيم والاتصال.	تعزيز دور الشباب في تحديد احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم في جماعة تارودانت. تعزيز التواصل والحوار بين الشباب ومجلس الجماعة والمؤسسات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة. تعزيز ثقافة الشراكة بين جميع الأطراف لتحقيق مصلحة الجماعة والشباب.	
المدة الزمنية	الميزانية المقترحة لتنزيل المشروع	
من 2024/01/01 إلى 2025/12/31	خمس وعشرون ألف (25000.00) درهما	

أ. محور

التواصل

المشروع	الأنشطة الخاصة بالمشروع	الشركاء
❖ التميز في الاستقبال الإداري: جماعة تارودانت نحو الارتقاء بالخدمات العامة.	✓ تحسين الفضاء العام للاستقبال. ✓ انشاء نظام لتحديد مواعيد الزيارات والخدمات. ✓ توفير فضاء انتظار منظم ومريح للمرتفقين. ✓ تنظيم اللقاءات التواصلية. ✓ انجاز كيبولات تواصلية.	- جماعة تارودانت. - هيئة تكافؤ الفرص. - جمعيات المجتمع المدني.
أهداف المشروع	النتائج المنتظرة	الميزانية المقترحة لتنزيل المشروع
- تحسين الاستقبال الإداري وتسهيل إجراءات الخدمات العامة في جماعة تارودانت. - إنشاء نظام إلكتروني لتحديد مواعيد الزيارة والخدمات المطلوبة مسبقا لتجنب الازدحام وتحسين التنظيم. - تحسين فضاء وقوف السيارات والدراجات النارية. - توفير فضاء انتظار منظم ومريح للمرتفقين والمواطنين.	من المتوقع أن يسفر تنفيذ مشروع التميز في الاستقبال الإداري: جماعة تارودانت نحو الارتقاء بالخدمات العامة عن تحسين تجربة المواطنين والمرتفقين، تسهيل إجراءات الخدمات العامة، زيادة الرضا والثقة بالجماعة، وتعزيز التواصل والشراكة مع المجتمع المحلي. كما سيؤدي التحسين في مهارات الموظفين وتوفير المرافق الصحية الملائمة إلى تلبية احتياجات الأفراد ذوي الإعاقة وتحسين جودة الخدمات المقدمة بشكل عام.	مائة ألف (100000.00) درهما
المدة الزمنية		
من 2024/01/01 إلى 2025/12/31		

أ. محور

التواصل

المشروع	الأنشطة الخاصة بالمشروع	الشركاء
❖ تارودانت -تحفة تاريخية متراحة بين أحضان الجبال "أنسجة الماضي بخيوط الحاضر"	✓ خلق وسائل تواصلية حديثة للتعريف بالمدينة. ✓ انجاز دلائل تعريفية بالمدينة. ✓ انجاز المسار السياحي للمدينة. ✓ انجاز لوحات تعريفية للمآثر التاريخية للمدينة.	- جماعة تارودانت - هيئة تكافؤ الفرص - المجلس الإقليمي للسياحة - جمعيات المجتمع المدني
أهداف المشروع	النتائج المنتظرة	الميزانية المقترحة لتنزيل المشروع
- يهدف المشروع إلى تحويل المدينة إلى وجهة سياحية مبتكرة وممتعة تستقطب الزوار من مختلف الأعمار والثقافات وذلك من خلال الإجراءات التالية: - البحث والتوثيق-التشوير الدقيق واللافتات التفاعلية -خريطة المسار التاريخي - الدليل السياحي - التقنيات الحديثة - الإعلان والتسويق - إنشاء محتوى رقمي جذاب .	تعزيز الجذب السياحي للمدينة وزيادة عدد السياح الوافدين إليها. ومن خلال التركيز على الابتكار والإبداع في التشوير وعرض التراث المادي واللامادي بشكل دقيق وجذاب، يمكن أن تحقق المدينة المزيد من الفوائد والنتائج الإيجابية، ومن بينها: زيادة عدد السياح -تحسين تجربة السياح -تنشيط الاقتصاد المحلي -حفظ التراث الثقافي والتاريخي -تعزيز الوعي الثقافي	خمسون ألف (50000.00) درهما
المدة الزمنية		
من 2024/01/01 إلى 2025/12/31		

I. محور

التواصل

الشركاء	الأنشطة الخاصة بالمشروع	المشروع
- جماعة تارودانت - هيئة تكافؤ الفرص - المجلس الإقليمي للسياحة - جمعيات المجتمع المدني	✓ خلق وسائل تواصلية حديثة للتعريف بالمدينة. ✓ انجاز دلائل تعريفية بالمدينة. ✓ انجاز المسار السياحي للمدينة. ✓ انجاز لوحات تعريفية للمآثر التاريخية للمدينة.	❖ تارودانت - متحف تاريخية متراحة بين أحضان الجبال "نسجة الماضي بخيوط الحاضر"
النتائج المنتظرة		أهداف المشروع
تعزيز الجذب السياحي للمدينة وزيادة عدد السياح الوافدين إليها. ومن خلال التركيز على الابتكار والإبداع في التشوير وعرض التراث المادي واللامادي بشكل دقيق وجذاب، يمكن أن تحقق المدينة المزيد من الفوائد والنتائج الإيجابية، ومن بينها:		■ يهدف المشروع إلى تحويل المدينة إلى وجهة سياحية مبتكرة وممتعة تستقطب الزوار من مختلف الأعمار والثقافات وذلك من خلال الإجراءات التالية: ■ البحث والتوثيق - التشوير الدقيق واللافتات التفاعلية - خريطة المسار التاريخي - الدليل السياحي - التقنيات الحديثة - الإعلان والتسويق - إنشاء محتوى رقمي جذاب .
الميزانية المقترحة لتنزيل المشروع		المدة الزمنية
خمسون ألف (50000.00) درهما		من 2024/01/01 إلى 2025/12/31

II. محور

الرقمنة

الشركاء	الأنشطة الخاصة بالمشروع	المشروع
- جماعة تارودانت - هيئة تكافؤ الفرص - جمعيات المجتمع المدني	✓ انشاء نظام إلكتروني لتدبير الخدمات الجماعية ✓ تطوير نظام معالجة الشكايات. ✓ تنظيم لقاءات تواصلية مع المواطنين حول تطوير الخدمات الجماعية.	❖ ترقية مجتمعنا الرقمي: خدمات جماعية مبتكرة ومتميزة في جماعة تارودانت
النتائج المنتظرة		أهداف المشروع
■ تحسين جودة خدمات وبرامج الجماعة الترابية. ■ تعزيز الثقة بين المواطن والجماعة الترابية . ■ جعل المواطن شريكا في تحديد الاحتياجات وإيجاد الحلول		■ اعتماد تطبيقات التدبير الرقمي للخدمات الأساسية ■ تطوير نظام لمعالجة الشكايات ■ تحسين التواصل والتحسيس
الميزانية المقترحة لتنزيل المشروع		المدة الزمنية
مئتين ألف (200000.00) درهما		من 2024/01/01 إلى 2025/12/31

IV. محور تدبير الزمن

الشركاء	الأنشطة الخاصة بالمشروع	المشروع الإداري:
- جماعة تارودانت - هيئة تكافؤ الفرص - جمعيات المجتمع المدني	✓ وضع حل مبتكر يساهم في تسهيل إجراءات التواصل والحصول على الخدمات والمرافق المطلوبة للأشخاص ذوي الإعاقة في جماعة تارودانت.	❖ المسار الإداري المخصص؛ إدارة سريعة وميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة في جماعة تارودانت.
النتائج المتوقعة		أهداف المشروع
- تسهيل وتسريع إجراءات الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. - تحسين تجربتهم وتوفير الدعم المخصص لهم. - تقليل التأخير والإجراءات الزائدة. - تعزيز المشاركة والمساواة في العمليات الإدارية.		وضع حل مبتكر يساهم في تسهيل إجراءات التواصل والحصول على الخدمات والمرافق المطلوبة للأشخاص ذوي الإعاقة في جماعة تارودانت.
الميزانية المقترحة لتنزيل المشروع		المدة الزمنية
عشرون ألف (20000.00) درهما		من 2024/01/01 إلى 2025/12/31

ميزانية البرنامج

• مجموع الميزانية المقترحة لمشاريع برنامج افتتاح جماعة تارودانت هو :

495 000.00 درهما

ملحوظة هامة : كل هذه الأنشطة سوف يتم تنزيلها في إطار ميزانية التسيير للجماعة بشراكة مع المنظمات والجمعيات المدعة من طرف الجماعة.

توقيع كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

الدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية.
ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع

النقطة
الواحدة والعشرون

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على :

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

ونظرا لتأجيل البث في النقطة المتعلقة بعملية التفويت بالجلسة الأولى و عدم استكمال الاجراءات الادارية المتعلقة بعملية التفويت سيتم ارجاء البث في هذه النقطة لدورة لاحقة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة

والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس
الجماعي

عدد 66 / 2023

الدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الادارية للتقييم الخاص
بتفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء
مشاريع تنموية.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الادارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 21 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 21 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	سعاد اريب	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	الزهراء دنبي
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد جبيري	حامد جودي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	
هشام امزراو	مينة فريسي	كنزة عزمي	

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الادارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة تعاونية كوباك من أجل إنشاء مشاريع تنموية.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع لدورة لاحقة.

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النقطة الثانية والعشرون

الدراسة والمصادقة على:

- أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية.
- ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على :

- أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية.
- ب- مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.
- ونظرا لتأجيل البث في النقطة المتعلقة بعملية التفويت بالجلسة الأولى وعدم استكمال الاجراءات الادارية المتعلقة بعملية التفويت سيتم ارجاء البث في هذه النقطة لدورة لاحقة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

- أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية.
- ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس
الجماعي

عدد 67 / 2023

الدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الادارية للتقويم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الادارية للتقويم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 21 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 21 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	سعاد اريب	اسماء لقدر
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	الزهراء دنبي
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد جبيري	حامد جودي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	
هشام امزراو	مينة فريسي	كنزة عزمي	

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الادارية للتقويم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة «SAHARA PROJET SARL AU» من أجل إحداث قاعة رياضية.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع لدورة لاحقة.

توقيع كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

مجلس الجماعي
للمدينة تارودانت
كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

مجلس الجماعي
للمدينة تارودانت
النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

الدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « MASILYA » من أجل إحداث منتج سياحي.
ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

النقطة
الثالثة والعشرون

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على :

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « MASILYA » من أجل إحداث منتج سياحي.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

ونظرا لتأجيل البث في النقطة المتعلقة بعملية التفويت بالجلسة الأولى و عدم استكمال الاجراءات الادارية المتعلقة بعملية التفويت سيتم ارجاء البث في هذه النقطة لدورة لاحقة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « MASILYA » من أجل إحداث منتج سياحي.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي

عدد 68 / 2023

الدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « MASILYA » من أجل أحداث منتج سياحي.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « MASILYA » من أجل أحداث منتج سياحي.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 21 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 21 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	سعاد اريب	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	الزهراء دني
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد جبري	حامد جودي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	
هشام امزراو	مينة فريسي	كنزة عزمي	

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « MASILYA » من أجل أحداث منتج سياحي.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع لدورة لاحقة.

توقيع كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النقطة الخامسة والعشرون

دراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي انها تتعلق بدراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024،

ونظرا لعدم توصل الجماعة بالدورية الوزارية الخاصة بإعداد الميزانية برسم سنة 2024 وعدم توصلها بحصتها من الضريبة على القيمة المضافة TVA، وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي 14/113 المتعلق بالجماعات، لاسيما المادة 34 منه، وبناء على المادة السادسة من النظام الداخلي للمجلس، سيتم تمديد مدة الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لسبعة أيام متتالية من أيام العمل، ابتداء من تاريخ 23 أكتوبر 2023 على أن تعقد جلسة التمديد (الجلسة الرابعة) يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس للتصويت مقرراً تأجيل البث في النقطة المتعلقة بدراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024 الى الجلسة الرابعة فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة السادسة والعشرون

دراسة مشروع برمجة الفائض التقديري

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي انه ونظرا لعدم توصل الجماعة بالدورية الوزارية الخاصة بإعداد الميزانية برسم سنة 2024 وعدم توصلها بحصتها من الضريبة على القيمة المضافة TVA، وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي 14/113 المتعلق بالجماعات، لاسيما المادة 34 منه، وبناء على المادة السادسة من النظام الداخلي للمجلس، سيتم تمديد مدة الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لسبعة أيام متتالية من أيام العمل، ابتداء من تاريخ 23 أكتوبر 2023 على أن تعقد جلسة التمديد (الجلسة الرابعة) يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا. وسيتم دراسة هذه النقطة في جلسة التمديد.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس للتصويت مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بدراسة مشروع برمجة الفائض التقديري الى الجلسة الرابعة فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

دورة عادية: 2023

جلسة علنية: الجلسة الرابعة

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت**في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023****الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ: الثلاثاء 31 أكتوبر 2023**

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 خلال الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2023 ، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد كرام عنات باشا مدينة تارودانت ، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

• العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31.....

• عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31.....

• عدد الأعضاء الحاضرين : 27.....

وهم السادة :

الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو
مستشارة جماعية	كنزة عزمي	مستشارة جماعية	نزهة ايت حبان	النائب الأول للرئيس	محمد أمهرسي
مستشارة جماعية	اسماء لقجدر	مستشار جماعي	ابراهيم المدلاوي	النائب الثاني للرئيس	عبد العالي الحوس
مستشارة جماعية	الزهراء دنيبي	مستشارة جماعية	مينة فريسي	النائب الثالث للرئيس	شرف الدين اسقارو
مستشار جماعي	حامد جودي	مستشارة جماعية	فاطمة الزهراء خلوفي	النائب الرابع للرئيس	اسماعيل الحريري
مستشار جماعي	مولاي هشام أشرف	مستشارة جماعية	الزهراء رحمون	النائبة السادسة للرئيس	عائشة تاغموت
		مستشار جماعي	عبد الحق يسري	النائبة الخامسة للرئيس	فاتحة موافق
		مستشارة جماعية	سعاد اريب	كاتب المجلس	رشيد فنان
		مستشار جماعي	محمد جبيري	نائب كاتب المجلس	هشام امزراو
		مستشار جماعي	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي.	رشيد وحيد
		مستشار جماعي	محمد احسان	مستشار جماعي.	شكيب اريج
		مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشارة جماعية	سعاد ابلعيد

• عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: عضو (01) واحد وهو السيد:

الاسم	الصفة
محمد حاتمي	مستشار جماعي

• عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : ثلاثة أعضاء (03) و هم السادة:

الاسم	الصفة
عبد اللطيف وهيبي	رئيس المجلس الجماعي
عبد القادر هرماس	مستشار جماعي
زينب الخياطي	مستشارة جماعية

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- مصطفى المرتقي.....: مدير المصالح.

- عبد المنعم المناني.....: رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.

- ادريس ورزيكن.....: رئيس مكتب النفقات.

- مصطفى حنون.....: عن مكتب النفقات.

- بوجمعة المرواني.....: رئيس مكتب الوعاء الضريبي

عبد السلام الراضي.....: شسيغ المداخل

استأنف السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الرابعة من الدورة العادية لشهر أكتوبر

2023 مرحبا بالسيد باشا المدينة، السادة الأعضاء، السيد مدير المصالح، السادة أطر الجماعة والموظفين والجسم

الإعلامي المحلي والإقليمي، وبالحضور الكريم، بعد ذلك عرض النقط المدرجة بجدول الاعمال لهذه الجلسة وهي

كالتالي:

❖ الجلسة الرابعة: الثلاثاء 31 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت.

27. دراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024.

28. دراسة مشروع برمجة الفائض التقديري.

النقطة الخامسة والعشرون

دراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بدراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024 وفي نفس السياق احوال الكلمة على السيد مصطفى حنون لتقديم العرض حول المشروع.

سعاد اريبمستشارة جماعية.

نقطة نظام: لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون يبقى حسب الفكرة، أولا سؤالي أين هو الرئيس؟ السيد الرئيس حتى تصبح هذه الدورة التي عهدناها دائما أو كما نسميها دورة الميزانية، منطقيا نعلم جيدا أن الأمر بالصرف هو السيد الرئيس ونريد مبررا لكل هذا الغياب الطويل والذي يقول فيه القانون ما قاله، ولا يمكننا الاستمرار على هذا الحال دون أن نجد مبررات معقولة ومقنعة لنعرف أين هو الرئيس، هل لديه علم بما يجري أم لا؟ وهل لديه أجوبة؟ وهل يتماشى مع الإكراهات التي لديه من التزامات مع ما يحدث بالمدينة وما مصير الميزانية؟ ومن بين المبادئ التي يجب أن تتوفر لتحقيق ميزانية حسب ما جاء به القانون التنظيمي الشفافية والمصادقية والتوازن والحكمة والترشيد الى غير ذلك، أتساءل عن وثيقة لم اتوصل بها بعد وهي الباقي استخلاصه والتي تعتبر العمود الفقري لتحقيق المصادقية في ميزانية الجماعة. كما اوجه سؤال آخر حول المداخل المحققة في الواقع بالنسبة لتسعة أشهر وليس المقبوضة بل المحققة

محمد أمهرسيالنائب الأول للرئيس.

الجزء الأول من نقطة نظام غير مقبول، لأنه خارج عن مضمون الجلسة، اما بالنسبة للنقطة الثانية والثالثة سيتم تسجيلها كنقطة نظام.

الزهراء ذنبيمستشارة جماعية

نقطة نظام : فيما يخص نقطة النظام وجوابا على ما قاله السيد رئيس الجلسة وتعلق بحضور الرئيس انا ارى انها نقطة مشروعة لأننا نناقش ميزانية جماعة تارودانت في غياب رئيسها وعدم حضوره منذ توليه منصب الرئيس، إذن لا يجب القول بأن هذه النقطة تعتبر خارجة الشكل وإن كان ذلك أين هو الرئيس؟ إذا تحدثنا عن الشكل فهي تضم المضمون القلب النابض والجوهر وهناك الكثير ما يقال، وبالتالي غيابه غير مبرر لأنه لا يوجد مبرر لغياب سنتين ونصف دون حضوره لأي جلسة اعتبارا لمكانة تارودانت، انا فقط عقيبت على جواب السيد رئيس الجلسة.

النقطة الثانية التي اخذت من اجلها نقطة نظام، والتي سأطرق لها لان الموقف الذي حصل في الجلسة في الدورة السابقة والذي بعد ان اعتبرته سلمي اصبحت ايجابية وسأنوه لما قام به السيد المستشار ابراهيم المدلاوي الطريقة التي تعامل بها مع السيدة الدكتورة كنزة عزمي المستشار الجماعية حيث اعتذر لها أمام جميع أنظار الحضور إن كان يدل على شيء فإنه يدل على نبل أخلاقه ملتصقا منها السماح لما صدر منه أمام الجميع ازاء السيدة المستشارة، ومن هذا المنبر انوه به، نحن لا نقول السلبيات فقط بل كذلك الإيجابيات، وبالتالي نطالب بأن تدون هذه الأمور لكي تبقى رمز المستشار الذي يحترم المرأة ويقدرها وخطأ في حقها وقدم لها الاعتذار. وشكرا.

محمد أمهرسيالنائب الأول للرئيس.

الجزء من نقطة نظام الأول مرفوض ليست له علاقة بالشكل ولا بالموضوع، ثانيا إن كان الرئيس لا يحضر فإنه يقوم بمجهودات من اجل الحصول على هذه الاعتمادات والمشاريع من طرف وزارات الحكومة، ولهذا فإن تواجد بمدينة الرباط أمر إيجابي على المدينة وعلى الساكنة، وبالتالي نحن ننوه بالرئيس على المستوى المركزي لانه يعمل على استقطاب الاستثمارات العمومية لهذه المدينة التي من الصعب جلبها لها خصوصا في هذه الظروف التي تعيشها البلاد.

مصطفى حنون.....عن مصلحة النفقات.

بسم الله الرحمن الرحيم شكرا السيد الرئيس، السيد الباشا، السادة المستشارين والمستشارات المحترمين والسيد مدير المصالح، اخواني الموظفين تبعاً لمخرجات لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة المنعقدة يوم الجمعة 27 أكتوبر 2023 تم إعداد مشروع ميزانية جماعة تارودانت للسنة المالية 2024 قصد عرضه على المجلس الجماعي الموقر للدراسة والمصادقة، وقد تم الاستناد للمقتضيات القانونية المنظمة لإعداد ميزانية الجماعات الترابية لا سيما المادة 183 من القانون التنظيمي 113-14، والدورية الوزارية الصادرة عن وزارة الداخلية حول إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات الترابية برسم سنة 2024، وبالنظر إلى مشروع هذه الميزانية المرتقبة خلال سنة 2024 فإن تطور حجمها عرف زيادة ملحوظة تقدر بـ 8.5%، إذ انتقل من مجموع 64.514.000,00 درهم سنة 2023 إلى 70.000.000,00 درهم برسم السنة المقبلة 2024، أي بزيادة 5.486.000,00 درهم، ويأتي هذا التطور في ظل رغبة الجماعة في تحسين مواردها المالية، والرفع من قدرتها الجبائية انسجاماً مع رؤية الدولة وتوجيهات وزارة الداخلية التي ما فتأت تدعو الجماعات الترابية إلى تنمية مواردها الذاتية، والانكباب على بذل جهود مضاعفة في تحصيل الرسوم والأتاوى المستحقة طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وبناء عليه تم العمل على الرفع من قيمة مداخل الجماعة ودفعها نحو طاقاتها القصوى الممكنة. مع العلم أن الزيادة المرتقبة ستتم مواكبتها بإجراءات عملية على مستوى مصلحة الوعاء الضريبي مما سيكون له وقع إيجابي على ميزانية الجماعة، ونتيجة لذلك تم الرفع من قيمة المداخل المحولة لتشكّل نسبة 22.48% من مجموع الموارد، ثم المداخل الذاتية بنسبة 24,83% بينما تستحوذ الحصة الممنوحة للجماعة من الضريبة على القيمة المضافة على ما تبقى من مجموع المداخل التقديرية وتمثل نسبة 52.69 %، أما فيما يخص توزيع هذه المداخل على أبواب الميزانية فإن الباب العاشر الذي يهتم الإدارة العامة يشكل 54.94% من مجموع الموارد الذي تغذيه بشكل رئيسي حصة الجماعة من الضريبة على القيمة المضافة بمبلغ 36.884.000,00 درهم، ثم يليه الباب 30 بنسبة تقدر بـ 25.06% من المجموع الكلي للمداخل، ثم الباب 40 بنسبة 17.89%، الباب 20 بنسبة 1.09% وأخيراً الباب 50 بنسبة لا تتجاوز 1.02%، وهذا كل ما يمكن القول حول مداخل ميزانية السنة المالية المقبلة كما يلي:

الرمز الاقتصادي	الفقرة	الفصل	السطر	نوعية الرسم أو الاتاوة	المدخلات المقترحة سنة 2024
401	10	10	11	رسم تصديق الامضاء والاشهاد بالتطابق	620 000,00
5 106	10	10	31	رسوم الحالة المدنية	300 000,00
5 102	10	20	31	ترقيم العقارات	1 000,00
5 104	10	20	33	صوائر ابحاث المنافع والمضار	3 000,00
5 201	10	30	21	منتوج بيع اتات و ادوات و مواد استغني عنها	10 000,00
5 202	10	30	22	منتوج بيع الفواكه والنباتات والزهور والحطب	4 000,00
5 203	10	30	23	منتوج بيع التصاميم والمطبوعات وملفات المزايدة	52 000,00
5 206	10	30	24	منتوج بيع الحيوانات والاشياء المحجوزة والتي لم تسحب داخل الاجال المحددة	420 000,00
405	10	40	11	المتحصل من الدعائر الجبائية والتراضي فيما يتعلق بالضرائب	1 000,00
5 105	10	40	14	النسبة المئوية المقبوضة في البيوعات العمومية	1 000,00
5 101	10	40	31	اقتطاع من المدخلات المحققة لفائدة الغير	5 000,00
5 107	10	40	32	رسم المحجز	120 000,00
5 109	10	40	33	استرجاع صوائر النقل بواسطة الالة الرافعة	40 000,00
5 932	10	50	10	حصة من منتوج الضريبة على القيمة المضافة TVA	36 884 000,00
38 461 000,00					
5 278	20	10	22	حق الامتياز في مصلحة سيارة الاسعاف الجماعية	1 000,00
5 171	20	10	31	استرجاع صوائر النقل بواسطة سيارة الاسعاف	1 000,00
5 173	20	10	32	مدخول مصلحة افراغ حفر المراحيض وتنظيف القنوات	1 000,00
5 177	20	10	35	استرجاع صوائر التنظيف	1 000,00
-	20	20	10/11	الرسم على مؤسسات التعليم الخاصة	1 000,00
5 161	20	20	32	مدخول الخزانة الجماعية	4 000,00
421	20	30	11	الرسم على الاقامة بالمؤسسات السياحية	300 000,00
424	20	30	12	الضريبة المفروضة على الملاهي	1 000,00
5 221	20	30	21	مدخول استغلال الملاعب الرياضية	140 000,00
5 222	20	30	22	مدخول استغلال المسابح	312 000,00
762 000,00					
417	30	10	14	الرسم على الاراضي الحضرية الغير مبنية	4 500 000,00
414	30	10	15	الرسم على عمليات البناء	2 000 000,00
415	30	10	16	الرسم على عمليات تجزئة الاراضي	400 000,00
416	30	10	18	رسم السكن	1 185 000,00
416	30	10	19	رسم الخدمات الجماعية	8 800 000,00
5 211	30	10	21	الرسم المفروض على البروزات الى الاملاك الجماعية العامة	1 000,00
5 212	30	10	22	الرسم المقروض على شغل الاملاك الجماعية العامة مؤقتا لاجراض ترتبط بالبناء	550 000,00

1 000,00	منتوج كراء بنايات للسكنى	23	10	30	5 215
1 000,00	محصولات اخرى للعقارات	25	10	30	5 209
100 000,00	الرسم المترتب على اتلاف الطرق	11	20	30	404
1 000,00	حق الامتياز في نقل الاموات	21	20	30	5 271
1 000,00	رسوم رفع نفايات الحداثق وبقايا المواد الصناعية ومواد البناء المتروكة على الطريق العمومية	32	20	30	471
1 000,00	منتوج مصلحة نقل الاموات	33	20	30	5 179
17 541 000,00					
300 000,00	الرسم على محال بيع المشروبات	11	10	40	4 316
1 000,00	الرسم المفروض على استخراج مواد البناء من المقالع	15	10	40	4 321
200 000,00	ضريبة الذبح	18	10	40	4 322
5 750 000,00	الرسم المهني	25	10	40	4 316
80 000,00	واجبات مقبوضة في الأسواق وساحات البيع العمومية (مداخيل القباض)	21	10	40	5 231
78 000,00	واجبات أسواق الهائم (كراء سوق الهائم)	22	10	40	5 232
900 000,00	واجبات الوقوف والدخول إلى الأسواق الاسبوعية	23	10	40	5 233
1 000,00	منتوج كراء واستغلال مواد في حوزة الجماعة	25	10	40	5 209
2 000 000,00	منتوج كراء محلات تجارية أو مخصصة لمزاولة نشاط مهني	26	10	40	5 209
3 000,00	منتوج الملك الغابوي التابع للجماعة	30	10	40	5 209
340 000,00	منتوج كراء عقارات أخرى ومختلف الاكزية (المراحيض العمومية)	31	10	40	5 237
900 000,00	الرسم المفروض على شغل الاملاك الجماعية العامة مؤقتا لاجراض تجارية او صناعية او مهنية	37	10	40	5 213
700 000,00	الرسم المفروض على شغل الاملاك الجماعية العامة مؤقتا بمنقولات او عقارات ترتبط بممارسة أعمال تجارية أو صناعية أو مهنية	38	10	40	5 214
1 000,00	منتوج استغلال الاراضي الفلاحية	39	10	40	5 205
1 000,00	رسوم قلع الحيوانات الميتة	31	10	40	5 109
30 000,00	رسوم مغسل الامعاء	35	10	40	5 109
1 000,00	رسوم التبريد	36	10	40	5 109
50 000,00	رسوم الربط بالاسطبل	37	10	40	5 109
7 000,00	الرسم المفروض على سوق الجلود	41	10	40	5 109
1 000,00	الرسم المفروض على استغلال رخص سيارات الاجرة وحافلات التنقل العام للمسافرين	11	20	40	445
150 000,00	الرسم على النقل العمومي للمسافرين	16	20	40	445
1 000,00	حق الامتياز في نقل اللحوم	21	20	40	5 241
800 000,00	منتوج محطات وقوف الدراجات والسيارات	32	20	40	5 142
80 000,00	واجبات الوقوف المترتبة عن السيارات المخصصة للنقل العمومي للمسافرين	33	20	40	5 143
150 000,00	نقل اللحوم	34	20	40	5 144

12 525 000,00					
700 000,00	منتوج فائدة الاموال المودعة بالخزينة	10	10	50	5 911
1 000,00	انذارات مرسمة	20	40	50	5 925
10 000,00	مداخيل مختلفة وطائرة	40	40	50	5 926
711 000,00					
0,00	المداخيل المرحلة من ميزانية التسيير	60	10	10	5 926
0,00					
70 000 000,00	المجموع				

وعلى مستوى المصاريف تم العمل على التحلي بأكبر قدر ممكن من المصداقية والواقعية في وضع التقديرات، ومحاولة ضبط وعقلنة وترشيد النفقات تماشيا مع توجهات الدورية الوزارية السالفة الذكر، وبالعودة للخطوط العريضة لمشروع ميزانية سنة 2024 نجد أن النفقات الإجبارية المتوقعة عرفت زيادة ملحوظة مقارنة بالسنة المالية لسنة 2023 تقدر بـ 3.101.908,85 درهم، وهو ما يعادل نسبة 75 % من إجمالي مصاريف ميزانية التسيير، وبالرغم من الانخفاض الذي عرفت بعض الفصول في النفقات الإجبارية مثلا الفصول الخاصة بتنفيذ الأحكام القضائية، ومصاريف التأمينات والإلغاء الذي عرفه فصل الدفعات لفائدة الراميد، إلا أن فصولا أخرى عرفت زيادة معتبرة: كالفصول الخاصة برواتب وتعويضات الموظفين نظرا للزيادة المرتقبة في عدد موظفي الجماعة خلال السنة المقبلة، وكذا فصل مستحقات استهلاك الإنارة العمومية والفصول ذات الصلة بالدفعات، وكلها عبارة عن التزامات مالية في ذمة الجماعة وجب صرفها في إطار النفقات الإجبارية.

وإذا ما استثنينا المصاريف الإجبارية التي تناهز 75% من الميزانية كما أشرنا إلى ذلك سلفا، فإن النسبة المتبقية والتي تمثل 25% هي كل ما يتبقى للجماعة لتغطية الاحتياجات الضرورية لسير مرافقها الإدارية، والتي لم تعرف تغييرا مهما مقارنة بالسنة المالية 2023، وقد تم توزيع مجموع المصاريف على أبواب الميزانية بشكل يتماشى مع توجه الجماعة ورؤيتها التنموية داخل المدينة، إذ بلغ المتوقع من اعتمادات الباب العاشر من الميزانية مجموع 46.665.151,46 درهم أي بنسبة 67% من مجموع المصاريف المتوقعة، بينما بلغت توقعات المجال الاجتماعي (الباب 20) ما نسبته 8% من مجموع المصاريف بمبلغ 5 525 000,00 درهم، يليه مجال الشؤون التقنية (الباب 30) بنسبة 16% ثم مجال الدعم (الباب 50) بنسبة 3% وأخيرا الباب 60 الذي يضم المبالغ المدفوعة للجزء الثاني للميزانية بنسبة تبلغ 6% من مجموع مصاريف الميزانية كما يلي:

الاعتماد المقترح للسنة المالية 2024	اعتمادات ميزانية التسيير 2023	المشروع	Ligne	Projet/Action	Programme	Article	Chapitre	Partie
381 600,00	381 600,00	تعويضات للرئيس، ولذوي الحق من المستشارين	11	10	10	10	10	02
5 000,00	5 000,00	مصاريف نقل الرئيس والمستشارين داخل المملكة	12	10	10	10	10	02
20 000,00	5 000,00	مصاريف نقل الرئيس والمستشارين بالخارج	13	10	10	10	10	02
20 000,00	20 000,00	مصاريف تنقل الرئيس والمستشارين داخل المملكة	14	10	10	10	10	02
5 000,00	5 000,00	مصاريف المهمة بالخارج للرئيس والمستشارين	15	10	10	10	10	02
10 000,00	10 000,00	مصاريف تأمين الأعضاء	16	10	10	10	10	02
70 000,00	50 000,00	شراء عتاد صغير للتزيين	21	20	10	10	10	02
120 000,00	120 000,00	اكتراء عتاد الحفلات	22	20	10	10	10	02
80 000,00	90 000,00	شراء التحف الفنية والهدايا لتسليم الجوائز	23	20	10	10	10	02
150 000,00	100 000,00	مصاريف الإقامة والإطعام والإستقبال	24	20	10	10	10	02
300 000,00	300 000,00	مصاريف النشاط الثقافي والفني	25	20	10	10	10	02
30 000,00	10 000,00	اشتراك في شبكات الماء والكهرباء	55	50	10	10	10	02
100 000,00	100 000,00	مصاريف الإستقبال	61	60	10	10	10	02
250 000,00	200 000,00	مصاريف الإيواء والإطعام	62	60	10	10	10	02
120 000,00	160 000,00	لوازم ومطبوعات	64	60	10	10	10	02
23 068 318,72	19 981 751,77	الرواتب والتعويضات القارة للموظفين الرسميين ومتلائمهم	11	10	20	20	10	02
5 500 000,00	6 000 000,00	أجور الأعوان العرضيين	14	10	20	20	10	02
20 000,00	20 000,00	تعويضات عن الأشغال الإضافية	21	20	20	20	10	02
2 000,00	2 000,00	تعويضات عن الصندوق	22	20	20	20	10	02
800 000,00	800 000,00	التعويضات عن الأشغال الشاقة والموسخة	24	20	20	20	10	02
432 000,00	432 000,00	تعويضات عن المسؤولية	26	20	20	20	10	02
5 000,00	0,00	تعويضات عن الإشراف على المباريات والامتحانات	27	20	20	20	10	02
2 976 942,41	2 522 491,78	مساهمة أرباب العمل في الصندوق المغربي للتقاعد	31	30	20	20	10	02
660 000,00	720 000,00	المساهمات في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	32	30	20	20	10	02
501 250,74	421 937,20	المساهمات في منظمات الإحتياط الإجتماعي	33	30	20	20	10	02
3 600,00	3 600,00	التعويض عن الولادة	34	30	20	20	10	02
0,00	130 000,00	تأمين الموظفين والأعوان	35	30	20	20	10	02
200 000,00	200 000,00	لباس الأعوان المستخدمين	38	30	20	20	10	02
250 000,00	250 000,00	إعانات بمناسبة عيد الأضحى	39	30	20	20	10	02
40 000,00	40 000,00	مصاريف التنقل داخل المملكة	41	40	20	20	10	02
5 000,00	5 000,00	مصاريف المهمة بالخارج	42	40	20	20	10	02
5 000,00	5 000,00	مصاريف النقل داخل المملكة	43	40	20	20	10	02
450 000,00	84 840,00	اكتراء بنايات إدارية	11	10	30	30	10	02

0,00	50 000,00	اكتراء أراضي	13	10	30	30	10	02
300 000,00	200 000,00	اكتراء آلات النقل وآليات أخرى	14	10	30	30	10	02
20 000,00	0,00	الصيانة والإصلاح الإعتيادي للعتاد المعلوماتي	23	20	30	30	10	02
50 000,00	30 000,00	الصيانة الإعتيادية لعتاد وأثاث المكاتب	24	20	30	30	10	02
40 000,00	0,00	الصيانة الإعتيادية للعتاد التقني	26	20	30	30	10	02
300 000,00	270 000,00	لوازم المكتب ، مواد الطباعة ، أوراق ومطبوعات	31	30	30	30	10	02
160 000,00	120 000,00	لوازم العتاد التقني والمعلوماتي	32	30	30	30	10	02
3 500 000,00	3 000 000,00	شراء الوقود والزيوت	41	40	30	30	10	02
450 000,00	400 000,00	قطع الغيار والإطارات المطاطية للسيارات والآليات	42	40	30	30	10	02
200 000,00	200 000,00	صيانة وإصلاح السيارات والآليات	43	40	30	30	10	02
300 000,00	300 000,00	مصاريف تأمين السيارات والآليات	44	40	30	30	10	02
5 000,00	5 000,00	الضريبة الخاصة على السيارات	45	40	30	30	10	02
300 000,00	300 000,00	شراء المواد الخام من المقالع	51	50	30	30	10	02
600 000,00	600 000,00	شراء الإسمنت والأرصعة والزليج	52	50	30	30	10	02
40 000,00	40 000,00	شراء الخشب	53	50	30	30	10	02
500 000,00	500 000,00	شراء مواد حديدية وقوادس وجامع المياه	54	50	30	30	10	02
200 000,00	200 000,00	شراء الصبغة	56	50	30	30	10	02
120 000,00	120 000,00	شراء اللوازم الصحية ومواد الترميم	57	50	30	30	10	02
180 000,00	180 000,00	شراء الزفت	59	50	30	30	10	02
10 000,00	10 000,00	شراء الجير	60	50	30	30	10	02
40 000,00	40 000,00	شراء الطوب	61	50	30	30	10	02
45 000,00	40 000,00	شراء مواد الصيانة المنزلية	61	60	30	30	10	02
65 000,00	60 000,00	شراء المواد المطهرة	62	60	30	30	10	02
100 000,00	100 000,00	شراء المواد البلاستيكية	63	60	30	30	10	02
80 000,00	80 000,00	دراسات عامة	81	80	30	30	10	02
200 000,00	100 000,00	أتعاب	84	80	30	30	10	02
40 000,00	35 000,00	مصاريف تزيين لوائح أجور الموظفين من طرف مؤسس ات أخرى	86	80	30	30	10	02
80 000,00	80 000,00	مصاريف مختلفة للخدمات الرقمية	90	90	30	30	10	02
150 000,00	150 000,00	مستحقات استهلاك الكهرباء	91	90	30	30	10	02
20 000,00	20 000,00	مستحقات استهلاك الماء	92	90	30	30	10	02
300 000,00	350 000,00	رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية	94	90	30	30	10	02
20 000,00	20 000,00	رسوم بريدية ومصاريف المراسلات	95	90	30	30	10	02
50 000,00	50 000,00	التأمين عن الحريق وعن المسؤولية المدنية	96	90	30	30	10	02
60 000,00	60 000,00	إعلانات، إدراجات ومصاريف النشر	97	90	30	30	10	02
962 427,53	935 973,16	فوائد القرض رقم ACL 5163 MAD الممنوح من طرف ص ت ج	12	10	40	40	10	02
138 872,94	146 441,22	فوائد القرض رقم MAD4955 ACL	15	10	40	40	10	02

		الممنوح من طرف ص ت ج							
280 543,01	237 394,01	فوائد القرض رقم ACR 005641 الممنوح من طرف ص ت ج	16	10	40	40	10	02	
64 434,36	50 075,04	فوائد القرض رقم ACR 005640 الممنوح من طرف ص ت ج	17	10	40	40	10	02	
113 161,75	96 601,44	فوائد القرض رقم ACR 005639 الممنوح من طرف ص ت ج	18	10	40	40	10	02	
46 665 151,46	42 351 705,62	مجموع الباب 10							
700 000,00	500 000,00	إعانات مقدمة لجمعيات الأعمال الإجتماعية للموظفين	11	10	10	10	20	02	
150 000,00	150 000,00	إعانات مقدمة للمؤسسات الخيرية العمومية	12	10	10	10	20	02	
850 000,00	780 000,00	مساعداً ودعم الجمعيات	13	10	10	10	20	02	
45 000,00	40 000,00	مصاريف نقل الأطفال للمخيمات	35	30	10	10	20	02	
2 200 000,00	2 100 000,00	إعانات للجمعيات الرياضية	11	10	20	20	20	02	
300 000,00	200 000,00	شراء لوازم الرياضة	24	20	20	20	20	02	
40 000,00	80 000,00	شراء المواد الصحية للمكاتب البلدية الصحية والمراكز الإستشفائية	11	10	30	30	20	02	
70 000,00	85 322,12	شراء المبيدات للطفيليات والحشرات	14	10	30	30	20	02	
50 000,00	50 000,00	شراء عتاد صغير للمكاتب البلدية للصحة	15	10	30	30	20	02	
150 000,00	140 000,00	شراء لوازم مدرسية	11	10	50	50	20	02	
20 000,00	20 000,00	شراء الكتب لمنح الجوائز	12	10	50	50	20	02	
110 000,00	100 000,00	شراء لوازم مدرسية	11	10	60	60	20	02	
20 000,00	20 000,00	شراء كتب لمنح الجوائز	13	10	60	60	20	02	
5 000,00	5 000,00	مصاريف التكوين المستمر للمنتخبين	11	10	70	70	20	02	
10 000,00	10 000,00	مصاريف التكوين المستمر لموظفي الجماعة	12	10	70	70	20	02	
100 000,00	100 000,00	شراء الكتب	11	10	80	80	20	02	
5 000,00	5 000,00	تسفير الكتب والسجلات المختلفة	14	10	80	80	20	02	
700 000,00	600 000,00	منح لصالح الجمعيات الثقافية	71	70	80	80	20	02	
5 525 000,00	4 985 322,12	مجموع الباب 20							
200 000,00	200 000,00	شراء الأشجار والأغراس	11	10	10	10	30	02	
35 000,00	30 000,00	شراء الأسمدة	13	10	10	10	30	02	
100 000,00	100 000,00	شراء عتاد صغير للتشوير	14	10	10	10	30	02	
5 000,00	20 000,00	شراء شارات لترقيم العمارات	15	10	10	10	30	02	
10 000,00	100 000,00	شراء شارات أسماء الشوارع	16	10	10	10	30	02	
160 000,00	140 000,00	شراء عتاد صغير	17	10	10	10	30	02	
200 000,00	200 000,00	الصيانة الإعتيادية للمناطق الخضراء والحدائق والغازات	21	20	10	10	30	02	
100 000,00	100 000,00	صيانة مجاري المياه المستعملة	24	20	10	10	30	02	
300 000,00	200 000,00	صيانة المنشآت الرياضية	28	20	10	10	30	02	

1 100 000,00	1 000 000,00	شراء عتاد الصيانة	14	10	20	20	30	02
8 850 000,00	8 000 000,00	المستحقات الكهرباء	21	20	20	20	30	02
300 000,00	300 000,00	المستحقات الماء الصالح للشرب	11	10	30	30	30	02
11 360 000,00	10 390 000,00	مجموع الباب 30						
820 000,00	1 264 927,71	مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية و اتفاقيات الصلح	21	20	10	10	50	02
50 000,00	50 000,00	مصاريف تأمين شسيعي المداخل	31	30	10	10	50	02
100 000,00	100 000,00	دفعات لشراء مواد التلقيح	41	40	40	40	50	02
50 000,00	0,00	دفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات الترابية	61	60	40	40	50	02
0,00	853 640,00	دفعات لحساب نظام المساعدة الطبية	68	60	40	40	50	02
10 000,00	10 000,00	دفعات واجب انخراط الجماعات الترابية في جمعية المنتخبين	69	60	40	40	50	02
200 000,00	100 000,00	دفعات للحساب معرض الصناعة التقليدية	70	60	40	40	50	02
50 000,00	50 000,00	دفعات لفائدة المجلس الاقليمي للسياحة	71	60	40	40	50	03
250 000,00	200 000,00	دفعات لفائدة الجمعيات المهنية	71	70	40	40	50	02
200 000,00	0,00	دفعات لفائدة مؤسسة سوس للمدارس العتيقة	72	70	40	40	50	02
50 000,00	0,00	دفعات لفائدة مندوبية وزارة الثقافة من أجل تنظيم مهرجان الدقة والإيقاعات	73	70	40	40	50	02
200 000,00	0,00	دفعات لفائدة جمعية مسرح الأفق	74	70	40	40	50	03
1 980 000,00	2 628 567,71	مجموع الباب 50						
3 240 595,27	2 923 404,55	دفعات الفائض للجزء الثاني من الميزانية	10	10	10	10	60	02
1 229 253,27	1 235 000,00	فائض غير مبرمج	13	10	10	10	60	02
4 469 848,54	4 158 404,55	مجموع الباب 60						
70 000 000,00	64 514 000,00	المجموع						

وبذلك يكون مجموع توقعات الميزانية هو 70.000.000,00 درهم وتضم فائضا تقديريا موجهها لميزانية التجهيز بمبلغ 3.040.595,27 درهم والذي سيتم المصادقة على برمجته لاحقا، كما تضم مبلغا سيتم الاحتفاظ به كادخار وقدره 1.429.253,27 درهم، أما الحسابات الخصوصية التي تضمها ميزانية الجماعة فهي على شكلين: الحساب المرصود لأموال خصوصية ويشمل حساب الضريبة الزائدة على الذبح بتقديرات تبلغ 200 ألف درهم، والحساب الثاني هو حساب النفقات من المخصصات الذي يخص لأداء مستحقات الماء والكهرباء بمبلغ 300.000,00 درهم بالنسبة للماء و 8.850.000,00 درهم بالنسبة للكهرباء، ليصبح مجموع اعتمادات الحسابات الخصوصية 9.350.000,00 درهم.

الزهاء رحمون.....مستشارة جماعية.

في إطار التحضير للدورة الاستثنائية 31 أكتوبر 2023 وتطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، تم عقد اجتماع لجنة المكلفة بالشؤون المالية والبرمجة يوم الجمعة 27 أكتوبر 2023 على الساعة الثالثة ونصف زوالا (15:30) بحضور أعضائها وذكر بجدول أعمال الاجتماع الذي يتضمن النقاط التالية:

- دراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024.
- دراسة مشروع برمجة الفائض التقديري.

كما أشارت اللجنة على أنه بعد إعداد مشروع ميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2023 من طرف رئاسة المجلس وفقا للصلاحيات التي يخولها له القانون و انسجاما مع مقتضيات المادة 185 من القانون التنظيمي للجماعات رقم 14-113 التي تنص على أنه: "تعرض الميزانية مرفقة بالوثائق الضرورية لدراستها على لجنة الميزانية وشؤون المالية والبرمجة داخل أجل عشرة أيام قبل تاريخ افتتاح الدورة المتعلقة باعتماد الميزانية من قبل المجلس".

وفي هذا الصدد واعتبارا لما تكتسيه وثيقة مشروع الميزانية من أهمية خاصة، باعتبارها الإطار المرجعي السنوي الذي يؤثر التصرف المالي للجماعة، وما يقتدر به من تدخلات على مستوى تدبير الشأن المحلي ومواجهة متطلبات التدبير الحضري، التي هي في تزايد مضطرد. فقد حرص أعضاء اللجنة، على إيلاء دراسة مشروع ميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2023 عناية كبيرة واهتماما خاصا، انسجاما مع الاختصاصات الموكولة للجنة ولا سيما ما يرتبط بدراسة ميزانية الجماعة، قبل عرضها على أنظار المجلس للتداول فيها.

وقد تم التذكير بأهم القواعد التي توطر إعداد ودراسة مشروع الميزانية التي جاءت في المذكرة الوزارية الأخيرة، اذن بالنسبة للدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم سنة 2024 تم افتتاح اللقاء بكلمة للسيد بوجمعة المرواني رئيس مكتب الوعاء الضريبي الذي قدم عرض يتضمن المعالم الخاصة بالشق المتعلق بالمداد، بعد ذلك عرض السيد مصطفى حنون والسيد ادريس ورزيكن عن مصلحة النفقات الشق المتمحور حول مصاريف ميزانية التسيير. و عليه وانطلاقا من المادة 185 من القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات شرعت اللجنة في دراسة الميزانية مسترشدة بالعرضين السالفي الذكر مستحضرة الظروف التي رافقت تحضير المشروع، اعتبارا للوضعية الخاصة للجماعة والظروف التي تعرفها والتي تحكمت في إعداد فصول الميزانية والبحث عن الظروف الملائمة للتزليل بهدف تحقيق نمو مقبول، ضمن توازن صارم بين المداد والمصاريف ووفق معادلة ترشيد وعقلنة المصاريف مع جدية ومتابعة استخلاص المداد.

وعليه، فإن مشروع الميزانية سنة 2024 احترم في خطوطه العريضة التوقعات الجادة في تحصيل المداد وحرف النفقات ومن هنا نوجه تحية شكر وتقدير لأطر الجماعة وكذا لمجلس الجماعة على لمجهودات التي تم بذلها والتي نلتمسها من خلال التوقعات الإجمالية، صحيح أننا لازلنا نطمح السيد الرئيس للمزيد ولكن في نظري كلجنة لا نبخس بالجهود التي بدلت في انتظار الوصول لمبلغ يليق بجماعة تارودانت مع تضافر الجهود ، اذن كما قلت كانت زيادة بنسبة 8,5 % بالمقارنة مع سنة 2023 كما تم تخصيص فائض تقديري 3.040.595,27 درهم، اما بالنسبة لأبواب الميزانية فإن السيد حانون ذكر بالمبالغ المالية، وسأذكر بالنسب المئوية :

✓ بالنسبة للإدارة العامة 54.94%،

✓ بالنسبة مجال الشؤون الاجتماعية 1.09%،

✓ بالنسبة الشؤون التقنية 25.06%،

✓ بالنسبة الشؤون الاقتصادية 17.89%.

✓ بالنسبة لمجال الدعم 1.02% كما يمكن تلخيصها بالنسبة للموارد والضرائب.

الزهاء دنيي.....مستشارة جماعية.

نقطة نظام : في اطار الكلمة التي احوها السيد رئيس الجلسة على السيدة رئيسة لجنة المالية من اجل تقديم تقرير المالية

حول الاجتماع الذي تم عقده من طرف اللجنة، للإشارة استغربت لما تم قراءته من طرف السيدة المستشارة على اعتبارها رئيسة لجنة المالية ولم يتم التداول أي شيء من قبيل مذكرته وربما هذا يعود لها كمستشارة، مع العلم اني كنت حاضرة في لجنة المالية وعلى علم بمخرجاتها ومضمونها.

الزهراء رحمون.....مستشارة جماعية.

ان ما أثار اندهاشي هو ان السيدة المستشارة عضوة باللجنة المالية كما انها على علم بالكيفية التي تتم بها هذه الأمور، لاننا عند انعقاد الجلسة نركز في المناقشة على التوصيات، ولكن هذا لا يمنع أن يكون التقرير متكامل يتضمن قراءته بشكل منطقي ومعتدل للميزانية، اذا كنا نشير الى الميزانية فهي وثيقة نولها اهتماما ونطالب بحضور السيد الرئيس الى غير ذلك، نركز على المناقشة وفي الأخير إن شاء الله سنضع التوصيات. هذا اجتهاد ننسبه للجنة، وانا اتفادى قول رئيسة اللجنة، دائما أشير على اننا "نحن في اللجنة المالية" وانا اعلم كيف أصرف باعتبار مبدأ الشراكة وهنا ساخفف هذه الخدمة عليك السيدة المستشارة، نحن فقط نركز في المناقشة والتوصيات وفي تتبع تنزيل اللجنة المالية، اعتذر على هذه المداخلة.

لا أرغب في مناقشة المبالغ المالية ولكن اللجنة ناقشت المشروع الخاص بميزانية لسنة 2024 الذي اعدته الإدارة مع مكتب المجلس حيث قدمت بعض الملاحظات والاستفسارات التي تلقت الاجابات عنها، مما جعلها تقتنع بأهداف وغايات وأهداف المشروع، وبالتالي حظي لديها بقبول بالأغلبية باستثناء عضو حاضري في اللجنة وهو السيدة المستشارة الزهراء دني. ومن تم فهي تدعو المجلس الموقر إلى المصادقة عليه مع التأكيد على مضامين المشروع وفق ما سطرته الدورية الوزارية والاجتهاد في عقلنة وترشيد النفقات والسعي بكل السبل المشروعة لاستخلاص حقوق الجماعة المالية و التفكير في خلق موارد مالية لتلبية أهداف الجماعة الإنمائية التي تم إدراجها بالنموذج الجديد. وتوصي لجنة المالية بجميع أعضائها بالتوصيات التالية:

- لا بد من تقوية آلية الاستخلاص واتخاذ إجراءات حازمة بالتنسيق مع السلطات المعنية.
 - لا بد من توفير الإمكانيات والموارد البشرية لآليات الجبائية.
 - تعاقد مع مفوض قضائي بخصوص التبليغ.
 - رفع دعاوى على الأشخاص الذين لا يؤدون.
 - إعادة النظر في محلات جنان جامع.(تخصيص محل في جنان الجامع للاستخلاص لنوفر عناء المكثري في إطار تقديم وتجويد خدمات القرب والشئ نفسه بالنسبة للمحطة).
 - تكليف موظف من الشرطة الإدارية لضبط الذبيحة السرية.
 - فتح باب التوظيف لسد العجز في الموارد البشرية.
- كما قلت السيد الرئيس فقد تمت المصادقة بالأغلبية وامتناع السيدة زهرة دني عن التصويت، ثم بالنسبة لنقطة الدراسة والمصادقة على دراسة مشروع برمجة الفاضل التقديري، تمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء اللجنة الحاضرين مع امتناع السيدة زهرة دني وشكرا السيد الرئيس.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

شكرا السيدة الزهراء رحمون على التقرير المفصل، والشكر كذلك لجميع اعضاء اللجنة على المجهودات والانضباط والتفاعل الايجابي، وبالتالي نمر للمناقشة وسنبداً بمناقشة الجزء الخاص بالمداخيل، ثم بعد ذلك الجزء الخاص بالنفقات.

محمد جبري.....مستشار جماعي.

اذن نحن بصدد مناقشة هذه النقطة على اعتبارها اساسية وتتمثل في مشروع الميزانية لسنة 2024، حيث يركز على عدة معطيات منها دورية السيد وزير الداخلية، وكذلك المداخيل التي تحققت في سنة 2022 وفي التسعة اشهر الاولى من سنة 2023، فما نلاحظه هو ان تقديرات هذه المداخيل وصلت 70 مليون درهم، وهذه الأخيرة كما جاءت في عرض السيد مصطفى حنون تتوزع على طرفين وهي: الضريبة على القيمة المضافة " TVA " التي تمثل بالنسبة المئوية % 94,54 وهي 38 مليون درهم، والمداخيل الذاتية والمحولة فيسيكون مجموعها 31 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة 45%، وهنا نجد تحدي اذن السؤال المطروح هو هل الجماعة بإمكانها استخلاص مبلغ 31 مليون و 539,000 درهم سنة 2024، حيث نجد انه صعب بالمقارنة مع السنوات الماضية، ولكن يجب بدل مجهود كبير، وهنا يطرح سؤال نحن كجماعة مواردنا الذاتية جد محدودة ونجعل استخلاصها اضعف وهذا إشكال لانها في الاصل محدودة

وحتى إستخلاصها ليس بالمستوى المطلوب خاصة عند مراجعة الباقي استخلاصه في مجموعة من الرسوم التي تتعلق برسم الخدمات، الرسم المبني، الرسم المفروض على الاراضي الحضرية الغير المبنية، نجد الباقي استخلاصه كبير وهنا يطرح تساؤل لانه يجب تقييم العمل الخاص بالمجلس، فيما يخص استخلاص هذه الرسوم، كما لا يعقل ان نطالب الجماعة القيام بالنظافة والبستنة والتشجير ومجموعة من الخدمات مع العلم انها امور عادية في الجانب المتعلق بالتسيير فما بالك بالامور الاستثمارية، لكن البعض لا يؤدي هذه الرسوم، وبالتالي اشيران يتم اعداد برنامج او برامج لتعبئة الموارد الذاتية للجماعة، ويجب عقد اجتماعات دورية وقد اشرنا الى ذلك وعلى المجلس كذلك ان يمدنا بالاجراءات التي اتخذها عن كل ثلاثة اشهر في هذا الإطار وكذلك الصعوبات التي تواجهها والتي بدورها يجب ان تطرح على الجهات المعنية وتوفير الوسائل اللوجستية، لان الضريبة على المواطن ان يؤديها، ثانيا احصاء المباني الجديدة من اجل اداء الرسم على الخدمات كما على الجماعة بدل مجهود كبير والابداع في هذا الاطار ويتم اخبارنا على أن الرسم المبني والرسم المفروض على الخدمات تمت فيه زيادة إلا أنه لم يتم استخلاصه، وهذا يمكن تفسيره كمن يعمل ويتقاضى مبلغ محدد في 1000 درهم وهذه الأخيرة يخصصها للعيش فقط حيث لا يمكنه ان يجهزها او يقتني بها بقعة او يخصصها للبناء، فقط يؤدي بها فواتير الكهرباء والماء والكهرباء الى غير ذلك، وهكذا حال انتظارات الساكنة الكثيرة، اذن الاساسي هنا والواجب على المجلس ان يعمل عليه هو ان يعد برنامج لتعبئة الموارد الذاتية للجماعة.

مولاي هشام اشرف.....مستشار جماعي.

انا بدوري سأطرح لمشروع الميزانية لسنة 2024 الذي لا يرقى لطموحات وتطلعات المدينة، لماذا؟ لأنه ابتداء من عنوانه يوجي الى ان مشروع الميزانية لسنة 2024، "تقديرات ميزانية التسيير" اذن ليس لدينا طموح لكي يوفر لنا فائض مهم الذي سيحيلنا على الاقل لاحداث استثمارات بالمدينة هذه كأول ملاحظة، لأنه جميع تقديرات الميزانية تصب خاصة او جلها ان لم نقل كلها في ميزانية التسيير.

ثانيا ارى ان 70 مليون درهم مبالغ فيها، لماذا؟ سأشرح ذلك عند مراجعتنا لأرقام المبالغ لسنة 2022، 2021 و 2023 وخاصة التسعة اشهر الاولى من سنة 2023 التي بلغت 52 مليون درهم، تساءلي موجه للسيد الرئيس كيف تم تقدير 70 مليون درهم؟ لدي تساؤل آخر هو بالنسبة للرسم على الاراضي الحضرية الغير المبنية لأنه في التسعة اشهر الاولى من سنة 2023 فقط تم استخلاص مبلغ 215 مليون ونحن كمجلس نحدد في التقدير 450 مليون، اذن انا لا ادرك كيف يمكن تحقيق هذا التقدير في ظل هذه المعلومات والمعطيات التي سبق وتمت سنة 2023 وسنة 2022 وسنة 2021.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية.

اولا من الناحية الشكلية عندما نتوصل بورقة هكذا عمودية لسنة 2021 و 2022 و 9 اشهر من سنة 2023 والورقة الثانية الخاصة بسنة 2024 افقية، هنا يصعب علينا قراءة المعطيات، فلما لا اضافة جدول المداخل المقترحة لسنة 2024 كما اضيفناه نحن بالقلم؟ ليسهل علينا المقارنة، كذلك حتى اختلاف الابواب ففي بعض الاحيان نجد ابواب لا تتوافق مع الابواب المتواجدة في سنة 2024، هذا من ناحية الشكل. ثانيا كما اشار الاخوان لضعف الموارد فهذا يلزمنا جميعا كمنتخبين ومنتخبات برص الصفوف مع تقني الجماعة، وكذلك التواصل مع المصالح الخارجية للإسراع باستخلاص الموارد المتراكمة ومن ناحية اخرى فمشروع برنامج ميزانية 2024 يغيب فيه برنامج عمل الجماعة، لأنه عادة على الميزانية ان توافق برنامج العمل الذي نحن بصدد اعداده، وان نجد في الميزانية الاشارة للمشاريع التي سيتم انجازها في برنامج العمل. مسألة ثانية بالنسبة لرسم محلات بيع المشروبات نجد فقط 300,000 درهم في سنة 2024 مقابل 200,000 درهم، هل تم ضبط هذه المسألة لأنه في التصريح بما يتم صرفه يجب الحزم في هذا الجانب مع احترامي لأصحاب المقاهي ان لم يكن هناك رواج، وقد انتعشت المدينة بوفود الزوار. وشكرا.

الزهاء دنيي.....مستشارة جماعية.

تحية مجددا السادة الحضور، فيما يخص مداخلتي في شق المداخل سأنتظر فيها أولا لتقديم عرض المداخل الذي كان يقدم في الدورات التي مرت من طرف شسيع المداخل السيد عبد السلام الراضي، نظرا لأنه يعطي اكراهات التي تعيشها المصلحة ارتأت الرئاسة أن تعفيه من تقديم العرض ومنحه للسيد المرواني الذي ناقش معنا هذا العرض بكل قيادية وبكل مسؤولية الاكراهات التي تعيشها المصلحة في استخلاص هذه المداخل، ولكن نأتي في جلسة اليوم ونتفاجأ بأن العرض يقدم من طرف السيد مصطفى حنون الذي احترمه، لكن حبذا لو اعطي لنا نحن المستشارين هذا العرض الذي اعطيت فيه ارقام كنا سنعرف الاكراهات التي ذكرت من بينها في ما مضى من سنة 2016 الى 2022 كان يشير لها الموظفون الذين يقدمون عرض المداخل، عدد من الاكراهات والتي للأسف لم تستطع رئاسة المجلس سواء الذي سبق ولا الحالي بان تتفاعل مع هذه الامور التي هي آلية الاشتغال أولا، وثانيا هيكل المصلحة، وثالثا تعاطي المصالح مع الملفات التي يتم فيها الاستخلاص، وسأشير الى نقطة في هذا الباب وهي الذبيحة السرية ودور الشرطة الإدارية ودور السلطة المحلية في الحد من هذا الامر، فهذه الذبيحة السرية تستنزف مالية الجماعة وصحة المواطن وعدد من الامور، وتخلق لنا فوضى على مستوى الجماعة، ولكن لحد الآن لم تستطع الجماعة أن تقوم بأي شيء ولا حتى السلطة، لماذا؟ لان هناك لوبي هو المسيطر على هذه المسألة على مستوى الاقليم، وتبقى تارودانت هي السوق المتاح فيه تسويق الذبيحة السرية التي تهدد سلامة وصحة المواطن، اين دور الشرطة الإدارية في هذا الفعل الشنيع وهذه الجرائم التي تقام؟ فبالتالي دورنا عويص في هذا الباب ودورنا في هذا الملف الملحق على عاتقنا شئنا ام ابينا، لنخرج ونرى كميات مبيعات اللحوم بالمدينة، ونحن لا نملك الا مجزرة واحدة، ستشيرون الى كويك لكنها ترسل الى مراكز التسوق الكبرى، سنتحدث على رسم الذبح او ضريبة الذبح 20 مليون في سنة 2023، ادخلنا منها 138,000 درهم ونضع 20 مليون، يعني ما يباع في تارودانت كلها نستخلص منه فقط 138,000 درهم في مدة 9 شهور؟ النقطة الاخرى وهي التعاطي مع رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية والرسم المني التي قامت الجماعة بزيادة فيها بشكل مهول وخيالي في حين انه سنعود للباقي استخلاصه به ما لم نستطيع استخلاصه في 2023 في هذه الرسوم، وفي 2024 ضخمنا هذه الرسوم،

محمد امهرسي.....النائب الاول لرئيس.

انتهت اربع دقائق السيدة المستشارة، طبقا للقانون الداخلي.

عائشة تغموت.....النائبة السادسة للرئيس.

نقطة نظام : هذا سؤال موجه للمستشارة زهرة دنيي، رجاء فالسؤال في نفس السياق وسأسال بالعلن، بما أن هناك ملف خاص بالذبيحة السرية لقد سبق لك ان كنت نائبة في المجلس لخمس سنوات في الولاية السابقة وتديرين قطاع الشرطة الإدارية ومن بين الملفات التي كنت تديرها هو الذبيحة السرية، ما هي الاجراءات التي قمت بها؟

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

نستأنف مجريات هذه الجلسة و التدخل الموالي للأستاذة سعاد أبلعيد.

سعاد أبلعيد.....مستشارة جماعية.

نقطة نظام : ربما هذه أول مرة أرى بأن نقطة نظام ستكون في الصميم. نحن هنا على أساس أن نناقش الميزانية وليس بهدف أن يقوم أحد بعرقلة الدورة أو أن يتعالى علينا. أنا أوجه الكلام إلى السيد الرئيس فهناك قانون ينظم الجلسات و عليك أن تطبق القانون على الجميع. فمن يريد أن يشوش على الجلسة فهناك قانون يطبق في هذه الحالة والسيد الباشا كان حاضرا والسلطة ايضا. هناك إجراءات يجب أن تطبق فليس من المعقول أن نستمع وهناك شخص آخر يعرقل الكلام. فهذا الشيء لم يسبق ان رأيناه في جلسات المسبقة. فجزاكم الله خيرا نحن في مجلس محترم كل منا عليه احترام الآخر وإلا سنقع في مغالطات. فإننا أصبحنا نتعرض للتهديد وهذه النقطة التي أردت أن أوضحها.

عائشة تاغموت النائبة السادسة للرئيس.

نقطة نظام : بالنسبة لنقطة نظام التي سأطرق إليها اليوم هو أن السيدة المستشارة الزهراء ذني مشكورة تحدثت لنا عن ملف الذبيحة السرية ومشاكل اللوبيات. سأطرق لنفس الموضوع ونفس السياق وسؤالي مازال قائما لأنه عند مسك الملف الخاص بتدبير هذا القطاع وجدنا مجموعة من المشاكل على مستوى الشرطة الإدارية وكذا على مستوى الممتلكات ولا ننسى السير والجولان كذلك. وبالتالي عندما تم التطرق بالضبط لهذا الملف أردت أن أتوجه مباشرة إلى السيدة المستشارة بحكم أنها كانت نائبة وتدير هذا القطاع في الولاية السابقة. فماهي التدابير والإجراءات التي قمت بها للحد من تفاقم الذبيحة السرية؟ فلا بأس من معرفة الاختلالات الحاصلة. وكذلك ما هي السبل أو الحلول التي توصلت إليها؟ لأنه في الأخير نحن كمجلس واحد يهمنا سلامة كل مواطن على حدنا وشكرا.

أسماء القجر مستشارة جماعية.

نقطة نظام : بخصوص نقطة نظام فهي في الصميم. قبل إيقاف الجلسة فجزاك الله خيرا السيد الرئيس إذا كنا نقوم بضبط الوقت فيجب أن نضبطه مع الجميع. وإذا كنا نطالب بالاحترام فيجب أن نكون نحن أولى بأن نحترم القانون ليس بأن يطبق القانون في أمور وأمر أخرى لا. ونحن هنا بصدد مناقشة مشروع الميزانية الذي يعتبر من أهم النقاشات الثنائية.

الزهراء رحمون مستشارة جماعية.

نقطة نظام : بالنسبة لي أثنى استجابة الرئيس لمطلب العداد. وقد كنا نطالب به باعتباره الوسيلة الوحيدة التي ستساعدنا في تنزيل النظام الداخلي. كذلك أود الإشارة إلى مطلب أخرو هو بخصوص بعض المصطلحات التي يتم تداولها داخل الجلسة فهي مصطلحات غير صالحة للاستعمال داخل هذا المجلس الموقر وهي مصطلحات مشينة بالنسبة لمستشاري مدينة تارودانت ونحن نفتخر بالمدينة ونعتز بها ونحن حريصين على بذل المجهود لتنمية المدينة. ونطلب المزيد من الصبر تجاه بعضنا البعض. وعلينا اختيار المصطلحات التي نوجه بها الملاحظات فلا يمكن توجيه الانتقاد بالكلام الجارح. فيمكن توصيل الرسالة بصوت هادئ احتراماً للمؤسسة. ونطلب في الجلسات المقبلة أن يتم ضبط الأمر. وبخصوص هذه الوثيقة التي نحن بصدها فأود الإشارة إلى أنها مهمة لمدينة تارودانت. واللجنة التي عقدت من أجل مناقشة الميزانية كانت مفتوحة للجميع ولكي نختصر الوقت والمجهود. فأنا لا أحذف الأستاذ المستشار من مناقشة في الدورة. ولكن هذا مطلب حبذا لو أننا نفعل اللجان كما يجب. وسائر الموظفين مشكورين فبخصوص هذه الدورة تم عقد مجموعة من اللقاءات وكانت خارج أوقات العمل لأننا مضغوطين بأشغال أخرى ولا تناسبنا إلا الساعة السادسة مساءً فما فوق والموظفين مشكورين يحضرون لتقديم المعطيات. وأجدد طلبي للسيد الرئيس بأنه يجب أن نحترم بعضنا البعض في إطار أن الأمر أصبح مستفز للجميع. ونحن مجندون من أجل تنمية المدينة ولا نريد التراشق بالكلمات فهذا لا يليق بمدينة تارودانت. وشكرا سيدي الرئيس.

محمد احسان مستشار جماعي.

نقطة نظام: أنا أناشد الأخوات والإخوة خصوصا بأعلى مستوى تسيير. فالمطلوب من السيد الرئيس مسير الجلسة التعامل بنوع من المرونة ونوع من الحكامة والسهرة على تجنب الاصطدامات بين الأعضاء. كذلك فمن واجبنا الرقي بمستوانا في النقاش وبالتالي تشريف المدينة والسكان باعتبارنا ممثلي السكان. وكما نعرف من بين ما نصت عليه الدورية الوزارية لوزارة الداخلية في اعداد برسم الميزانية لسنة 2024 هي البعد كل البعد عن الحسابات الضيقة وكذلك الابتعاد عن استهداف الأشخاص وتجنب الكلمات والمصطلحات المستفزة. ونحن ندعو الجميع للتعبير عن وجهة نظره وعن آرائه وكيفما كانت تحترم. ولكن يجب أن نكون في المستوى وفي المستوى المطلوب لتشريف هذا المجلس الساكنة وتشريف الحضور وشكرا.

هشام أمزراو.....نائب كاتب المجلس.

نقطة نظام: في الحقيقة أتمنى من السيد الرئيس تفعيل عداد لإحتساب الوقت وأن يتم اعتماده لكي يتم ضبط القانون. كذلك بخصوص النقاشات المستفيضة يجب أن تكون داخل اللجان لأنه مع الأسف هناك لجان إما هناك حضور ويغطي عليها الصمت أو العكس يكون هناك غيابات. وما ينتظره منا السكان هو القرار النهائي الذي يهمهم ويهم المصلحة العامة. وكيفما أشار السيد المستشار إحسان حول رفع المستوى فإننا نمثل الساكنة وبالتالي فإن المناقشة يجب أن ترتقي إلى مستوى عالي ونحن نناقش ولا ندخل في صراعات فيما بيننا رغم اختلافنا ولكن هذه اختلافات يجب أن تكون داخل اللجان ونقوم برفع التوصيات للمجلس الموقر ونجتمع داخل المجلس ونطرح القرارات التي قد اتفقنا عليها مسبقا. ويكون هناك التسجيل وأكد على تفعيل العداد وكذلك يجب احترام الجميع وأن نكون جميعنا متفقين على هذه المسألة. فهناك قانون يؤطرنا ويتحكم فينا والوقت فيه محدود ويجب تديره

أريب سعاد.....مستشارة جماعية.

نقطة نظام: في إطار نقطة نظام فقط دعونا دائما أن يكون هناك التزام بأدبيات الحوار والنقاش ولهذا نحن هنا وليس لشئ آخر. وبالتالي وللأسف الشديد نجد بأن هناك كفة تذهب في اتجاه المحاباة وكفة أخرى تذهب في اتجاه الطعن وربما حتى القذف وفي حقيقة لا أود أن أكررها. بخصوص بعض نقاط النظام التي جاءت أريد أن اصصح البعض منها. وبالتالي اليوم نحن في جلسة كنا دائما ولمدة ثلاث ولايات ونحن في الممارسة داخل هذه البلدية الموقرة ولم يحدث أن وصلنا إلى مستوى النقاش الذي نشاهده الآن مع المجلس الحالي. ولقد كنا عادة ما نسمع أن هذه الدورة هي دورة الميزانية بمعنى أنها تستحق منا كل التركيز وتستحق منا بذل المجهود وتستحق منا كل الوقت لكي نخرج بنتيجة وليس أن نكون في مواجهة مع الآخرين. إذن يجب إلغاء منطق الثنائيات الذي نشاهده وبدأنا نلاحظ 10 رؤساء للجلسة بدل رئيس واحد. وبالتالي أنا أشير إلى الالتزام باحترام الآخر فقد جننا لنعطي آرائنا ونحن نعرف مسبقا ما ستؤول إليه نتيجة التصويت في الجلسة وبالتالي فلا أحد يعطينا الدروس بما ستؤول إليه النتيجة. لكن أبدا لن يعيقنا هذا على تعبر عن رأينا بموضوعية وفي إطار الحديث عن الوثيقة التي بين أيدينا فهي ناقصة أحب من أحب وكره من كره وشكرا لكم على الانصات.

كنزة عزمي.....مستشارة جماعية.

السيد المستشار أشار إلى مسألة الحضور للجان وهذا رأيي وأتحمل مسؤوليته فلن نكذب على بعضنا البعض فأغلبها شكلية وأكد على أنها شكلية رغم وجود قانون منظم وينظم طريقة احداثها وتسييرها الى اخره. كما أنني عضو في لجنة ولا أحضر لها والسبب هو أننا نمضي ساعتين من الحوار والنقاش والاقتراحات ولا نجد في الدورات حتى التقرير لم يتم قراءته. وبالتالي لماذا سنحضر بدون معنى فإذا كانت هناك فائدة فيجب التزليل فستان بين القانون وتزليله وتفعيله. وهذا ما يجب أن يتوفر فينا فنحن نكثر الكلام والمظاهر وكثرة الصور ولكن الروح غائبة أو مغيبة. ولكي لا تكون هناك مقارنة مثل الراشد والرشيد فأنا أقصد مغيبة يعني بفعل فاعل وأتحمل فيها كامل المسؤولية. كما أن الاحترام يجب أن يكون متبادل فإذا بدأ الشخص بالاستفزاز فمن حق أي شخص أن يرد عليه. وبالتالي لا تشيروا لنا بأننا لا نحترم ونحن من نضيع الوقت ونحن من نستفز إذا لم ترد من يجرحك لا تجرح أنت. وشكرا.

شكيب أريج.....مستشار جماعي.

نقطه نظام : نقطة نظام فيما يتعلق بتدبير الزمني فنحن مستعدين للبقاء لمدة 48 ساعة، ولكن في إطار القانون. فنحن لن نبخل بوقتنا على هذا المجلس الموقر ولكن لا أحد يحتكر الكلمة فعندما ينتهي الوقت فليس بمبرر الحرية تكميم الأقوال. فهناك قانون يؤطرنا ونطلب منك السيد الرئيس أن تطبق هذا القانون. وأيضا ليس من المبرر أن هناك آخرين خرقوا القانون حتى أنا سأخرق القانون واتشبت بمكبر الصوت وليس بإرادتي وإنما بإرادة القانون. فنحن نتوقف بإرادة القانون نتحدث بإرادة القانون. والكلمة لا أخذها استجداء بل أخذها عن حق وأتوقف بها عن حق. إذا لا أحد هنا يحتكر مكبر الصوت بمبررات أو بدون مبررات. والقانون فوق الجميع واطالب بأن يطبق على الجميع بدون استثناء وشكرا

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس

إذا في إطار تطبيق القانون الداخلي فأمامنا هذا العدد وحسب ما جاء في القانون التنظيمي. أربع دقائق في المداخلات ودقيقتين في التعقيب. إذن فلتفضل السيدة زهرة ذني للمداخلة.

الزهراء ذني.....مستشارة جماعية.

بداية في مداخلتي أو في النقاش الذي مر قبل قليل أعتقد أنني لم يصدرمني أي كلام جرح في حق أي شخص والتسجيل الجلسة موجود وأتحمّل كامل المسؤولية في الكلام الذي قلته.

ثانيا إذا تم فهم أي كلمة عن غير قصد أعذر عنها. ثالثا لا نقبل أن نكون استثناء بتطبيق القانون في هذه القاعة من طرف الرئاسة الجلسة. وبالتالي الذي تحدث قبلي تحدث لمدة سبع دقائق وجميع المداخلات قمت بتسجيلها. وعليه قمت بمداخلتي في سبع دقائق وهذا ما أثارني ودفعني النضال من هذه القاعة وقد تم تحقيق مطلب العدد والذي كان مطلب الأغلبية وأنا من حقيقته. ثانيا بخصوص سؤال السيدة النائبة فالسيد رئيس المجلس الجماعي للولاية السابقة ربما السيد اسماعيل هو من كان مسؤول عن الشرطة الإدارية ويمكن توجيه هذه التساؤلات له ولا توجه لي. ثانيا يجب التفريق بين نقطة نظام ومداخلة، النقطة التي ناقشتها ليست بنقطة نظام بل هي مداخلة. أخيرا سأستمر في المناقشة فبخصوص رسم السكن والذي ارتفع من 74 مليون إلى 118 مليون ونصف في حين أن الباقي استخلاصه نجد مبلغ 158 مليون. ثم سأذهب إلى الرسم الخدمات الجماعية والتي حددت بمبلغ 724 مليون لترتفع إلى 880 مليون وهذا ارتفاع بنسبة 100 مليون فما فوق في حين أنه في باقي استخلاصه نتفاجأ بمبلغ يفوق المليار. وفي هذا الفصل هناك أكثر من مليار ونقوم بإضافة 100 مليون وهذه زيادة خطيرة في حين عندنا الرسم على محلات بيع مشروبات نجد 20 مليون قمنا بإضافة 10 مليون أخرى مقارنة مع السنة الماضية. الرسم المهني كذلك بمبلغ 475 مليون ووظفنا 100 مليون لتصبح 575 مليون. في حين أن هذه الرسوم وهي رسم السكن ورسم الخدمات والرسم المهني فلسنا نحن من نتحكم بها بل الخزينة هي التي تقوم باستخلاصها. فما هو المعيار الذي قمنا بوضع هذه الفصول رغم أننا لسنا من نستخلصها. وهذا هو موضوع مناقشتي قمت باختيار هذه الفصول على أساس أننا لا نتدخل فيها وقمنا بالزيادة فيها بطريقة مهولة لكي نظهر أننا لا نقوم بإضافات مبنية على دراسات فقط. فالأفراد يدرسون المداخل ثم يحددون المصاريف ونحن العكس نحدد المصاريف وعلى أساسه نحدد المداخل. وبالتالي فهذه الوثيقة التي بين أيدينا لا تملك أي صبغة من الدراسة أو المصادقية بناء على مجموعة من النقاط التي أشرت لها في هذه المداخلة.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس.

لا يمكن لك السيدة المستشارة بأن تذكرني الأسماء فنحن هنا لا نحاسب المجالس السابقة وللسنا مجلس الحسابات أو المديرية العامة للقباضة المالية. فهذه المجالس تعاقبت على هذا المجلس كل واحد اجتهد وأصاب وكل واحد اجتهد بالإمكانات التي كانت متاحة له وهذا المجلس فهو مجرد استمراريته للمجالس السابقة. ونحن لا نطعن في السابقين وهذا هو ما يسمى بالاستفزاز. فأنت السيدة المستشارة قد حضرت لمناقشة ميزانية سنة 2024 ولا نناقش ميزانية 2022 فنحن فقط نستأنس بها وذلك في إطار ما يخول لنا القانون. إذن في مداخلتنا يجب أن تكون معقولة وبدون أن نطعن في أي شخص. وهذا الأسلوب نحن لا نقبله فلا يمكن أن نذكر الأشخاص بأسمائهم. فإذا كان هناك شيء بينك وبين أي رئيس سابق فلا يمكن ذكره في هذا المجلس. فليس لنا الحق في محاسبة أي شخص ونحن نتحدث الآن وليس في الماضي وهذا ليس من شيم المسؤولين المنتخبين. وهناك مساطر قانونية وكل يحاسبه القانون وليس نحن. فمن فعل شيئا ستحاسبه الجهات المختصة وليس نحن.

الزهراء رحمون.....مستشارة جماعية.

أظن أنه لتو تعالت مجموعة من الأصوات التي تطالب بأن نحترم بعضنا البعض وعدم الاستفزاز. لكن السيدة المستشارة ملزمة بالاعتذار لرئيس المجلس السابق. وهي كانت من ضمن المجلس السابق وتعرف المجهود الذي كان يبذله السيد الرئيس السابق والمجهودات التي قام بها. ولكل أخطاء وإيجابيات. ولكن السيدة النائبة السابقة لا تحاول أن تسجل هدف على حساب النائبة الحالية

بذكر الرئيس السابق. والذي نكن له كل الاحترام وتفتخر مدينة تارودانت أنها عرفة رئيس مثل الرئيس اسماعيل الحريري ابا من ابا وكره من كره. واذا كنا سنحاسب نبدأ بذكر الاسماء ونحن قادرون على ذكر الاسماء وبالحقائق وليس بتزوير المعطيات. وأنا لتوي أشرت إلى مسألة التحدث بصوت منخفض والآن سيشيرون إلي بأني متناقضة. ولكن هناك أمور السيد الرئيس يجب أن تكون مضبوطة ونذكر الحقائق فإذا أخطأ المجلس السابق أو الاسبق نقوم بتحديد أين الخطأ. ونحن كنا نوابا في عهد المجلس السابق والسيدة النائبة السابقة كانت تعرف أننا كنا ندبرو أنا شخصيا كنت مسؤولة على الملف الاجتماعي بإيجابياته وأخطائه. والسيد الرئيس كان يمارس معنا الديمقراطية وكنا ندبر الأمور وأنت تعرفين كيف نتدبر. والسيدة قامت بطرح سؤال في موضوع كنت أنت المسؤولة عليه فلا يمكن أن نرمي اتهامات على السيد الرئيس السابق. والسيدة المستشارة ملزمة بالاعتذار للسيد السابق لجماعه تارودانت (مشاحنات ومشادات بسبب الوقت مع توضيح السيد الرئيس بأن نقطة نظام لا تحتسب) وقد وصلت الرسالة.

رشيد فنان.....كاتب المجلس الجماعي.

بداية نتقدم بالشكر للموظفين الذين اشتغلوا على هذه الميزانية خصوصا الموظفين المتواجدين في مكتب النفقات ومكتب الوعاء الضريبي. وقبل ذلك أترحم على شخص كان يشتغل في هذا المجال إنسان جدي ومن الأكفاء، المرحوم سعيد إيبورك وهذه مناسبة لتجديد رحمانتنا عليه. حيث كان يشتغل كرئيس مكتب الوعاء الضريبي وبديل مجهودات ونتمنى من السيد بوجمعة المرواني أن يتم هذا المسار الناجح.. إذا الزيادات في ميزانية مداخل التي قام بها المصلحة مشكورة أعطينا عناوين. العنوان الأول هو أن هذه المرة الأولى التي نلاحظ فيها أن المصلحة هي من اقترحت الزيادات وتمسكت بتلك الزيادات وأن المصلحة تملك رؤية لتلك الزيادات والمنهجية والرغبة في العمل الجاد. وقد أعطتنا مجموعة من التوصيات سيشتغل عليها المجلس واشتغل عليها المجلس للرفع من ميزانية المداخل وهذا ليس بالأمر الهين بأن يقترحه الموظفون. لأن سابقا كان هناك نقاش مع هذه المصلحة. وحاليا من خلال لجنة المالية وكذلك النقاش مع مكتب المجلس ومع السيد بوجمعة المرواني والسيد المدير المصالح تم اقتراح هذه الميزانية ، ويمكن أن تزيد الميزانية عن 7 مليار وهذا ما أكدته الاخوان في مداخلاتهم. وللإشارة فهناك مجموعة من النقاط التي يمكن استثمارها في القانون الجديد 07.20 والذي فتح مجال كبير لتوسيع تحصيل الجماعات المحلية. بالإضافة الى أنه حول مجموعة من الموارد للخزينة. وهذا ما سيساعد بشكل كبير. وأيضا أود الإشارة إلى أن التوصيات التي سيشتغل عليها المجلس وأكد عليها هي توفير جميع الموارد اللوجستكية والضرورية لأشغال هذه المصلحة في دورها الجديد وفي رئاستها الجديدة. تحية لهذه المصلحة من هذا الباب وإن شاء الله سيكون التحصيل في المستوى. وشكرا.

محمد إحسان.....مستشار جماعي.

و في إطار مناقشة الميزانية لسنة 2024 أولا أذكر بالدورية الوزارية لوزير الداخلية. والتي تتعلق بإعداد وتنفيذ ميزانيات الجماعات الترابية. حيث تشتمل على عدة توجيهات وهي أساسية وتدخل في إطار الحكامة المالية لتدبير الميزانية وكذلك الجديدة والعقلانية والنجاعة وتنمية الموارد الذاتية والترشيد.

أما بخصوص مشروع الميزانية للسنة 2024 خاصة الشق المتعلق بالمداخل الجزء الاول. وهنا أود التركيز فقط على بعض الفصول. بخصوص الحصة المتعلقة بTVA لم تعرف أي تغيير. كذلك رسم الأراضي الحضارية الغير المبنية فبالمقارنة مع السنة الماضية تم زيادة 150 مليون سنتيم. وهذا تساؤل فهناك زيادة كبيرة وتضخيم في الميزانية. فإذا قمنا بالزيادة في المداخل فلابد من زيادة كذلك في مصاريف التسيير مما سيؤثر سلبا على ميزانية التجهيز والاستثمار. كما أن هناك رسم على السكن فبالمقارنة مع السنة الماضية فهناك زيادة ب 44 مليون ونصف. كما نلاحظ زيادة في الرسم على الخدمات الجماعية بزيادة تقدر 156 مليون. كذلك هناك زيادة في الرسم المهني تقدر ب 100 مليون. إذن نطلب من رئاسة الجلسة أن تبرز لنا هذه الزيادات فهي تقدر بالملايين فليست بالمبالغ الهينة. فقط أربعة فصول إذا قمنا بجمع المبالغ الإجمالية لها فتقدر بنصف مليار درهم وميزانية مهمة. إذا أطرح تساؤل حول هذه الزيادة الكبيرة في هذه الفصول. وعندما نطلع على الميزانية نلاحظ بأن الموارد الذاتية تساهم بمبلغ 24.83٪ كذلك الرسوم المحولة

تساهم بـ 22.48٪ كما تساهم TVA بـ 52.69٪. وتقدر نسبة الزيادة بـ 7.84٪ في الميزانية للسنة 2024 بالمقارنة مع سنة 2023 يعني بمبلغ 548 مليون و 600 ألف فرانك. وهنا نتساءل. فما يجب التركيز عليه على مستوى المداخيل هي ماذا فعل المجلس في تنمية وتحسين المداخيل لأنه غالباً المجالس تركز على النفقات ولا تبدي أي اهتمام بالمداخيل. لكن المداخيل هي الأصل لذلك علينا العمل على تحسينها انطلاقاً من الجدية والواقعية والمصداقية في اعتمادات التقديرية على مستوى الميزانية. وسأختم مداخلي بتوصية وهي أنه لابد من اتخاذ إجراءات مع جميع المتدخلين من أجل أن يتم تحصيل واستخلاص الباقي استخلاصه والذي لا يزال يتراكم وشكراً.

سعاد أبلعيد.....مستشارة جماعية

فيما يخص مشروع الميزانية 2024 خاصة الشق المتعلق بميزانية التسيير باب المداخيل فبناء على المذكرة الوزارية لوزارة الداخلية أنها جاءت بمجموعة من المبادئ التي يجب أن تتوفر في الميزانية ومن بينها الحكامة وترشيد النفقات وتدير عملية الحسابات وكذلك الرقمنة بالإضافة إلى مجموعة من الأمور الأخرى. وبالنسبة لمشروع الميزانية لهذه السنة والتي حددت في 70 مليون درهم وهذا تحدي كبير وضعته المصلحة التقنية. وطبعاً حسب اجتماع اللجنة المالية فقد تم مناقشة الموضوع وكان هناك حماس من قبل الموظفين وأطر الجماعة وأعربوا عن قدرتهم على استخلاص وأن الجماعة قادرة على أن تصل إلى أكثر من 70 مليون درهم لكنهم ارتؤوا إلى وضع عتبة 70 مليون درهم على أمل تجاوزه. وبالنسبة لي فأنا دائماً أرجع إلى أصحاب الاختصاص أما الشخص الذي لا يمتلك خبرة أو اختصاص في مجال ما فلا يمكن أن يكون عقلانياً أو موضوعياً. وبخصوص الميزانية أتوجه بالشكر للموظفين وأطر الجماعة على العمل الجبار الذين قاموا به ووضع الميزانية بتصور وبمنهجية عمل. وقد قدموا مجموعة من الشروط لكي تحقق 70 مليون درهم وكان أول شرط هو توفير الإمكانيات اللوجستكية والموارد البشرية. وإذا رجعنا إلى الورقة الخاصة بالتسيير فسنلاحظ بأنه تم الزيادة في الرواتب والتعويضات القارة للموظفين وهذه الزيادة هي مبررة لأنها ستحل لنا مشكلة لأنه إذا توفرت لنا الموارد البشرية فستكون فاعلة في زيادة مداخيل الجماعة. كذلك هناك شرط تفعيل المفوض القضائي والمحامي من أجل حل مجموعة من النزاعات والتي تواجهنا مشاكل في استخلاص ضرائبها. كذلك هناك الرسم على الأراضي الحضارية الغير المبنية فقد اقترح الحل فإذا توفرت الموارد البشرية فهي التي ستستخلص هذه الضريبة. كذلك هناك الضريبة على المشروبات والتي تمت مناقشتها من قبل مجموعة من المستشارين فهناك العديد من المقاهي لا تقوم بالتصريح بالمبلغ الحقيقي وبالتالي فالجماعة هنا قد ارتأت بأن تفعل مجموعة من المراقبين الذين سيكونون في المقاهي والذين سيوفوننا بالمعطيات الحقيقية. كذلك هناك مسألة أخرى سأطرق إليها وهي أن الجماعة قد فكرت في إحداث مجموعة من الخلايا لجمع الضرائب والتي ستكون قريبة من المؤسسات أو الأماكن المعنية بهذه الضرائب فأنا أرى بأن هذه الضرائب معقولة. وشكراً.

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس.

إذا سامحتهم السيد الرئيس أود فتح قوسان الأول يتعلق بمجموعة من الملفات التي تثار داخل المجلس وربما ما لا يعلمه السادة اني قضيت بهذا المجلس الموقر ازيد من عشرون 20 سنة ، وتداولت عدة ملفات اعتقد ان اغلب السادة من اعضاء المجلس لا يعلمون عنها شيئاً وأنا على دراية تامة بدواليها وحيثياتها، رغم انها تطرح عدة ملفات ولا اريد طرحها ولا حتى اتدخل في نقاشها و افضل الصمت لعل أن تأخذ مسارها الصحيح، لأن ما يهمنى وهدفنا هو المصلحة لهذه الجماعة والمدينة، مع الأسف هناك خمس اعضاء لازلت اتذكرهم بانهم كانوا يناقشون في هذا المجلس واصبحوا في ذمة الله ولكن لم يأخوذو معهم شيئاً سوى الأعمال التي خلفوها وراءهم من اجل الاخلاص لله عزوجل، لن ينفعهم هناك حزب سياسي ولا مجلس وبالتالي فهدفنا نحن هو مصلحة الجماعة كما اشيراني لست مسؤولاً فقط على الشرطة الإدارية بل على جميع المصالح الجماعية وجميع ملفاتها، وكإضافة فإن وزارة الداخلية قامت بواجبها على مستوى التفتيش والتمحيص الدقيق وذلك ازيد من اربعة اشهر اقولها والله الحمد على اعتباراتها وزارة وإدارة محايدة مختصة في مجالها دون ان أتطرق للملفات التي اتارت الشبهات، كما جاء في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم "ان رجلاً زاره

وقال له اوصني يا رسول الله وكرر ذلك لثلاث مرات وكان جوابه "عليه الصلاة والسلام" لثلاث مرات كذلك انه قال : لا تغضب" لماذا الغضب؟ لانه يجعلنا ننفجر وننفعل وربما يحيلنا على فعل اشياء لانرغب بها. كذلك هناك من السادة الاعضاء من اشار في تدخله للزمن الذي هو محدود ونحن على علم تام بذلك ان لم نستغله في المصلحة، رغم اني لا اريد الإشارة لهذا الموضوع وليست المرة الأولى التي تصدر مثل هذه الامور من طرف بعض المستشارين والمستشارات في تدخلهم ان العديد من الملفات لا تنطرق اليها مثل ملف التدبير الصحي الذي انا على معرفة تامة بحيثياته وتدبيره ولكني التزم الصمت لأن هناك امور عديدة لا اناقشها بحكم اننا في وضعية تدبير اريد ان تأخذ الامور مجراها الصحيح، وتتم معالجة الملفات العالقة، وإلا احيل السادة على مفتشي وزارة الداخلية على هذه الحصيلة، اذا سامحتهم السيد الرئيس المرجوا عدم مناقشة مثل هذه الامور والا سوف نقوم بطرح الملفات السابقة مجددا ونحن في غنى عن ذلك، ونريد التقدم للأمام بغية للمصلحة العامة لهذه المدينة مستقبلا، كما ان اللجن الدائمة للمجلس تعقد اجتماعاتها لمناقشة هذه الأمور وطرح مقترحاتها وملاحظاتها لعرضها على الدورة. اما فيما يتعلق بالسؤال المرتبط بالذبيحة السرية فقد اثير داخل اللجنة المالية من طرف السيد بوجمعة المرواني رئيس الوعاء الضريبي حيث اشار الى عدة خرقات المرتبطة بها و اقترح حلولاً لها، وسأنتظر الى مجموعة من الإكراهات التي اشار اليها على مستوى المداخل و اقترح ايضا حلولاً لها، ومن هذا المنطلق احياي السادة الموظفين على هذه المجهودات رغم اننا نطمح لأكثر من سبعة ملايين لأن الميزانية الحقيقية لمدينة تارودانت يمكن ان تتجاوز 10 ملايين، هذا ان قمنا باحصاء اللوائح الإشهارية واحتلال الملك العام وضبط الذبيحة، على اعتبار مدينة تارودانت عاصمة للإقليم، و اقل مبلغ يمكن الحصول عليه من هذه المداخل هو 10 ملايين، ولكن نظرا للتراكمات والإكراهات التي اشار لها السادة في تدخلهم احبيهم على اعداد هذه الميزانية التي بين ايدينا والمجسدة للواقع، واستسمح السيد الرئيس على هذه المسألة ولكن ليست هي المرة الاولى التي تتم الإشارة فيها لبعض الامور اثناء الولاية السابقة التي كنت اترأسها الا ان البعض يتطرق اليها بطرق ناعمة ولكن هناك من يتعمد طرحها بطرق مباشرة احس بها، وفي رأيي حبذا ان لا يتم الرجوع للوراء علما انني مستعد لأي شخص يود طرح أي ملف كيفما كان، ولله الحمد تحت رئاسة السيد الرئيس الحالي السيد عبد اللطيف وهبي سنعمل جاهدين ان شاء الله للنهوض بالمدينة بغض النظر عن انتماءاتنا السياسية وسنشغل معه في هذا الاطار. استسمح من السادة النواب فالنظام الداخلي للمجلس يؤطرويقن توقيت التعقيبات والمداخلات كل حسب صفته، كما ان الميزانية تؤطرها مذكرة وزارية التي اشار اليها السيد محمد جبري المستشار الجماعي في تدخله على انها جاءت بأمورواهداف قديمة مثل الجدية والموازنة والترشيد، ولكنها قد اضافت مصطلح جديد وهو الجدية، فجلاله الملك في خطابه السامي قد اشار الى مسألة الجدية بصفة عامة وتم تركيزه على الجماعات الترابية بشكل خاص، وحسب ما ورد في النص يجب ان تكون مذهبنا في الحياة والعمل وأن تشمل جميع مجالات الحياة السياسية والإدارية والقضائية من خلال خدمة المواطن، واختيار الكفاءات المؤهلة وتغليب المصالح العليا للمواطن والمواطنات والترفع عن المزايدات والحسابات الضيقة، وهذه مقدمة مشار اليها بالدورية الوزارية والتي تشتمل على محاورين:

- المحور الاول هي نجاعة وعقلنة تدبير المالي للجماعات الترابية.

- المحور الثاني متعلق بالرقمنة واضفاء الطابع اللامادي للجماعة الترابية خصوصا في المجال المالي.

بالنسبة للمحور الأول نجد فيه تنمية الموارد الذاتية وترشيد نفقات التسيير والتجهيز، اما المحور الآخر المتعلق بالمنظومة الرقمية لا بالنسبة للمداخل ولا بالنسبة للمصاريف فقد اعتمد السادة الموظفين على القاعدة الثلاثية الغنية عن التعريف ولكنهم قاموا بإضافة و اقترح مبلغ 7 ملايين وليست بمغامرة وانما هي تقدير بزيادة ب 5 المليون درهم اي 500 مليون سنتيم، وفي الواقع يجب علينا ان نصل الى 10 مليار.

بخصوص الرسوم المفروضة على المباني الحضرية فهي تعرف تراكما فهناك 11,000 ملف تعريف تراكما واقترح بخصوصها مجموعة من الاقتراحات منها التعاقد مع مفوض قضائي ونحن داخل المكتب قد ناقشنا الموضوع وسندرس نقطة التعاقد مع المفوض القضائي لادراجها بجدول اعمال دورة لاحقة. كذلك طرح مشكل الرسم على السكن وقد اشار ان المسؤولية تقع على عاتق

الخزينة العامة كما تم طرح اشكال محلات المشروعات ولحله يجب القيام بتعيين مراقب لتتبع هذه المحلات للإطلاع على الحقائق والوقائع المطروحة بالملف، فيما يخص احتلال الملك العام فالمجلس يمنح الترخيص ويسحبه تطبيقا لمقتضيات القانون المعمول به في هذا الاطار، كذلك فيما اشار له السادة الاعضاء حول الباقي استخلاصه والذي يثقل كاهل الجماعة فهو ملف مشترك لان الرسوم التي تثقل الميزانية هي رسوم محولة كرسوم السكن ورسوم الخدمات، الرسم المهني وهذا اشكال في منظومة تدبير الجماعة المحلية، والجماعة من يتحمل المسؤولية في الاستخلاص فليس من المعقول ان اتخذ قرارا وانتظر من سينفذه وهذا غير عملي وهذه الضرائب المحولة فالمسؤول عليها هو الخزين العام، وهذه الامور تمت الاشارة اليها من طرف السيد بوجمعة المرواني اثناء اجتماع لجنة الميزانية بالنسبة لرسم السكن والخدمات يجب مراسلة المعنيين بالأمر وعقد اجتماعات متكررة ومستمرة لايجاد حلول لتنمية المداخل، اما بالنسبة لإحتلال الملك العام فالإجراء الذي يجب اتخاذه هو تحرير محاضر من طرف الشرطة الإدارية المعتمدة فقط فليس من حق المجلس الاعتقال ولكن من حقه منح الترخيص اوسحبه فقط، كما ان السيد رئيس مكتب الوعاء الضريبي قد اشار لتحرير محاضر الشرطة الإدارية وتفعيلها بالتنسيق مع الجهات المعنية بالنسبة للأكرية يجب تفعيل المسطرة القضائية ويجب علينا تمييز بين الرغبة السياسية والرغبة التدييرية هل لدينا رغبة حقيقة لحل هذا الملف أم؟، بالنسبة للنقل العمومي فقد أشارت له السيدة الزهراء دني المستشارية الجماعية والسيد بوجمعة المرواني رئيس مكتب الوعاء الضريبي وذلك في اطار مسألة تقرب الإدارة من المواطنين حبا لوانه تم احداث مكتب بالقرب من السوق وكذلك المحطة الطرقية من اجل الاستخلاص، فيما اشار له السادة المستشارين حول الميزانية الاستثمارية التي اشار اليها السيد مولاي هشام اشرف المستشار الجماعي ان برنامج عمل الجماعة تمت دراسته من قبل السادة المستشارين باللجن ورصد لها مبلغ بحوالي 200 مليار 212 مليار واتي من الله تعبئة هذه الاموال لإنجاز الاستثمارات المقررة بالبرنامج.

اما ميزانية الجماعة التي قدرت في سبعة ملايين فقط فإننا نتحدث عن جزء منها وهي مليار ونصف فقط اما 75٪ منها فانها مخصصة للنفقات الإجبارية منها القروض والأحكام القضائية، فواتير الماء والكهرباء، ونفقات الموظفين والتعويضات، وهذا يعني ان جزء كبير من الميزانية سيتم صرفه في هذا الاطار و 25٪ أي مايعادل مليار وبعض الملايين هي المتبقية من الميزانية فقط وحتى إذا رغبتنا في الإستثمار فإنه لن يفي لهذا الغرض كما اننا نناقش داخل المجلس على اننا نتوفر على ميزانية ضخمة ولكن في الواقع هي مجرد سبعة ملايين فقط اما الميزانية الحقيقية هي التي تم رصدها لبرنامج العمل ان يسر الله فيها ولهذا يجب علينا تعبئة جميع الجهود لإنجاح برنامج العمل على إعتباره يتوفر على ميزانية حقيقية كما اقدم تشكراتي للسيد الرئيس، واعتذر من السادة اذا صدر مني كلمة اساءت لشخص ما عن غير قصد، علما اني اشترت في تدخلني اني لا ارغب في مناقشة مجموعة من الملفات بالرغم من الإشارة اليها من طرف السادة المتدخلين، كما احيط السادة اني دائما في خدمة الشأن المحلي واشتغلت أزيد من اثني عشرة سنة كعضو في المعارضة "12 سنة" وكذلك حين كنت امثل الأغلبية في المجلس، دائما ساشتغل من أي موقع اتواجد به لأنه في يوم من الأيام سنلتقي بالله عزوجل، نتمنى من الله عزوجل ان يوفق هذا المجلس ويوفق جميع السادة .

عائشة تاغموت النائبة السادسة للرئيس.

بالنسبة لمداخلتي سأبدأها بالحديث الشريف الذي يقول "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" فما بالك بأننا نمثل المجلس كمعارضة وأغلبية والجميل في الأمر أننا من أحزاب مختلفة وغيرتنا كاملة تكون حول هذه المدينة ونأتي إلى هذه الدورات ونقوم بالمشاحنات والمشادات الكلامية نحن في غنى عنها، لذلك نلتمس من الجميع التحلي بقليل من الهدوء وقليل من العقلانية، بالنسبة لسؤالي فهو كان بحسن نية لأن هدفنا هو أن نعرف الإكراهات التي كانت في الولاية السابقة وما هي طرق وسبل العلاج حتى نتوصل إلى طريقة لتجاوز هذه المعوقات لا أقل ولا أكثر.

بالنسبة لموضوع ميزانية التسيير المتعلقة بمداخل الجزء الأول لهذه السنة، في البداية أود أن أشكر مصلحة النفقات ومصلحة الوعاء الضريبي وأيضا مصلحة الممتلكات والذين يتأسهم السيد مدير المصالح على المجهودات الكبيرة التي بذلوها خاصة

في هذه السنة والذين استطاعوا أن يضعوا زيادة في نسبة المداخيل والتي هي 8.5 في المائة وهذا سيمكننا في نهاية سنة 2024 من الحصول على 70 مليون درهم كنسبة تقديرية فقط بالرغم من قلة الموارد البشرية وقلة الموارد اللوجستية، وهنا وكما أشار السادة المستشارين أننا سنكثف جهودنا وكل واحد منا يجب أن يتضامن لما لا ؟ فجميع الموظفين يجب أن يتضامنوا مع مصلحة الوعاء ومع مصلحة النفقات كمتلكات وكشرطة إدارية وجميع الموظفين الموجودين معنا كي نحسن من مداخيل هذه المدينة حتى نتجاوز مبلغ 70 مليون درهم خلال سنة 2024 ، فلنعمل يدا في يد كي نعرف الإكراهات وألا نتضارب فيما بيننا لأننا نحن أبناء المدينة ونريد الخير لهذه البلاد سواء كنا معارضة أو أغلبية وشكرا للجميع .

كنزة عزميمستشارة جماعية

من فضلكم ما محل أن هناك مداخيل مهمة من الإعراب ؟ فالسيد المستشار أشار إلى أن هذه المداخيل يمكن أن ترتفع وتصل إلى 10 في المائة وقد تكون رافعة للاستثمار وخلق ديناميكية مهمة والمدينة في أمس الحاجة إليها ونحن نكمل مداخلاتنا ونقول ولكن ولكن إلخ ، ليس لدينا إمكانيات ولكن يبقى المشكل في التنزيل والنوايا الحسنة لا نشك فيها ولكن هل سنبقى في نفس المستوى ؟ فقد مرت ثمان (8) سنوات فيجب عادة أن نتجاوز تلك المرحلة بأننا وجدنا المشاكل والعقبات، سنتين ونصف ونحن ننتظر من هذا المجلس تجاوز هذه المرحلة لأنه الآن يجب أن نمر إلى مرحلة التنزيل، وبالتالي أقول بالله عليكم هل هذا منطقي ؟ الجواب لا، فنحن كمسؤولين ومسيرين أظن بأنه لا يكفي أن يكون لدينا جرد للمشاكل والعقبات ... إلخ، ولكن عندما نجد الحلول لا يجب أن ننتظر فمتى سيتم تنزيلهم ؟ حتى تنتهي حياة هذا المجلس، فنحن والسكان لا نريد الكلام فقط بل نريد الأشياء ملموسة ، أما بخصوص المشاكل فالجميع يعرف أن مدينة تارودانت تتخبط في عدة مشاكل، نحن نريد حلول واقعية منزلة وليس كلاما متداولاً في المجلس من دورة إلى أخرى ومن جلسة إلى أخرى إلى السنة المقبلة ونحن كذلك كذلك ... إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وشكرا .

عبد العالي الحوسالنائب الثاني للرئيس.

أولا أود أن أشكر كل من ساهم في إعداد هذه الميزانية وسهر على أن تكون في مستوى تطلعات المجلس إن شاء الله وأخص بالذكر السادة موظفي مصلحة المالية ومدير المصالح والسادة أعضاء المكتب وأظن أن هذا التحدي الذي رفعه السادة بخصوص استخلاص مبلغ سبعة (7) مليار سنتم فهو تحدي يمكن أن يتجاوزه إن شاء الله وأخص بالذكر السي المرواني على أساس تخطي (7) سبعة مليار سنتم من المداخيل وما يجب علينا نحن هو توفير الأرضية التي ستساعدنا على هذا التحدي وهدفنا الأول والأخير هو مصلحة الجماعة، بالنسبة لميزانية التسيير لسنة 2024 فأنا أرى أن أغلب الاعتمادات هي اعتمادات مقترحة واقعية وتفرضها الظروف وما يجب علينا نحن وكما أشار السيد النائب الحريري أنه يجب أن تكون الميزانية الحقيقية هي برنامج العمل حيث يجب علينا أن نقف ونسهر على هذا البرنامج والذي يظهر لي أنه سيكون في مستوى تطلعات ساكنة مدينة تارودانت، وبرنامج العمل هذا سيكون ثورة لمدينة تارودانت حيث خرج مؤخرا بلاغ يبين حرص السيد الرئيس على الاجتهادات التي يقوم بها وعلى العمل الجبار الذي يقوم به من أجل مصلحة هذه المدينة ومن أجل إخراج برنامج العمل وتطوير هذه المدينة وأن تصل إلى ما نتمناه وكذلك مبتغى الساكنة مع توفير العيش السليم وأن نحرص على تأهيل هذه المدينة حتى تكون في المستوى، وهنا أعيد التأكيد على أن نكون يدا في يد وأن نكون مكتبا واحدا وأن نزيل الانتماءات من أجل مصلحة المدينة ومن أجل أن نخرج برنامج العمل والذي هو في المستوى ويسهر عليه السيد الرئيس الذي كان دائما في تواصل من أجل إنجاح الولاية وأن تكون ولاية استثنائية وهذا العمل سوف يحتسب لنا جميعا ليس فقط للمكتب والمستشارين بل حتى المعارضة والأغلبية دون استثناء ، وهذا الخير سوف نصل إليه بإذن الله إذا كان هناك تضافر للجهود وإذا كانت هناك علاقات أخوية بيننا كي ننجح هذا البرنامج ، الميزانية التي سنعمل عليها هي المشاريع التي أتى بها السيد الرئيس وهي الثورة التي ستكون في مدينة تارودانت إن شاء الله، وأتمنى التوفيق للجميع ومرة أخرى أتمنى أن تكون أمور المجلس أخوية وأتمنى أن نوفق من أجل ما فيه الخير لهذه الساكنة وشكرا .

بوجمعة المرواني رئيس مكتب الوعاء الضريبي.

بالنسبة لمداخلتي فتقريبا تمت الإشارة إلى ما كنت سأتطرق إليه من طرف السادة المستشارين وسوف أخص فقط ما تم الإشارة إليه، فبالنسبة للطفرة التي زدناها على المداخل فقد تمت إضافتها وسنقوم بتحدي إن شاء الله لأنه لا يمكن أن نبقي في نفس المستوى والذي هو 65 مليون درهم فنحن سنرفعها إلى 70 مليون درهم ونطمح إلى أكثر إن شاء الله، سوف أتناول نقطة بنقطة بالنسبة لهذه المداخل المحولة والتي تشمل السكن، والخدمات الجماعية والرسم المهني، بالنسبة للسكن والخدمات الجماعية فالمستجد هو أن هذه الرسوم تحولت وأصبحت تجارهم الخزينة وتم الرفع منها لأنه عندما قمت باتصالات مع السيد المكلف هناك وقال لي أن هناك مجموعة من الإحصاءات لم تتم في السنوات الأخيرة لأنه تقريبا منذ سنة 2015 و 2016 لم يتم ادخال رسوم السكن ولم يتم تحيين لائحة الإحصاء فعندما تدفع تكاليف رخصة السكن تدفع معها تكاليف الخدمات الجماعية وهذا سيمكن من تنمية المداخل وليس هذا الاجراء وحده بل يجب أن تكون هناك اجراءات مصاحبة وهذا لم ألاحظه هنا ولا يوجد، فالخازن هو المحاسب العمومي للجماعة ومن حقنا أن ندعوه للاجتماعات وبحضور رئيسة لجنة المالية وبحضور كل من يهمه الأمر كي يعطونا تقارير ثلاث شهرية أو ست شهرية بما قاموا وما هي المشاكل وبعد ذلك يمكن ان ثم نطلع عليها وعلى الاكراهات التي يعانون منها ونستمر في مساعدتهم، فإذا قلنا ان هناك بشكل بخصوص الموظفين فهذا لا يوجد لدينا ويمكن ان نتجاوزه في السنة المقبلة وإذا كانوا بحاجة الى السيارات فسندفعها لهم ونواكب معهم عملياته الاحصاء هاته لأنها هي اهم شيء، هذا بالنسبة للمداخل المحولة، وهناك إجراء آخر قمنا به وأعطى نتيجة إيجابية وهو أننا قمنا بالتواصل مع رئيس المكتب الوطني للكهرباء لإعطائنا لائحة جميع الاشخاص الذين يتوفرون على العدادات كي يكون لدينا على الأقل معطيات لأن كل شخص يتوفر على عداد فهو خاضع للضريبة وسيكون لدينا معلومات عنه وهل لديه رسم السكن حتى نقوم بإجراء بخصوص هذه الرسوم المحولة، بالنسبة للرسم المهني قمنا بإجراء آخر وهو أن مجموعة من الأشخاص لديهم مقاهي ولم يفرض عليهم الرسم المهني وكاتبنا مديرية الضرائب وقلنا لهم أن هؤلاء الأشخاص ليس لديهم الرسم مهني وقالوا لنا إيتونا فقط برخصة الكراء والبطاقة الوطنية الخاصة بهم وسندخلهم في الرسم المهني وسندخل هذه المجموعة في الرسم المهني لأن هؤلاء الأشخاص يمارسون المهن ولكن ليس هناك دورية للضرائب لمز أقبتهم، كل من أخذ من عندنا رخصة المحلات التجارية أو المقاهي يجب أن نقوم بإخبار مديرية الضرائب هل يخضع هذا الشخص للرسم المهني أم لا، نعطي له رخصة مؤقتة ونكتب عليها أنها غير صالحة حتى يقوم بتعليق اللوحة الإشهارية وبعدما يمكنه مباشرة عمله، فإذا تم هذا الإجراء وهذا الإحصاء وهذه الاجتماعات الدورية ونمدهم بالموظفين الذين هم في حاجة إليهم فمممكن أن يتم تطوير هذه المداخل بهذا الشكل الذي أشرت إليه. بالنسبة لرسم المشروعات فقد وجدنا أن هناك تراكمات كثيرة حيث أن العديد من الاشخاص لا يخضعون للضريبة منذ سنة 2017 ، 2018 ، 2019 و 2020 وهكذا، وعندما نريد الدخول في تطبيق مسطرة التحصيل الجبري فهي تكون فقط على السنوات الأربع الأخيرة يعني من سنة 2020 فما فوق، وبعد استخلاص هذه الضرائب ترسل كدين للمالية، عندما يرغب الشخص المديون في قضاء أي خدمة في مديرية الضرائب يطلبون منه البطاقة الوطنية ويطلبون به بأداء الدين الضريبي قبل قضاء أي غرض إداري يعني أن هناك ضغط على هذا الشخص حتى يقوم بأداء ما عليه من دين، بالنسبة للمشروعات فلا بد من تفعيل دور المراقبة عبر مكتب يتكون من أطر خاصة تقوم بالتتبع فمثلا جاء عندي شخص وصرح لي بمداخل المشروعات الشهرية وقال لي أن دخله الشهري هو 1000 درهم وأنا أرى أن لديه أكثر فمن سيؤكد لي ذلك أنه حقيقي وأن كلامه صحيح فهو مكتب المراقبة، فإذا تم تفعيل مكتب المراقبة فسيتم تطوير هذا الرسم ، بالنسبة ل TNB فأنتم تعرفون منطقة تارودانت فيها الكثير من المناطق الفلاحية منها ما هي مستغلة وما هي غير مستغلة وهناك من يطلب إعفاءات بسبب عدم التغطية بشبكة الماء والكهرباء ونحيله على السيد الباشا حيث نعين لجن بخصوص ذلك الإعفاء والذي يستغل يأتي لنا بشهادة فلاحية ومن لم تكن لديه هذه المسائل فيجب أن يسدد، لم تكن هناك إشعارات لأنه كي تقوم بالإشعارات فهذا يحتاج إلى من يتكلف به فمثلا تخيلوا أننا سنقوم ب 4000 إشعار فمن سيتكلف بهذه الإشعارات، هذا يتطلب مجهودا ويتطلب طاقما بشريا ، بالتالي نحن نطلب منكم أن تساعدونا حتى نتغلب على هذا الامر، لان هناك

كم هائل من الإشعارات في هذه السنة منها ما تم تبليغه وما وصل ومن لم يصل فهناك إكراه كبير بالنسبة للتبليغ، قلنا سنعتمد على موظفينا للقيام بهذه العملية بأن يقوموا بالتبليغ ويتوصلون بنتائج وينجزون المحضر لأنهم محلفين، وبالنسبة للمجازر فالسادة تحدثوا عن ضرورة عملية المراقبة المستمرة في إطار لجنة مع الشرطة الإدارية والوعاء الضريبي وأن يخرجوا بصفة دورية ويقوموا بحملة، وبخصوص جنان الجامع هناك إشكال حيث كان الموظف يخرج لاستخلاص الضرائب في جنان الجامع حيث كان يقف على صاحب المحل ويقدم له وصل الاستخلاص ويأتي بالنقود ولكن مؤخرا تم إزالة هذا الوصل وهذه الأمور أصبحت إلكترونية مما يستوجب على صاحب المحل أن يأتي للإدارة كي يسدد مبلغ الضريبة، والمتملصون يجب تفعيل القضاء معهم وأن نقوم بالإندارات أولا ثم بعدها نلجأ إلى القضاء.

بالنسبة لسيارات الاجرة سوف نقوم بعد كل ثلاث شهور بخلق خلية مؤقتة بالمحطة تعمل لمدة أسبوع لتسهيل عملية الاستخلاص وتقريب الإدارة منهم وسيساعدكم ذلك على التسديد، وبخصوص الإجراء الخاص بالطاكرسيات ليس هناك دين كثير فالأغلبية تسدد فقط تبقى 20% إلى 25% من الديون، بالنسبة للإقامات السياحية إذا لاحظتم أن هناك تحسن في مداخيلها حيث كانت تدخل فقط 85000 درهم أو 4300 درهم وآخر مرة في سنة 2022 دخلت 14 مليون والآن أدخلنا 24 مليون في تسعة (9) شهور فقط ويمكن أن ندخل أكثر لماذا لأننا فعلنا تلك المراسلات واستدعينا الذين لم يسددوا وغالبا كان هناك أجنب يتجاوبون معنا وحتى المغاربة كذلك فكل من لديه إقامة سياحية جاء وسدد مبلغ الضريبة وهكذا وصل هذا المبلغ، وهناك إقامات أخرى ربما لا تتوفر على رخص والذي لا يتوفر على رخصة لا بد أن يرخص، وبالنسبة لاحتلال الملك العمومي والذي فيه الإشهار واحتلال طاولات المقاهي والمعروضات، فبخصوص هذين الرسمين لا بد أن تكون هناك حملات وتواكبنا السلطة والجماعة وأن نقوم بحملة مفادها من لم يسدد عليه أن يسدد، ما هو مرخص فليبقى وما هو غير مرخص يتم إزالته فهناك مسطرة جاء بها قانون الممتلكات الجماعية وهو تفعيل قانون المخالفات، ومن ليست لديه رخصة يحضر فيه محضر بخصوص المخالفة ويتم إشعار السيد الباشا لتوصيله للشخص المعني بالأمر مرافقا بإعذار فحين نأتي بالإعذار مع ذلك المحضر نرسله كدين ويسدد خمس سنوات لأن القانون 21 الخاص بالممتلكات الجماعية هو الذي فرض عليه تسديد خمس سنوات، وهكذا تجبر المواطن على أن يسدد ديونه التي عليه، فهذا مجمل ما لدينا ويظهر لي أن هذا المبلغ الذي حددناه وبهذه الإجراءات إذا كانت مصاحبة إضافة إلى الموظفين الذين سيتم تشغيلهم في السنة المقبلة والذين سنقوم بتدريبهم لمساعدتنا إضافة إذا كانت هناك سيارة مستقلة لأن المكلف بالتبليغ سوف يحتاجها للتنقل من محل إلى محل على مدار السنة بخصوص التبليغات الكثيرة فرسم واحد تجد فيه 500 إشعار يوميا، والسلام.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس

شكرا السيد بوجمعة، صراحة كان نقاش مهم وهذه التوضيحات كانت مستفيضة، هل هناك من تعقيبات؟

تعقيب الزهراء دنيبي.....مستشارة جماعية

تعقيبي سيكون في إطار شكر السيد المرواني بخصوص الإشكالات التي سبق وطرحنا جزءا منها كمستشارين والتي سبق وطرحت على أنظار المجلس خلال السنوات الفارطة ونعيد هذا في كلمتي الأولى ونعيد طرحها الآن وهذه نقطة أولى وأتمنى من الرئاسة أن تتفاعل مع متطلبات مصلحة الوعاء نظرا لأهميتها فهي ليست مصلحة عادية وإنما هي القلب النابض للجماعة وهي منبع ميزانية الجماعة، والنقطة الثانية والتي أريد أن أوضح فيها بأنه ربما جاء فيها عدد من المداخلات حيث فهمت كلمتي في غير سياقها تجاوبا مع السيدة النائبة بخصوص سؤالها (السيد اسماعيل الحريري كرئيس سابق لجماعة تارودانت والذي أعترف وأفتخر أنني اشتغلت إلى جانبه فهو إنسان نزيه وأتحمل المسؤولية في كلامي وهذا أقوله من وراءه فهذا ما عرفناه عنه)، وقد سألت السيدة النائبة بما قمت به بخصوص الملف X وبغضبه قلت السيد الرئيس سيخبرك وكأني قلت الشخص الذي معك سيقول لك من هذا الباب وكانت إجابتي لم أحتقر ولم أجب سلبيا بل بالعكس ونحن نعلم كم معارضة أن كلامنا مرفوض من طرف السادة الأغلبية وقد أشرنا إلى أن الذبيحة السرية موجودة وقامت عليها ضجة في حين أنا قلت في كلمتي بأن هذه المسألة نعيشها في تارودانت كساكنة، ووجهت خطابي لرئاسة

المجلس والسيد الباشا كسلطة محلية تتحمل المسؤولية في هذا الملف الذي هو متفاقم في المدينة فبالتالي انا فتحت هذا القوس وأغلقتة حتى لا يفهم أن كلامي في غير سياقه وشكرا .

محمد احسان مستشار جماعي.

ساكون جد مختصر فقط أنا أحاول لفت أنظار السادة النواب وأعضاء المجلس إلى أهمية الاهتمام بجانب المداخل والتكيز عليه والذي تم الاشتغال والعمل عليه مع جميع الفرقاء وجميع المتدخلين من أجل تنمية الموارد فبدون موارد وبدون مداخل ليست هناك ميزانية لأنها تأتي من الموارد، إذن يجب أن نركز على هذه المسألة مع جميع المتدخلين ونطلع على الاجراءات اللازمة والحملات والاجتماعات واللجان إلى غير ذلك يعني يجب الاشتغال على هذا الملف لتنمية الموارد، والنقطة الثانية وهي أن الشكر موصول لكل من يشتغل بمجهود كبير في مصالح المالية بكل أنواعها بما فيها الجبايات والوعاء الضريبي والنفقات وأشكرهم جزيل الشكر لأنهم فعلا يعملون و نعرفهم ويشغلون معنا ومع مصالح الخزينة ونرى اهتماماتهم والجهود التي يبذلونها وهذا ليس فيه نقاش ولكن أصحاب القرار هم أصحاب المجلس لأنهم موظفين ومهامهم أنهم يشتغلون تحت إمرة المسؤولين وبالتالي لا يمكنهم أخذ القرارات أو يعملون أي شيء إن لم يكن بإذن من الرئاسة ، لذا يجب أن نحس بأهمية الاشتغال مع هؤلاء الموظفين ونحاول تسهيل الأمور عليهم ونزودهم بجميع الوسائل اللوجستكية التي يحتاجونها وأن يكون هناك تكوين في هذا المجال يعني الموظفون القدماء يحاولون تكوين الموظفين الجدد لضمان الاستمرارية إلى غير ذلك وشكرا جزيلاً .

محمد امهرسي النائب الأول للرئيس

إذن نمر إلى المصاريف، بالنسبة للمداخل لقد تم الاتفاق على جل الرسوم وننتقل الآن إلى الجزء الخاص بالمصاريف وبعدها نذهب للمصادقة، إذن بخصوص مصاريف التسيير لدينا تقريبا 70 مليون درهم الفاضل الغير مبرمج هو 1429253.27 درهم .

محمد احسان مستشار جماعي

فيما يخص مناقشة مشروع ميزانية التسيير برسم سنة 2024 سوف أكون جد سريع لأن الوقت لا يرحم وسوف أذهب مباشرة للفصول التي تخص الإطعام والاستقبال والتي فيها 50 مليون وفي هذه الظرفية التي نعيشها وفي ظل هذه الميزانية الهزيلة والتي بدون استثمار ولا تجهيز وكذلك أجور الأعوان العرضيين والذين نقصنا لهم هذه السنة من 600 مليون إلى 550 مليون يعني نقصنا 50 مليون وهنا لدي طلب أو تعديل اقترح إذا كان ممكن السيد الرئيس الاستجابة لهذا الطلب وهي أن ننقص 50 مليون أخرى لتبقى 500 مليون لماذا ؟ فقط للتعبير عن الإرادة يعني إن أعطاك إنسان مؤشرا بأنه يشعر ويحس بك فهذا يعني الشيء الكثير، وهناك مسألة أخرى بخصوص اكتراء البنايات حيث سبق وطرحنا مسألة البنايات الإدارية التي تضررت بفعل الزلزال والتي من بينها المقاطعة ونحن الآن بأمس الحاجة لكراء بعض البنايات من أجل الاستعمال الإداري فلا مانع في ذلك ولكن بدون مبالغة في أثمان الأكريّة، وهناك كذلك قضية الوقود وبنزين السيارات ومصاريفها برمتها حيث نجد المبلغ الإجمالي هو 445,50 مليون أين يقارب نصف مليار يذهب في السيارات ومصاريفها، بالإضافة إلى الإسمنت التي تخصص له اعتمادات بمبلغ 60 مليون وكذلك أريد تقديم مقترح السيد الرئيس وأن تسجله وهو بخصوص الإعانات المقدمة للمؤسسات الخيرية العمومية حيث تقدر هذه الاعانات ب 15 مليون نريد إضافة 5 مليون فقد سبق وقمت بوعدها السيد الرئيس أن تكون زيادة بخصوص مبلغ الاعانات المقدمة للخيرية نريد الآن أن نلمس المؤشرات الإيجابية السيد الرئيس في هذه الميزانية جزاكم الله خيرا وأن تضاف 5 ملايين لتصبح 20 مليون لخيرية تارودانت لأنكم تعرفون الظروف والزلزال والوضعية إلى غير ذلك وهذا يستوجب القليل من الدعم، وكي نسهل مأمورية التحصيل والاستخلاص فهناك مشكل عناوين الدور وأسماء الشوارع يجب أن نخصص لها القليل من الاعتمادات لتسمية الشوارع وترقيم المنازل حتى تكون لدينا العنونة لتسهيل المأمورية حتى على مستوى التحصيل ومستوى البريد إلى غير ذلك، ويوجد كذلك مشكل مستحقات الكهرباء حيث نعرف أن هناك تراكم عدة سنوات ومتأخرات وهذا جيد لأن المجلس يقوم بإضافات 200 مليون أو 250 مليون على أساس أن تتم تصفية هذه المتأخرات شيئا فشيئا، وكذلك مسألة الرميذ فهو لم يبق حيث كانت فيه 85 مليون حبذا لو حولنا هذا المبلغ

للفصول التي فيها حاجيات ملحة وأساسية لأنه هنا تظهر لنا عملية التحويل ولكن إلى أين سيحول هذا المبلغ ؟ إلى الفصل الذي هو في أمس الحاجة وليس العكس ، وتوجد مسألة دفعات المجلس الاقليمي للسياسة السيد الرئيس حيث خصصنا له 5 ملايين ولكن لم يستفد من هذه السنة وهي سنة 2023 ونريد أن نعرف لماذا لم يستفد ؟ وكى أحاول أن أختتم هناك الفائض فيه ما يقارب 304 مليون ونسبة الفائض التقديري في ميزانية التسيير هو 95.66% وميزانية التجهيز تشكل فقط 4.34% وهنا أقول بأن إمكانية تعديل وتحصيل الميزانية هي محاولة خلق نوع من التوازن ولا بد من اتخاذ عدة إجراءات على مستوى الموارد الذاتية والبشرية والرسوم المحولة، ترشيد نفقات التسيير والتجهيز على السواء عن طريق الضبط والتحديد الدقيق للحاجيات وخصوصا الضرورة الملحة ذات الأولوية إذا اعتمدنا السيد الرئيس الواقعية والصدقية والجدية في تقدير المداخل والفارق بين ميزانية 2023 و 2024 والذي فيه تقريبا 548 مليون وسوف نربح فائض واحد مليار سنتيم ونتمنى إدخال مجموعة من التعديلات وأن تعطى لنا إشارات ومؤشرات بأننا في الهم سوى وفعلا تهمنا مدينتنا ومصلحة ساكنتها وشكرا السيد الرئيس .

الزهراء دني.....مستشارة جماعي

شكرا تحية مجددا، فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بالتسيير سأنتقل من الوثائق التي قدمت لنا بخصوص نفقات التسيير لسنة 2021, 2022 وتسعة أشهر الأولى من سنة 2023 ، فيما يخص ميزانية التسيير في تسعة أشهر من سنة 2023 سأحدث عن مصاريف الماء والكهرباء فمصاريف الكهرباء تبلغ حوالي 800 مليون سنتيم صرفت فقط في تسعة أشهر الأولى من سنة 2023 والأشهر الثلاثة المتبقية لا أدري كيف سنكملها هل بالسلف أم سيتم قطع الكهرباء علينا، وأما بالنسبة للماء فتبلغ نفقته 30 مليون سنتيم تم إنفاقها في تسعة أشهر الأولى من سنة 2023 والثلاثة أشهر المتبقية الله أعلم كيف سنكملها، وسأمر إلى ميزانية التجهيز ودائما أسأل السادة التقنيين إن كان لديهم جواب بخصوص ميزانية التجهيز وسأحدث عن الصفحة 6 والتي فيها وضع الأعمدة والأسلاك حيث نجد في نفقة تسعة (9) شهرا بأن الاعتماد المخصص في هذا الفصل هو 15184 درهم يعني الملتزم به هو 14138676 درهم والذي استخلصته الجماعة هو 460 مليون لا أعرف لدينا مليار ونصف ويجب علينا أن ندفع مليار و 113 مليون ونحن دفعنا 460 مليون لا أدري هل هناك خطأ أم أن هناك مبالغ أخرى أتت من جهة أخرى ولم تدخل في هذا الفصل فرجاء أنا وقع لي خلط هنا وأريد أن أعرف من أين أتى هذا الرقم والذي هو 460 مليون نحن لدينا مليون ونصف في ذلك الفصل، سأمر للنقطة الثانية بخصوص ميزانية التسيير بالإضافة إلى ما جاء به السيد المستشار إحسان سوف أذهب إلى مجموعة الجماعات التي تم إحداثها والتي هي المكتب الصحي ساهمنا فيها بمبلغ 50000 درهم ونأتي ونرى وقع هذه الميزانية بين سنة 2023 وسنة 2024 ويجب أن يكون هذا الوقع لكن لا نجده هنا بالعكس زادت النفقات حيث نجد مبلغ نفقة مواد الوقاية الصحية أصبح 40000 درهم ، المبيدات والطفيليات 70000 درهم وشراء العتاد الخاص بالمكتب الصحي البلدي 50000 درهم، إذن نحن قمنا بسياسة وهي أننا قمنا بإحداث مجموعة وساهمنا فيها حين أننا نؤصل لمكتبنا الصحي فهل هذا خبر على ورق ؟ وهل فعلا توجد مجموعة الجماعات والتي سيتم إحداثها وساهمنا فيها من ميزانيتنا ؟ سوف أعود لقضية الأعوان العرضيين وسأربطها بالنقطة التي أشرنا إليها من قبل حيث نجدهم يشتغلون في مراقبة الملك العمومي و مراقبة انتشار الذبيحة السرية، فرجاء ومع احتراماتي للأعوان العرضيين فإن الفوج الذي يخرج ليمثل الشرطة الإدارية فهو لا يشرفنا أبدا ولا يشرف جماعتنا أن يخرج مثل ذلك الفريق ويمثل الشرطة الإدارية ولكن ليس جميعهم ولكن مجموعة من الأشخاص العرضيين فرجاء يجب إعادة النظر بخصوص هذا الفريق لأنه يستنزف 600 مليون من ميزانية الجماعة فعلى الأقل يجب أن يكون مشرفا ولم نتكلم بعد عن المهام المنوطة به حيث يجب أن يكون ممثل الشرطة الإدارية موظفا محلفا والذي يمكن أن ينجز المحاضرو التي نبي عليها في جانب القضاء وليس غير ذلك ، ولن أعقب (فالبنات الإدارية كانت فيها 8 ملايين ونصف وأصبحت فيها 45 مليون لا أعرف ماذا ستكثري لنا هذه الجماعة والذي في علمي هو البناية الموجودة في لسطاح أما إذا كانت الجماعة ستكثري بناية أخرى فالله أعلم، ونتكلم كذلك عن فصل الاطعام فنجد أن الميزانية تصرف في الستة أشهر الأولى من السنة وبالتالي فميزانية

فصول الإطعام والإيواء والأنشطة تصرف برمتها في الستة أشهر الأولى، ستعودون لميزانية التسيير وستجدون أن جميع الفصول تستنزف في التسعة أشهر الأولى فجميعها استنفدت ولم يبق فيها ولو سنتيم فعودوا لميزانية التسيير، وكذلك شراء الوقود والزيوت والتي خصصت لها ميزانية 300 مليون برسم سنة 2023 ومع التحويلات أصبحت 350 مليون فرجاء أن تضعوا الرقم الصحيح، والذي رفع مصاريف الوقود والزيوت بين سنة 2022 وسنة 2023 بزيادة 100 مليون ونحن لم نضف أي سيارة فهذا رقم مهول وليس مسألة سهلة، ولماذا نذكر هذه الأمور؟ لأننا نذكر تضخيم ميزانية التسيير، والخطير في هذه الميزانية هو أن التجهيز لم نخصص له أي اعتمادات حيث لم نجد أي شيء في التجهيز سبعة (7) مليارات خصصناها للتسيير لدفع رواتب الموظفين ودفع فواتر الماء والكهرباء ونطبل حتى تأتي السنة المقبلة يعني ولو مشروع، والأخطر من هذا هو أن مشروع برنامج العمل الذي قدمه لنا السادة تلتزم فيه جماعة تارودانت ب 990 مليون في سنة 2024 فأين هي 990 مليون في هذه الميزانية، وبالتالي فهذا ومع احتراماتي مشروع فاشل قمتم بتضخيمه كثيرا ولا يرقى إلى تدبير جماعتنا .

فضمة إزوران.....مستشارة جماعية

بخصوص ملف العرضيين هل نقصتم منهم أم لا ؟ فأنا لم أتوصل بالمعلومة وكمقترح لما لا يتم توظيفهم لأننا في حاجة إلى موارد بشرية حيث يوجد من ضمنهم من هم متميزين وقد تم فتح مباراة التوظيف كي يلتحقوا بالجماعة. النقطة الثانية تتعلق بمسألة استخلاص فاتورة الماء والكهرباء بالنسبة للكهرباء فنحن في إطار القانون 99 الذي ينص على اتجاه الطاقة النظيفة، لما لا في هذه الظرفية أن نستعمل الطاقة الشمسية والتي ستوفر علينا هذا الدين لتدبير ميزانية التسيير وكذلك بالنسبة للماء فنحن لدينا ضخ المياه في الآبار ما شاء الله يجب فقط تدبير التسيير فالميزانية التي خصصت للحدائق والتي تقدر ب 20 مليون فهي غير كافية لاسترجاع حدائق مدينة تارودانت خضراء كما كانت وأن نسقي بها الأشجار فهي لا تكفي ونقول أن تلك الأشجار لا يجب غرسها لأنها لا تحميها من الشمس ويجب أن نغرس أشجارا ذات ظلال وان تكون فيها فاكهة معينة .

وبخصوص مسألة الرميذ التي أشار إليها السيد المستشار إحسان بأنها لم تعد موجودة ولكن أنا أوجه أن تعطى نفقاتها لجمعية تصفية الدم حيث أن هناك نقص كبير في هذا المجال أو تضاف كذلك للجمعيات الجادة والتي عملت بجد في فترة الزلزال ونزلت لأرض الواقع واشتغلت ونشاهد تكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالنسبة للجمعيات التي تشتغل مع النساء ولكن الجمعيات الجادة. وكذلك تعميم الدعم المدرسي لأنه في جميع المؤسسات توجد الفئات الهشة يعني نريد تعميمها بالنسبة للابتدائي وكذا الإعدادي والثانوي. وبالنسبة للرقمنة يجب أن نسرع بها ولكن بالاشتراك مع البريد وكذلك مع وزارة التعمير فهذا باب يمكن أن نجلب منه المداخل إذا كانت هناك رقمنة بشكل عقلائي ومنطقي.

كنزة عزمي.....مستشارة جماعية

السلام عليكم جميعا مجددا، دائما في إطار مناقشة ميزانية التسيير برسم سنة 2024 كذلك وحسب الأرقام المتواجدة أمامنا نلاحظ أن هناك زيادات في بعض الأحيان مهولة لا أعرف مبرراتها خصوصا ما يتعلق بالإيواء والإطعام وأتذكر في جلسة للسنة الماضية عندما كنا نناقش ميزانية 2023 قيل لنا وبهذه العبارة * من أين سنأتي بميزانية إطعام وإيواء الأشخاص الذين سيستثمرون في مدينتنا ؟ وأنا الآن أتساءل أين هم هؤلاء المستثمرين ؟ وأين هي هذه المشاريع ؟ هذه أولا ، ثانيا مسألة البنزين لن أعود إليها وكأننا نستعمل وقود من نوع باهض الثمن والله أعلم ، وسأعيد القول هل تارودانت بحجمها ومساحتها تستدعي هذا الرقم الخيالي للوقود والله أعلم ، سوف أذهب لمسألة الأتعاب الموجودة في الصفحة الثانية فأتعاب ماذا هذه وفي أي مجال تم تخصيصها ؟ والتي هي 200000 درهم تم ضربها في 2 أتعاب من ؟ هل هي أتعاب المحامون أم ماذا ؟ لا أعرف المهم أتعاب نريد معرفة الجواب ، وسأعود إلى موضوع شراء الأشجار والأغراس سبحانه الله وللمرة الثانية نفس الخطأ مع سبق الإصرار والترصد، أنا أريد فقط معرفة أين غرستم أشجار السنة الماضية التي اشتريتموها ؟ السيد الرئيس أين ذهبت تلك الأشجار ونضيف عليها أشجار هذه السنة ، وسأتحدث عن مسألة تغيب عن هذه الميزانية وهي المبلغ الخاص بالقبور ففي هذه السنة تم تغيبه فماذا وقع بخصوص المقابر حسب ما كان

مخصص لهم في الميزانية السابقة ؟ سوف أذهب لمسائل أخرى والمتعلقة بشراء أدوات الصيانة المنزلية والتي خصص لها مبلغ 45000 درهم فهذا لا يعقل ، ولو أنكم وقفت عند قول أدوات الصيانة فقط فسنقول نعم فإن تكون أدوات الصيانة المنزلية في الجماعة فلا أظن ذلك وبمبلغ 45000 درهم لشراء مواد التنظيف فهذا لا يعقل وكأن جماعتنا حطمت الرقم القياسي في النظافة ، سوف أتساءل من فضلكم بين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز أين تتجلى هذه الفائدة بالنسبة للمدينة ؟ ، نحن لدينا مشكل كبير في تحصيل المداخيل ولكن كي نصرف مبالغ فوق طاقتنا فهذا لا يعقل ونحن ما شاء الله وبسهيولة وسأقول بعدم المسؤولية نقوم بذلك في حين نحن عاجزين كل العجز على تحصيلها فهي ميزانية يغيب عنها الترشيح والعقلنة والحكمة والنجاعة لأنها تبقى دائما كديكور حسب دورية وزارة الداخلية لأن الديكور لدى وزارة الداخلية كي لا تقولوا أنني لم أشر إلى هذه الأمور، أنا أتحدث عن تنزيلها وشكرا .

سعاد أريبمستشارة جماعية.

السلام عليكم من جديد، لا أدري هل هذا من باب كثرة الاحترام والتقدير أم أنه فيه شيء آخر على أية حال لا مشكل السيد الرئيس ، نحن دائما نرصد الكثير من ردود الأفعال تبارك الله والتي أظن أنها تريد بها أن تتحایل علينا أو على النقط ، الميزانية أنا ما أعرفه حسب تجربتي المتواضعة جدا بما أنها موضوع الدورة الراهنة، فلأسف هذه الوثائق تعتبر بالنسبة لي شهادة أخرى تابثة وبالأرقام للأسف بجهل المجلس لكثير من الأشياء فيما يتعلق بالميزانية وبأن هناك أشياء ضبابية تمر، ولن أعود إلى النقط التي سبقني إليها السادة الآخرين، سوف أذهب في اتجاه بعض النقط والتي لم أقرأها وحدي ولكن قمت بعرضها على بعض الأشخاص الذين يعتبرون متمكنين فيما يتعلق بالمحاسبات والميزانيات داخل المدينة وخارجها ، إذن لن أعود لبعض المسائل ولكن سأمر مباشرة إلى مشروع ميزانية التسيير بالنسبة لسنة 2024 بخصوص نقطة أثارت انتباهي وهي اكتراء آليات النقل وآليات أخرى فما هي هذه الآليات ؟ وماذا سنكتري ؟ خصوصا وأن المبلغ انتقل من 200000 درهم إلى 300000 درهم ف سنتيم واحد إذا زاد على الاعتماد الذي سيرصد أو سيقترح يحاسب عليه وأنا لست على استعداد أن أحاسب مكان الآخرين ، وهناك مسألة شراء المواد البلاستيكية فرجاء هذه المواد تخلق لي مشكل حيث أعرف أن هناك قوانين منظمة لاستعمال المواد البلاستيكية وللأسف الشديد نجد أن مجلس تارودانت هو السباق إلى أن يرسخ ثقافة أن البلاستيك يبدأ في عيد الأضحى وينتهي بعيد الأضحى، ومبلغ 100000 درهم لا أدري ماذا سيشتري به ؟ هل سنغطي مدينة تارودانت بغطاء بلاستيكي أم ماذا ؟ لا أدري ، ومسألة الألعاب أعود إليها وأضع عليها الأصبع لأنها مسألة تثير الشكوك لا نعرفها وغير واضحة بالنسبة لنا، لدينا كذلك المسائل التي تتعلق بشراء المواد الصحية للمكاتب البلدية الصحية والمراكز الاستشفائية وشراء عتاد صغير لمكاتب البلدية علما بأن مجلس تارودانت لا يتوفر على طبيب أو على مكتب صحي، إذن هذين المبلغين فهما 200000 درهم انتقلت إلى 300000 درهم وفيها بالنسبة لشراء عتاد صغير لمكاتب البلدية للصحة 50000 درهم وبقيت 50000 درهم كاعتماد لسنة 2024، وهناك نقطة غريبة جدا حيث كان القيمة أو اعتماد ميزانية التسيير هو 0 درهم وأصبح بقدرته قادر 50000 درهم وهو دفعات لفائدة الشركات الخاصة في ظل الخدمات التي تسديها للجماعات الترابية ، فما هي هذه الشركات الخاصة ؟ وما هي هذه الخدمات التي تسديها للجماعات الترابية ؟ أعتقد أيضا بأنه في النقطة الأخيرة هناك دفعات للجمعيات المهنية انتقلت من 200000 درهم إلى 250000 درهم ، وأتمنى أن نجد جوابا شافيا لأسئلتنا علما بأن الجمعيات المهنية صرفت فيها فقط 75000 درهم .

سعاد اوبليعيدمستشارة جماعية.

يتضح لي أن مشروع ميزانية التسيير برسم السنة المالية 2024 واضحة، ونعلم أن 70 % من الميزانية يدخل في مصاريف قارة خاصة في رواتب الموظفين إلى آخره، فلما نتحدث عن الزيادة في الأجور، أتساءل لماذا لا ندكر إيجابيات الميزانية ونقتصر فقط على السلبيات. أظن أن الزيادة في الرواتب والتعويضات القارة، مسألة إيجابية وردا على مجموعة من طلبات الموظفين في أننا نعزز أسطول الموارد البشرية الخاصة بالجماعة من أجل الرفع بالمداخيل التي تحدثنا عنها وهي 70 مليون درهم. وكذلك إذا كنا نتحدث عن الزيادة في شراء الوقود والزيوت فربما قد ناقشناها في الدورات السابقة، فقد كانت مجموعة من التحويلات في الميزانية من أجل شراء

الوقود بسبب أزمة الزلزال التي استغل فيها الوقود لمجموعة من سيارات الإسعاف التي كانت تشتغل 24/24 ساعة لكي نفهم فقط أن هذه الميزانية توقعيه واحتمالية، وبالتالي فهي غير منزلة، نضع فيها مجموعة من التوقعات والاحتمالات التي يمكن أن تقع، فلا يمكن الانتظار حتى يطرأ مشكل ونبحث عن الحلول وبالتالي يجب أن نضع مجموعة من الاحتمالات يمكن صرفها كلها أو نترك جزءا منها فلسنا مجبرين على صرف جميع المبالغ المقررة في الفصول، فهذا هو مفهوم الميزانية فهناك احتمالية صرفها كلها أو جزء منها. ومن بين المسائل الأخرى التي تأخذ قسطا كبيرا من الميزانية وهي فوائد ديون المجالس السابقة التي مازلنا نؤدي ثمن فوائدها من ميزانية تسيير الجماعة التي تصل تقريبا إلى 1.559.439.00 درهم، وبالتالي لا يجب أن يلوم الإنسان ما لا يعلم أو ربما نسيها في تلك الفترة وبدأ يتذكرها الآن، لا أعلم بالضبط. وإذا كنا نتحدث عن ديون الكهرياء فلسنا المسؤولين عنها، ومشكورة الجماعة وموظفيها على أنهم فكروا في رفع قسط الجماعة لتسديد ذلك الدين، الذي لم نتسبب فيه نحن بطبيعة الحال. إذن فمشروع ميزانية التسيير واضح جدا وضوح الشمس في يوم جميل، لا غبار فيها ولا شيئا آخر، فإذا كنا نتكلم عن اكتراء البنايات الإدارية فقد تم التصويت عليها في الجلسة السابقة وقلنا أن مجموعة البنايات التابعة للجماعة والتي تأثرت بالزلزال، سوف نضطر إلى اكتراء مجموعة من البنايات لتسهيل ولوج الموظفين والمرتفقين للإدارات لقضاء مصالحهم، فلا يمكن التصويت في الجلسة السابقة على مجموعة من الأمور ثم نرجع ونسأل عن السبب، فلا فائدة من إعادة المناقشة من جديد، فالأمور واضحة بالنسبة لي فكل ما نوقش من قبل لديه سبب وشكرا.

شكيب أريج.....مستشار جماعي.

هذا النقاش هو نفسه يتكرر، دائما نفس الأسطوانة، هناك تضخيم في المصاريف، هناك عجز عن التحصيل، لا زلنا ندور والحقيقة أن الميزانية بترسانتها القانونية والتقنية لا تحتاج إلى كل هذا الكلام، في نظري فالميزانية لا توضع بالأمزجة والتقدير الشخصية، هذا عمل مؤسساتي، عمل ناس مختصة، الاعتمادات المرصودة والأرقام الموضوعة مرتبطة بحجم هذه الجماعة ومتطلباتها وبضرورياتها، أتفق أن نتحدث عن الحكامة في تدير هذه المبالغ المرصودة، لكن دائما نلاحظ بأن هناك نزوع نفسه للضغط لأجل تخفيض اعتمادات معينة، الأمر ليس مرتبطا برأي شخصي، لابد أن نعبي موارد هذه الجماعة، لأجل أن تقوم بأدوارها، غير معدورة الجماعة حينما يتعلق الأمر بخدمات يجب تقديمها للمواطن، ولا يجب أن تعلل آنذاك بأن الاعتمادات غير كافية، فالتدبير المالي هو استراتيجية وليس مزاج شخصي، التدبير المالي هو قدرة هذه الجماعة لأن تكون على مستوى التسيير وعند حسن ظن ساكنتها وبالتالي فهي ميزانية لا تحايي أحدا ولا توضع على مقاس سياسوي ضيق، وبالتالي أقول للموظفين في هذه الجماعة الذين لا نجارهم طبعاً في اختصاصهم، أحييكم على جهودكم وأقول أيضاً للمكتب الذي سيسأله غدا المواطن على تسيير هذه الجماعة، المرجو أن تلبوا جميع خدمات هذا المجلس وأن تعبؤوا موارد هذه الجماعة، لأجل المواطن، أما بالنسبة لتفاصيل الميزانية والتسيير فلن أدخل فيها لأنها كثيرة والوقت غير كافي، لكنني مع أن تكون واضحة على مستوى المخارج والنتائج، فالمواطن لا يعرف هذا الكلام الكثير حول الفصول والأسطر والتسميات التقنية، المواطن يعرف شيئا واحدا وهو أن تستجيب هذه الجماعة لحاجياته اليومية من نظافة وأن يتوفر الموظف على تحفيزات، وأجور، وتوفير الإنارة، فهو غير معني بالفواتير، ما يهمه هو أن تكون الظروف مناسبة للعمل وبالتالي فالخدمات اليومية، فيجب أن نسأل ونؤكد على المخارج. والحمد لله فالخدمات تقدم للمواطن ولا زالت تسيير عادي بحكم تواجد هذه الموارد ونتمنى أن تبقى، ونعلم أنها لم توضع، إلا وأن تصرف وشكرا.

حامد جودي.....مستشار جماعي.

أشير إلى بعض النقاط التي ربما أشار إليها بعض المستشارون، سأرجع إلى النقطة التي أشار إليها المستشار محمد إحسان حول دعم المؤسسات الخيرية، لأنها فعلا تحتاج إلى دعم، نظرا للعمل الإنساني أولا الذي تقوم به، لكن هذا الدعم يجب أن يصاحبه العمل على إيواء مجموعة من المتشردين بالمدينة، منهم المختلين عقليا، الذي هو من اختصاص مندوبية الصحة والمستشفى الإقليمي، إلا أنه لابد من مواكبة هذه المعضلة من طرف المؤسسات الخيرية والسلطات المحلية طبعاً، عندما أتكلم عن المختلين عقليا، أفتح قوساً بأن المدينة كذلك تشكي من عدد من الكلاب الضالة التي تجوب بعض الأزقة وبعض الأحياء حيث أنه يوجد أناس يتجولون برفقة كلابهم

بدون كمامة خاصة بهم وهذا يشكل خطورة على المارة، مسألة أخرى ربما لم ألاحظها وهي تسوية الوضعية العقارية لتحفيز أملاك الجماعة، هل خصص لها اعتماد، لأنني لم ألاحظه أو لم أعرف له انتباهي، وكذلك المسألة التي أشارت لها المستشار عزمي كنزة وهي صيانة المقابر وتنظيفها لأن للأموات حرمت، يجب العناية بهذه المقابر، ولما لا تكليف أحد الأعوان العرضيين للعناية بها خاصة التي مازال يجري الدفن فيها حاليا، وكذلك صيانة المنشآت الرياضية، التي وجدت فيها 0 درهم، فإذا كنا نقصد الملاعب فلدينا ملعبين ربما يجب إغلاقهما، واحد بجي سيدي بلقاس والثاني جنب باب الحجر، لأن العشب الاصطناعي بدأ يتلاشى، ولابد من اعتماد مرصود لهذه المنشآت الرياضية، وشكرا سيدي الرئيس.

إسماعيل الحيري.....النائب الرابع للرئيس.

بالنسبة لهذه الميزانية وهذا الأمر أشرت إليه في لجنة المالية، الحمد لله بالنسبة للإخوان في مصلحة النفقات، كما ركز الإخوان في مصلحة المداخل على المذكرة المؤطرة التي تحدد أبواب المداخل والإكراهات الموجودة في إطار تنزيل المذكرة، فهم يعرفون السياق العام لتنزيل هذه المذكرة، وكما أشرت في المداخلة السابقة التي يوظفها شعار الجدية في وضع هذه الميزانية وفي تنزيلها، سواء على مستوى المداخل أو على مستوى المصاريف، وكما أشرت فمبلغ 7 ملياري يجب أن نتحدث على 33%، لأن 77% تصرف في إطار النفقات الإجبارية كما يقول الأصوليون هذا من المعلوم بالضرورة، لا يجب مناقشتها لأنها مفروضة، المستشارون يعرفون النفقات الإجبارية المتعلقة بالموظفين، بالماء والكهرباء والقروض والأكرية، مجموعة من الأمور المتعلقة حتى بالاتفاقيات، التي تدخل ضمن النفقات الإجبارية، والمستشارين يعلمون جيدا هذا الأمر، إذن نتكلم على 30% بالضبط 33% من النفقات الاختيارية، من خلال الاطلاع على هذه الأمور، كما لاحظ الإخوان وسوف يلاحظون أن حتى هذه النفقات الاختيارية توجد أمور تعتبر بحكم الواقع أنها نفقات إجبارية، كما أشار المستشار الحاج جودي لمشكل صيانة الملاعب أصبح مفروض وإكراه يجب علينا الاهتمام به، وإلا ستندثر تلك الملاعب وتدخل في إطار النفقات الإجبارية، فالأكرية التي قدمناها في الدورة أصبحت مقرا، فعندما نقدم مقرا، ننتقل للمصادقة عليه، فلا يوجد من يكتري لنا بالمجان، ولما أكثرني يعني يجب أن أسدد مبلغ الأكرية. أما بالنسبة لمسألة الإكراهات فالمستشارون يتساءلون حول التخفيض من العرضيين الذي يدخل في إطار الرفع من عدد الموظفين، فالجماعة ستحاول أن تفتح باب التوظيف، لتجد حلا لمشكل الخصاص، وكنت دائما أقول أن مبلغ العرضيين نشاهده من الجانب الإيجابي، فعلا يجب ضبطهم، فالشخص المناسب في المكان المناسب وليس أن نملاً الفراغ بالعرضيين، وفي نفس الوقت فمن صالحنا تشغيل العرضيين، كما أشرنا أكثر من مرة لأمر الصيانة في المستودع، الحدائق، إصلاح الطرق، فهذا يساهم في ترشيد النفقات يعني أعوان الجماعة هم الذين يقومون بهذا العمل عوض تسليمه للشركة، وفي نفس الوقت تم خلق مناصب للشغل، مهم أن تكون في إطار التوظيف لأن مشكل العرضيين أو مشكل الإنعاش حتى على مستوى السائقين، فهم يشتغلون لمدة ولكن بمجرد أن يجدوا عملا مناسباً فإنهم يغادرون. فمبلغ 1500 درهم أو 1600 درهم غير كاف ولا يسد حاجياتهم من مصاريف الكراء واحتياجات أولادهم، لذلك يتركون هذا العمل من أجل الحصول على عمل بمبلغ 3000 درهم أو 4000 درهم. وهذا يسبب تغرة وخلل على مستوى مصالح الجماعة، لذلك فالتوظيف أولى، ومن أجل ذلك تم الرفع من 19 مليون درهم إلى 23 مليون درهم، أما مسألة الصيانة فقد أشرت إليها وأشار إليها المستشار الحاج جودي. وقضية الأتاعاب، أشرنا إليها بالنسبة للمفوض القضائي، كما أشار الإخوان في مصلحة الوعاء بأن مجموعة الملفات يجب دراستها، بطرق مشروعة وعلى رأسها المسطرة القضائية، التي تفرض المحامي والعون القضائي وكذلك مجموعة من الأمور التي تسهر على التنفيذ، أما بالنسبة للقضية المشار إليها، وهي أنه يوجد رفع من المواد الصحية والمبيدات ومن مكاتب البلدية، بالعكس فنحن خفضنا من المبلغ في إطار الاتفاقية الموجودة في هذا الإطار. المهم هذه مجموعة من الملاحظات، وأشكر مرة أخرى الموظفين في مصلحة في هذا الإطار، وأكد على ما أشرت إليه في البداية على شعار الجدية في تنزيل هذه الوثيقة سواء على مستوى المداخل أو على مستوى المصاريف.

مصطفى حنون عن مصلحة النفقات.

سأعطي بعض التوضيحات، لأن بعض النقاط غير واضحة للسادة المستشارين، بالنسبة لمشروع الميزانية، فأثناء تحضيره تم الاحتفاظ بجمل الفصول، بمعنى هناك بعض الفصول التي تعرف زيادة طفيفة، أما بالنسبة للتي تمت الزيادة فيها، فهي الفصل الخاص برواتب الموظفين والقروض والفصل الخاص بالأحكام تم الدفعات. بالنسبة لاكتراء البنايات الإدارية فهناك مبلغ 450 ألف درهم، هذا المبلغ يتضمن مبلغ 84 ألف درهم الخاص بكراء الإدارة الخاصة بالتعمير والباقي فهناك توجه بالنسبة لكراء بنايات إدارية من طرف المجلس الذي هو 366 ألف، وبالنسبة للماء والكهرباء سمعت بأننا صرفنا 8 مليون درهم في الكهرباء و300 ألف درهم بالنسبة للماء، طريقة صرف هذه الفصول أنه في بداية السنة نبرم اتفاقية ونوقعها مع المكتب الوطني للكهرباء والماء، نضع 800 ألف درهم في الاتفاقية ونلتزم بها. ونحن مطالبين بدفعها مرة واحدة سواء في شهر فبراير أو مارس أو أبريل لكي نأخذ 800 مليون بالنسبة للتبرون سد بالاقساط يعني إذا رجعت للوثيقة إلى حدود 30 شتبر من سنة 2023، ستلاحظون أنها صرفت 8 مليون في الكهرباء، لكن هذا لا يمنع أننا لا زلنا نتوفر على تبرالكهرباء والماء داخل المصلحة،

بالنسبة للفصل الخاص بوضع الأعمدة للأسلاك، فهذه الوثيقة التي بين أيديكم، التي يوجد بها بيان خاص عن الميزانية الخاصة بنفقات ميزانية التجهيز برسم 21/22/ وتسعة أشهر بالنسبة ل23، فهذه الوثيقة تتضمن المبالغ فقط، وليس فيها التراخيص الخاصة التي تأتي من الرباط، بمعنى لدينا في الاعتماد المفتوح 15 ألف درهم و184 ونلاحظ أننا التزمنا ب14.138.676 مليون درهم وسددنا 460 بمعنى أننا لدينا كمبلغ 15 ألف والتزمنا ب14 ألف على الورق، وسددنا منها 4.647.547,80، أما المبلغ المتعلق بالألعاب، فيشمل 200 ألف درهم، 120 ألف درهم بالنسبة للمحامي و8000 درهم للعون قضائي. أما بالنسبة للمقابر فهناك صفقة في طور الإنجاز بمبلغ 200 ألف درهم، هناك مواد الصيانة المنزلية، التي نعني بها مواد التنظيف التي تستعملها البلدية، المقاطعات، الخزنة يعني البنايات الإدارية، أما بالنسبة للبتزين فوضع مبلغ 320 مليون، 300 مليون كانت في سنة 2023 و20 مليون جاءت من سنة 2022 كاحتياط وأضيفت مباشرة لاعتماد سنة 2023 بمعنى برمجنا في سنة 2023 فقط مبلغ 300 مليون وليس 320 مليون أما بالنسبة لمبلغ 30 مليون التي تم تحويلها في أحد الدورات الأخيرة فلم تصرف بعد وكذلك بالنسبة لأجور العرضيين، فقد حولنا الاعتماد من 6 مليون درهم إلى 5 مليون و500، بمعنى أننا نقصنا 50 مليون.

عبد العالي الحوس النائب الثاني للرئيس.

أنا بدوري وبعد الاطلاع على مجموعة من النفقات، كما ذكر المستشارون فنحن ملزمون على إحداثها، لأن الضرورة تحتم علينا ذلك، ومن بينها كما أشار إلى ذلك السادة المستشارون بالنسبة لاكتراء البنايات، فنحن بحاجة إلى مقاطعة لسطاح، التي تضررت بسبب الزلزال، وكذلك مجموعة من دور الأحياء التي يسهر عليها الإخوان من أجل اكتراثها في القريب العاجل، فهذه ضرورة حتمية بالنسبة لنا. أما بالنسبة للوقود فقد ساهم الزلزال من الرفع من استهلاكه بسبب التحركات الكثيرة للشاحنات ووسائل النقل، كل هذا ساهم في الاستهلاك المفرط للوقود في هذه الفترة بنسبة كبيرة، فهناك خصائص كبيرة في اعتماد الوقود، أما بالنسبة لباقي النفقات، فقد وضع لنا السيد حنون اللبس الذي كان عند مجموعة من المستشارين، ونشكره على اجتهاداته. أما بالنسبة للقطاع الذي أشرف عليه وهو قطاع الرياضة، فبالنسبة لاعتماد صيانة الملاعب فعن قريب سوف نحصل عليه، وقد أبرمت الصفقة من قبل، لكن ألغيت بسبب الاعتماد المرتفع الذي قدمه المقاول، لذلك حتم علينا إبرام الصفقة من جديد، وفي القريب العاجل سوف نصادق على صفقة إصلاح الملعبين. فشباب المدينة يعانون بسبب ملعبين ألا وهما ملعب سيدي بلقاس، وملعب جنب باب الحجر، أبشركم أن هذين الملعبين ستعاد صيانتهما، وإصلاحهما في القريب العاجل بواسطة اعتماد الصيانة، في انتظار أن نكمل ما ينقص فيهما. ونتمنى إن شاء الله أن تبرم صفقة بناء الملاعب، فالمكلفين بالصفقات يسهرون على إخراجها في القريب العاجل بمبلغ 4 مليون درهم التي من خلالها سنحدد ثلاثة أو أربعة ملاعب جديدة بالمدينة وسوف يساهمون في نقص الاكتظاظ والطلبات الكثيرة على الملاعب، وأضن أننا يجب إضافة اعتماد آخر، الذي يعتبر ضرورة حتمية وهو الاعتماد الذي سنخصصه مستقبلا من أجل إصلاح الملعب الكبير لمنطقة لسطاح،

لأنه يجب إعادة بناء المدرجات وهذا سوف يتطلب مبلغا آخر، ونتمنى من الأعضاء بالمكتب أن نبرمج اعتمادا آخر إن شاء الله لكي نجد حلا لهذا المشكل، والأمور تسير على ما يرام بإذن الله أتمنى التوفيق للجميع وشكرا.

إسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس.

كإضافة وبسرعة، ربما الدكتورة عزمي أشارت إليها وأشار إليها كذلك المستشار الحاج جودي وهي قضية المقابر، فالمقبرة الحالية مكتظة، ولدينا في خطة التنمية مقبرة بحي لسطاح، ولدينا مقبرة أولاد بونونة، لكن لا تتوفر على بنية تحتية، فلا توجد قنطرة مثلا، فقط توجيه سيدي الرئيس إذا أمكن الآن، أن نجد طريقة لتسييج مقبرة لسطاح، وعلى الأقل أن يتم فيها دفن الموتى المتواجدين خارج المدينة، مثلا ضحايا الزلزال، حالات كورونا، فلقد امتلأت المقبرة وسكان المدينة هم أولى بها، بسبب الزيارة التي تكون يوم الجمعة وسائر الأيام، فيجب أن نفكر بجديفة في قضية المقبرة، فلدينا أرض وهما السيد توفلا رحمه الله في أكويدير، الذي لا يعاني سكانه من هذا المشكل، فلحد الان لازالت مقبرتهم كافية، لكن يجب التفكير في تلك الأرض، لكن هذه مستعجلة، أما بالنسبة للمسألة الأخرى وهي الدراسات، فنحن أمام برنامج العمل، هذه القضية ممكن أن تكون في برنامج الفاضل الحقيقي ولكن أمام برنامج العمل الآن، يجب القيام بمجموعة من الدراسات، ولو أن المذكرة تشير إلى ترشيد الدراسات، نحن لن نعمل أي دراسات، بل المقررة في برنامج العمل، ويجب الوصول إلى الحل، فهذه القضية التي أشار إليها المستشار جودي هي اكتراء الاليات التي يجب أن نوفر لها المبلغ لأنه أمام إكراه هدم الدور الآيلة للسقوط، فلدينا مشكل، نحن نتوفر على آلة تراكس واحدة فقط ولا يمكن لها أن تهدم هذه الدور، ونعلم أن الساكنة تطالب بمساعدتها من أجل هدم مبانيها الآيلة للسقوط، ولو كنا نتوفر على مبلغ مهم لوجدنا حلا لهذا المشكل الذي يعتبر خطيرا وقد أشرنا إليه مرارا، وشكرا السيد الرئيس.

سعاد أريب.....مستشارة جماعية.

تحية من جديد، في حدود الغلاف الزمني الممنوح لي للتعقيب وهو دقيقتين، أولا، أود أن أصحح معلومة، ولا أعرف هل أقول إنها ذكرت للتمويه أو عن خطأ؟ فلا أعرف بالضبط ولا أريد الاستمرار في هذه اللغة. أولا، الاعتمادات المتعلقة بالتنقل التي سبق وناقشناها في إطار محدد، معروف وفي ظرفية الزلزال، هل ننتظر أن يعاد الزلزال السنة المقبلة؟ فهذا سؤال، المسألة الثانية هي مسألة النجاعة أيضا، وفي الحقيقة قرأت وأعدت القراءة واستشرت في هذه الوثائق التي أعطيتموها لنا، فقد قرأت من اليمين إلى الشمال ومن الشمال إلى اليمين، وأريد فقط منكم مبررا بالنسبة للمبالغ التي صرفت في الأنشطة الثقافية والفنية، ألا وهي 350 ألف درهم، 349 ألف درهم، و348 ألف درهم، ولقد صرفت بالتحديد في تسعة أشهر، فنحن أسرة التعليم، قد تعودنا على تطبيق المعادلة الثلاثية، وإذا كان من لديه معادلة رياضية أو شيء مقنع، فليقدمها لنا في هذه المسألة فقط، نريد أن نفهم كيف أن النفقات الملتزم بها والنفقات المؤداة تتكرر؟ لقد صرفنا ذلك المبلغ في تسعة شهور، ونفس الشيء يتكرر في مصاريف الاستقبال، و198 ألف درهم و990، كأننا نحول نفس المبلغ أريد فقط تفسيرا، وسأكون لكم شاكرا.

عزمي كنزة.....مستشارة جماعية.

السلام عليكم مجددا، سنرجع مرة أخرى إلى موضوع سيارة الإسعاف في إطار فاجعة الزلزال، لا توجد فقط سيارات الإسعاف الخاصة بالجماعة بل هناك سيارات الجماعات الأخرى. ولدي تساؤل، هل نحن كنا نتكلف بوصول الوقود بالنسبة للجماعات الأخرى ولا نتكلف جماعتهم بذلك؟ وفيما يخص ما يتعلق بالموظفين، هل هذه النقطة بربكم تستدعي أن نناقشها؟ فأنا أعتبره واجبا، والحق يعطى، لكن الوقت غير كافٍ للشرح، لأنه يسمح لنا فقط بأربع دقائق، أما إذا كنا نريد أن نتصفح الوثائق، سوف نتكلم كذلك على "لماذا نتناقش"، فهل هذا السؤال يطرح؟ فلنا الصلاحية التامة للمناقشة، ولا نسمح للناس أن يقولوا هذه الأسطوانة المشروخة، فهذا الكلام بحد ذاته عدم احترام، فالمشروخ هو الأسطوانة التي نحن بصدددها، فنحن في ثالث ميزانية وترجع بنفس الأخطاء، نفس الأرقام، ونفس التجاوزات، وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على عدم الأخذ بعين الاعتبار مداخلات المستشارين واقتراحاتهم، نحن

من باب الواجب، أن نسطر على بعض التجاوزات، فهذا حقنا، وبالتالي ليس لشيء، إلا لإبراء الذمة، أولاً أمام ساكنة تارودانت، وثانياً أمام القانون، وثالثاً، أمام الله سبحانه وتعالى.

عائشة تغموت..... النائبة السادسة للرئيس.

نقطة نظام: السلام عليكم مجدداً، صراحة ألاحظ أن الساعة تشير إلى الثانية والنصف زوالاً، وقد فاتتنا وقت صلاة الظهر، ووقت الغداء، رغم أن بيننا أعضاء لديهم السكري، وآخرين لديهم الضغط المنخفض، إذن وجبة الغداء مهمة جداً بالنسبة لعدد كبير منا، وبالتالي لكي نستمر في النقاش بحكم موضوع الميزانية الذي هو موضوع كبير، صراحة أصبحنا غير قادرين على تحمل هذه الجلسة والله العظيم وشكراً.

فضمة إزوران..... مستشارة جماعية.

أشرفنا إلى الأتعاب الخاصة بالقضاء، والتي ارتفعت من 10 مليون إلى 20 مليون، أوصي بان نقوم بالتبليغ بعدم استخلاص المبالغ التي نتحدث عنها. وبالنسبة لشراء مواد التلقيح، ألاحظ أنها لم يخصص لها أي اعتماد، ألا توجد لدينا كلابا ضالة؟ وهل لا نحتاج للتلقيح ضد السعار؟ فضروري أن يبقى المبلغ في هذا البند لشراء هذه المواد. أما بالنسبة للنقطة الثانية، فيجب اكتراء مقر للجماعة لأن المقاطعة تستفيد من هذا المقر، كونها تقدم خدمات للمواطنين، وشكراً.

محمد إحسان..... مستشار جماعي.

أريد فقط أن أقول بأننا نطالب بتسريع وثيرة تنفيذ المشاريع السابقة المتعلقة بالثلاث سنوات الأخيرة على قلتها، فلا يعقل تأجيل مشروع لسنتين، ثلاث سنوات، أربع سنوات، فهناك خلل في تنفيذ بعض المشاريع، وكذلك نسجل غياب ميزانية التجهيز، خصوصاً في السنوات الأخيرة من 2020، وإذا لاحظنا في ميزانية الجماعة لم تبقى ميزانية الاستثمار والتجهيز، ولا توجد مشاريع. من خلال هذا، لدي اقتراح سيدي الرئيس، فكان من الأخرى، أن فارق 548 مليون في الميزانية بين سنة 2023 وسنة 2024 على الأقل كانت تصرف كلها في التجهيز، فهذا مقترح، وعند ذلك نأخذ منها الأشياء الضرورية كالانخراط والباقي في الادخار، فمن الأجدي أن نسلك هذا الطرح، وكل الآمال في وعود السيد الرئيس، ونتمنى أن يكون في الموعد مع الساكنة، وأن يكون السيد رئيس المجلس مع الساكنة والوفاء بالالتزامات قبل نهاية الولاية وشكراً.

عملية التصويت:

- بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بدراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024 في شأن **تقديرات المداخل** للتصويت فتمت المصادقة عليها إجمالاً بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين كما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 22 عضواً.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 19 عضواً وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	رشيد وحيد	ابراهيم مدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	شكيب اريج	مينة فريسي	اسماء لقندر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	الزهراء رحمون	حامد جودي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت...: ثلاثة (03) عضوات وهن السيدات: سعاد اريج، كنزة عزمي،

الزهراء دني.

- بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بدراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024 في **شأن نفقات الميزانية عن كل باب** للتصويت فتمت المصادقة عليها بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين ويتعلق الأمر بالأبواب التالية:

الباب 10: الإدارة العامة:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:22 عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....:19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	رشيد وحيد	ابراهيم مدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	شكيب اريج	مينة فريسي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	الزهرار رحمون	حامد جودي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهرار خلوفي	

✓ عدد الأعضاء الراضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت...: ثلاثة (03) عضوات وهن السيدات: سعاد اريب، كنزة عزمي،

الزهرة دني.

الباب 20: مجال الشؤون الاجتماعية:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:22 عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....:19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	رشيد وحيد	ابراهيم مدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	شكيب اريج	مينة فريسي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	الزهرار رحمون	حامد جودي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهرار خلوفي	

✓ عدد الأعضاء الراضين.....: ثلاثة (03) عضوات وهن السيدات: سعاد اريب، كنزة عزمي، الزهرة

دني.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

الباب 30: مجال الشؤون التقنية :

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:22 عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....:19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	رشيد وحيد	ابراهيم مدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	شكيب اريج	مينة فريسي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	الزهرار رحمون	حامد جودي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهرار خلوفي	

✓ عدد الأعضاء الراضين.....: ثلاثة (03) عضوات وهن السيدات : سعاد اريب ، كنزة عزمي،

الزهرار دني.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

الباب 50: مجال الدعم:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:22 عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....:19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	رشيد وحيد	ابراهيم مدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	شكيب اريج	مينة فريسي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	الزهرار رحمون	حامد جودي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهرار خلوفي	

✓ عدد الأعضاء الراضين.....: ثلاثة (03) وهن السيدات : سعاد اريب ، كنزة عزمي ، الزهرار دني.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

الباب 60: مجال اندماج النتائج:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:22 عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....:19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	رشيد وحيد	ابراهيم مدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	شكيب اريج	مينة فريسي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	الزهراء رحمون	حامد جودي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	

✓ عدد الأعضاء الراضين.....:ثلاثة (03) وهن السيدات : سعاد اريب ، كنزة عزمي ، الزهراء دني.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد

ثم عرض السيد الرئيس **التصويت على الميزانية في مجملها ، بشقيها المداخيل والمصاريف ،**

فتمت المصادقة عليها بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين :

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:22 عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....:19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	رشيد وحيد	ابراهيم مدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	شكيب اريج	مينة فريسي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	الزهراء رحمون	حامد جودي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	

✓ عدد الأعضاء الراضين...:ثلاثة (03) وهن السيدات : سعاد اريب ، كنزة عزمي ، الزهراء دني.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

مقرر المجلس الجماعي

عدد 73 / 2023

دراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 ، وخلال الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2023، وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بدراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2024. وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين: 22 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها: 22 صوتا.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023 في شأن قديرات **لداخيل** للتصويت فتمت المصادقة عليها إجمالا بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين كما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين: 22 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها: 22 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين: 19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	رشيد وحيد	ابراهيم مدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	شكيب اريج	مينة فريسي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	الزهراء رحمون	حامد جودي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	

✓ عدد الأعضاء الرافضين: ثلاثة (03) وهن السيدات: سعاد اريب، كنزة عزمي، الزهراء دني.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد

وفي شق نفقات الميزانية للتصويت، تمت المصادقة عليها عن كل باب بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين عدد الأعضاء الحاضرين: 22 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها: 22 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين: 19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	رشيد وحيد	ابراهيم مدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	شكيب اريج	مينة فريسي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	الزهراء رحمون	حامد جودي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	

✓ عدد الأعضاء الرافضين: ثلاثة (03) وهن السيدات: سعاد اريب، كنزة عزمي، الزهراء دني.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

كما يلي:

- الباب 10 : الإدارة العامة : 46 665 151,46 درهم.
- الباب 20 : مجال الشؤون الاجتماعية : 5 525 000,00 درهم.
- الباب 30 : مجال الشؤون التقنية : 11 360 000,00 درهم.
- الباب 50 : مجال الدعم : 1 980 000,00 درهم.
- الباب 60 : مجال اندماج النتائج : 4 469 848,54 درهم.

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

 كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع نائب رئيس المجلس
محمد أمهرسي

 نائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النقطة السادسة والعشرون

دراسة مشروع برمجة الفائض التقديري

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بدراسة مشروع برمجة الفائض التقديري وانه بناء على حاجة جماعة تارودانت لمجموعة من الدراسات ولاننا بصدد إعداد مجموعة من الاتفاقيات مع عدة مؤسسات حكومية، تم اقتراح برمجة الفائض التقديري في هذا الاطار وحدد له مبلغ 400 000,00 درهم.

محمد إحسان مستشار جماعي

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة ببرمجة الفائض التقديري، أذكر ان سقف ميزانية سنة 2024 بلغ 7 ملايين سنتيم، وسيخصص مبلغ 304 مليون سنتيم لميزانية التجهيز، وسيتم برمجته 266 مليون سنتيم للقروض من صندوق التجهيز الجماعي، ومبلغ 18 مليون خصصت الانخراط في المجموعات الترابية، وتم تخصيص 20 ألف درهم للدراسات، وبالتالي فإن ميزانية سنة 2024 لم يعد بإمكاننا برمجة المشاريع أي انه منذ سنة 2020 إلى غاية 2024 نلاحظ أن الميزانيات خالية من مشاريع الاستثمار أو التجهيز. وهذا هو واقع ميزانية جماعة تارودانت وشكرا جزيلا.

الزهراء دنبي مستشارة جماعية.

فيما يخص مشروع الفائض التقديري للسنة المالية 2024، اضم صوتي الى ما اشار له السيد محمد احسان المستشار الجماعي في تدخله ، وقد اتضح لي أنه ارتفع سقف الميزانية الى 7 مليار سنتيم مما سيحيلنا على 0 درهم في الفائض التقديري الذي يخصص التجهيز، بالنسبة للفائض اذخرنا منه مبلغ 300 مليون سنتيم التي تم تحويلها للقروض مع العلم ان سقف الميزانية ارتفع بشكل مهول، إذن هذا الفائض هو ناتج عن تضخم فصول الميزانية، وبالتالي ستمر السنة بدون إنجاز أي مشروع، في حين أنه تمت الإشارة في برنامج عمل الجماعة انها ستلتزم بمبلغ 990 مليون سنتيم في هذه السنة، رغم انها ستخرج ب 0 درهم في هذا الفائض، إذن من العيب والعار أن نضخم هذه الفصول ولا نترك شيئا في الفائض، وبالتالي يتضح أن التدبير المالي للجماعة، (وأعتر من الأطر) لا يرقى إلى مستوى جماعتنا وإلى مستوى تطلعات الساكنة، وشكرا.

أريب سعاد مستشارة جماعية.

نقطة نظام: أنا أحتج وبشدة على هذا المنطق والتصرف الغير المسؤول، فإذا كان هناك انتقاص من دور الأعضاء نريد معرفته، وإذا كان هناك تحايل، نريد معرفته كذلك، لاننا على علم بقيمة الوثيقة، ربما ان المستشارية دنبي الزهرة بحكم انتمائها للجنة المالية قد حصلت عليها، وقد يكون بطلب منها، ولكن نحن لم نتوصل بها وأكد على ذلك، وقد سبق أن وجهت الطلب في البداية، وأتمنى ألا ينتقص من قدرنا بطريقة هذا العمل، فمن غير المقبول أن لا نتوصل بالوثائق كاملة ولما أتكلم مع السيد المكلف يشير إلي الموظف، بأنه هو المسؤول، فهذه تصرفات لا يمكن السكوت عنها، ولازلت أكدت على استخلاص الوثيقة.

رشيد وهيد مستشار جماعي

فقط اريد أن اسحب التهمة لانه لم يتم ذلك عمدا، لاني انا بدوري لم اتوصل بهذه الوثيقة كما هو الشأن بالنسبة للسيدة زينب الخياطي والسيدة نزهة ايت حبان وبالتالي فهو خطأ غير مقصود.

محمد امهرسي النائب الاول للرئيس.

خطأ غير مقصود وماتم توزيعه من وثائق كان ناقصا، وكان عن غير قصد ونعتذر عن الخطا الحاصل، بالنسبة للباقي

من الفائض الغير المبرمج وهو 1.029.253,27

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بدراسة مشروع برمجة الفائض التقديري للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي

عدد 74 / 2023

دراسة مشروع برمجة الفائض التقديري

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بدراسة مشروع برمجة الفائض التقديري وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 22 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 22 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	رشيد وحيد	ابراهيم مدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	شكيب اريج	مينة فريسي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	سعاد البعيد	الزهراء رحمون	حامد جودي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: ثلاثة (03) وهن السيدات : سعاد اريب، كنزة عزمي، الزهراء دني

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بدراسة برمجة الفائض التقديري كما يلي:

برمجة الفائض التقديري للسنة المالية 2024

الجزء	الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر	المشروع	الاعتماد المرصود	ملاحظات
04	10	40	40	10	12	سداد أصل الدين : القرض رقم ACL 5163 MAD الممنوح من طرف ص ت ج	1 782 154,51	مجموع أصل الدين:
04	10	40	40	10	15	سداد أصل الدين : القرض رقم ACL MAD4955 الممنوح من طرف ص ت ج	413 130,39	
04	10	40	40	10	16	سداد أصل الدين : القرض رقم ACR 005641 MAD الممنوح من طرف ص ت ج	262 424,69	
04	10	40	40	10	17	سداد أصل الدين : القرض رقم ACR 005640 MAD الممنوح من طرف ص ت ج	72 143,11	2 660 595,27
04	10	40	40	10	18	سداد أصل الدين : القرض رقم ACR 005639 MAD الممنوح من طرف ص ت ج	130 742,57	
04	50	30	30	20	21	دفعات لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "المحافظة على البيئة"	20 000,00	/
04	50	30	30	20	21	دفعات لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب الصحة"	50 000,00	/
04	50	30	30	20	21	دفعات لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "سوس ماسة للتوزيع"	80 000,00	/
04	50	30	30	20	21	دفعات لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس"	30 000,00	/
04	40	30	30	10	21	الدراسات التقنية (المجال التجاري)	400 000,00	

3 240 595,27

مجموع اعتمادات
الفائض التقديريتوقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع نائب رئيس المجلس
محمد أمهرسي


برقية الولاء والإخلاص مرفوعة

إلى

مولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة اختتام أشغال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، أتشرف يا مولاي بصفتي رئيسا للمجلس الجماعي لمدينة تارودانت، أصالة عن نفسي، ونيابة عن كافة أعضاء لمجلس الجماعي وموظفي وأعوان الجماعة وساكنة المدينة، لأتقدم إلى مقامكم العالي بالله بأصدق مشاعر الولاء والإخلاص والوفاء، معربين عن تجندنا الدائم ووقوفنا ورائكم للدفاع عن الوحدة الترابية وسيادة المملكة المغربية الشريفة.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقرعينكم بولي عهدكم المحبوب مولاي الحسن، وشد أزركم بشقيقكم السعيد المولى رشيد وبباقي أفراد أسرتم العلوية الشريفة وشعبكم الوفي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

بتارودانت في: 31 أكتوبر 2023

خديم الأعتاب الشريفة

رئيس المجلس الجماعي لتارودانت


محمد اللطيف وهبي